

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمته

دكتور رشيد الزواوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الأول

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الشبكتي بالأزهر بمصر

الهداء الترجمة

الى الذين يقربون البحث العلمي وحرية الرأي الرشيدة

نفدت الطبعة الأولى في أيام

وصدرت الطبعة الثانية من :

حرب البترول في الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور راشد البراوي

أول بحث باللغة العربية أثار ضجة في الدوائر الاستعمارية وأثنت عليه الصحافة العربية .

بيان بموارد الشرق الأوسط البترولية ، وشرح دقيق للسياسات الاستعمارية وإحصائيات وافية عن الشركات الاحتكارية الضخمة وعقود امتيازاتها ورؤوس أموالها وأساليبها الخفية والعلنية .

رسم الطريق أمام الشعوب العربية لتحطيم الاستعمار والاحتكار .

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البراوي

مؤلفات

- ١ - نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية
- ٢ - التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث
- ٣ - دزرائيلي
- ٤ - النظام الاشتراكي : عرصه وتحليل ونقد
- ٥ - حرب البترول في الشرق الأوسط

« كتب مترجمة »

- ٦ - الاستثمار أعلى مراحل الرأسمالية
تأليف ف. لينين وأضيفت إليه إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة
١٩١٩ - ١٩٣٩ مع تحليلها والتعليق عليها
- ٧ - الاقتصاد السياسي
(من روائع النظرية الاشتراكية للكاتب الروسي ا. ليونتييف)

محتويات الجزء الأول

صفحة

٥

مقدمة المترجم

الباب الأول

السلع والنقود

الفصل الأول - السلع ١ - ٤٧

- (١) عاملا السلعة : القيمة الاستهلاكية والقيمة (جوهر القيمة ، حجم القيمة) ١
- (٢) الصفة المزدوجة للعمل الذي تتضمنه السلع ٧
- (٣) شكل القيمة أو القيمة التبادلية ١٣
- ١ - الشكل الأولي أو المنعزل أو العرضي للقيمة ١٤
- (١) قطبا تعبير القيمة : شكل القيمة النسبي والشكل المعادل ١٤
- (ب) شكل القيمة النسبي ١٥
- (ج) الشكل المعادل ٢٠
- (د) الشكل الأولي للقيمة إذا نظرنا إليه على أنه كل ... ٢٤
- ب - الشكل الكلي أو الممتد من القيمة ٢٦
- (١) شكل القيمة النسبي الممتد ٢٦
- (ب) الشكل المعادل الخاص ٢٧
- (ج) نقائص شكل القيمة الكلي أو الممتد ٢٧
- ج - الشكل المعمم للقيمة ٢٨
- (١) الصفة المتغيرة لشكل القيمة ٢٨

- ٣٢ ... (ب) الانتقال من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي
- ٣٣ شكل القيمة النقدي
- ٣٤ السر الغامض الذي يحيط بالصفة السحرية للسلع

الفصل الثاني — التبادل ٥٦—٤٨

الفصل الثالث — النقود أو تداول السلع ١٠٥—٥٧

- ٥٧ (١) مقياس القيم
- ٦٦ (٢) واسطة التداول
- ٦٨ (١) تحول السلع (س - هـ) التحول الأول للسلعة : البيع
- ٧٢ هـ - س التحول الثاني أو الختامى للساعة : الشراء
- ٧٦ (ب) تداول النقود
- ٨٥ (ج) القطع النقدية ورموز القيمة
- ٩٠ (٣) النقود (الاختزان ٩٠ - وسيلة الدفع ٩٤ - النقود العالمية ١٠٢)

الباب الثاني

تحول النقود إلى رأس مال

الفصل الرابع — تحول النقود إلى رأس مال ١٣٣ — ١٠٦

- ١٠٧ (١) الصيغة العامة لرأس المال
- ١١٤ (٢) متناقضات في الصيغة العامة لرأس المال
- ١٢٤ (٣) شراء وبيع قوة العمل

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

١٣٤—١٥٤	...	عملية العمل وعملية إنتاج فائض القيمة	الفصل الخامس
١٣٤	(١) عملية العمل
١٤٢	(٢) إنتاج فائض القيمة
١٥٥—١٦٦	...	زأس المال الثابت ورأس المال المتغير	الفصل السادس
١٦٧—١٨٥	الفصل السابع — معدل فائض القيمة
١٦٧	(١) درجة استغلال قوة العمل
١٧٦	(٢) تمثيل قيمة المنتج في أجزائه النسبية
١٧٩	(٣) نظرية سينيور عن « الساعة الأخيرة »
١٨٤	المنتج (الناتج) الفائض ...
١٨٦—٢٥٢	الفصل الثامن — يوم العمل
١٨٦	(١) حدود يوم العمل
١٩٠	(٢) الجشع في سبيل فائض العمل
١٩٧	(٣) فروع من الصناعة البريطانية ليس فيها حدود قانونية للاستغلال
٢١٠	(٤) العمل النهاري والليلي - نظام المناوبات
٢١٨	(٥) النضال في سبيل يوم عمل عادي - القوانين الصادرة منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر لتطبيق مدى يوم العمل
٢٣٠	(٦) النضال في سبيل يوم العمل العادي - التحديد القانوني الإلجباري لوقت العمل - قوانين العمل الصادرة في إنجلترا فيما بين ١٨٣٣، ١٨٦٤
٣٤٧	(٧) (تابع) النضال في سبيل يوم العمل العادي - رد الفعل الناتج عن قوانين المصانع الإنجليزية في البلاد الأخرى

الفصل التاسع - معدل ومقدار فائض القيمة ٢٥٣—٢٦١

الباب الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل العاشر - نظرية فائض القيمة النسبي ٢٦٢—٢٧٢

الفصل الحادي عشر - التعاون ٢٧٢—٢٨٥

الفصل الثاني عشر - تقسيم العمل والصناعة اليدوية ٢٨٦—٣١٦

- (١) أصل الصناعة اليدوية المزدوج ٢٨٦
- (٢) العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية وأداته ٢٨٨
- (٣) الشكلان الأساسيان لإنتاج المصنع اليدوي (للصناعة اليدوية) الشكل غير المتجانس والشكل العضوي ٢٩١
- (٤) تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وتقسيم العمل في المجتمع ... ٣٠٠
- (٥) الطابع الرأسمالي الذي تتميز به الصناعة اليدوية ٣٠٨

الفصل الثالث عشر - الآلات والصناعة الكبيرة... .. ٣١٧—٤٤٠

- (١) تطور الآلات ٣١٧
- (٢) القيمة التي تنقلها الآلات إلى المنتج ٣٣٠
- (٣) النتائج الأولية للصناعة الآلية بالنسبة إلى العامل
(أ) استحواذ رأس المال على قوة عمل إضافية - استخدام النساء والأطفال ٣٣٧
- (ب) إطالة يوم العمل ٣٤٥
- (ج) زيادة حدة العمل ٣٥١

- (٤) المصنع ٣٦٢
- (٥) الصراع بين العامل والآلة ٣٦٩
- (٦) نظرية التعويض فيما يختص بالعمال الذين تحمل محلهم الآلات ٣٧٩
- (٧) نظام المصانع يجتذب العمال ويطردهم - الأزمة التي حدثت في تجارة القطن ٣٨٨
- (٨) الثورة التي أحدثتها تقدم الصناعة الكبيرة وذلك في الصناعة اليدوية
والحرف اليدوية والصناعة المنزلية ٤٠٠
- (١) اختفاء التعاون القائم على أساس الحرفة اليدوية وتقسيم العمل ٤٠٠
- (ب) رد الفعل لنظام المصانع على الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية ٤٠٢
- (ج) الصناعة اليدوية الحديثة ٤٠٣
- (د) الصناعة المنزلية الحديثة ٤٠٦
- (هـ) الانتقال من الصناعة اليدوية الحديثة والصناعة المنزلية إلى
الصناعة الكبيرة - الاسراع بهذه الثورة بسبب تطبيق قوانين
المصانع على النوعين الأولين ٤٠٩
- (٩) قوانين المصانع . المواد الخاصة بالصحة والتعليم في هذه القوانين .
تطبيق قوانين المصانع على انجلترا كلها ٤١٨
- (١٠) الصناعة الكبيرة والزراعة... .. ٤٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المترجم

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم . نحمده ونشكره إذ أخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم ، وأمرنا بالتقصد ونهانا عن الإسراف ، وجعلنا سواء فى الاتفاح بما أفاء علينا من الطيبات والخيرات ، وحثنا على التعاضد والتساند ، ولم يميز عربياً على أعجمى إلا بالعمل الصالح والتزام حدود العدالة وإحقاق الحق وكفاح الشر والطغيان .

وبعد ... فهذا كتاب «رأس المال» للكاتب الأشهر كارل ماركس نضعه بين أيدي خاصة المثقفين من قراء العربية الراغبين فى البحث العلمى العميق وفى الدرس الرصين لثنى المسائل والمذاهب الاقتصادية من مراجعها الأصلية حتى يكونوا أدنى إلى فهمها وإدراك حقيقتها . والكتاب - على ما انعقد الإجماع من جانب الأنصار والخصوم - أدق تحليل علمى للنظام الرأسمالى من حيث نشأته ، وأهمية الدور الذى لعبه فى التقدم ، والمتناقضات التى ينطوى عليها والتى تمهد لاختفائه ليحل محله نظام أرقي منه^(١) . لهذه العوامل وغيرها أصبح رأس المال إنجيل الفلسفة الإشتراكية ، ومرشد الحركة العمالية الرشيدة الرصينة فى أنحاء العالم .

وقد ترجم الكتاب إلى مختلف اللغات وتناوله العلماء بالنقد والتحليل . وما يلفت النظر أنه ظهرت له ترجمة روسية طيبة فى سان بطرسبرج عام ١٨٧٢ أى بعد خمس سنوات من ظهوره بالألمانية ؛ ونفدت النسخ المطبوعة كلها وعدتها ثلاثة آلاف فى فترة وجيزة ، وذلك فى روسيا القيصرية التى يحدثننا التاريخ أنها كانت دولة استبدادية رجعية وغير ذات نظام ديمقراطى أو دستور مستتير .

(١) يرى الماركسيون على اختلاف طوائفهم وشيمهم أن الإشتراكية نظام المستقبل . وقد ظهرت أخيراً نظرية للكاتب James Burnham تنكر هذا الاحتمال وتذهب إلى أن المنظمين ، هم الطبقة الحاكمة فى المجتمع الذى يقوم على انقراض الرأسمالية والذى يرتكز فى الوقت ذاته على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج (راجع كتابه The Managerial Revolution للكاتب المذكور) .

كانت حياة ماركس سلسلة طويلة من الكفاح المرير^(١) في سبيل ما آمن به وكرس حياته للدفاع عنه . غير أن هذه الجهود المضنية لم تثمنه عن البحث والدرس وأخيراً صدر الجزء الأول من كتابه « رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٦٧) وقدمه للناس قائلاً ، وإن هذا المؤلف الذى أقدم الآن للجمهور المجلد الأول منه استمرار لكتابتى وتقد للاقتصاد السياسى المنشور عام ١٨٥٩^(٢) . وقد تلقفه الكثيرون من الاقتصاديين والعلماء بالنقد والتحليل ، وبرغم ما تعرض له من تأييد أو استنكار إلا أن النظية التى صاغها المؤلف اعتبرها الجميع فتحاً جديداً وثورة جديدة في عالم الفكر . وإليك ما جاء في مقال نشر بعدد مايو ١٨٧٢ من مجلة European Messenger^(٣) :

« تنحصر القيمة العلمية لمثل هذا البحث في الكشف عن القوانين الخاصة التى تنظم نشأة نظام اجتماعى معلوم ووجوده وتطوره وفناءه وحلول نظام آخر أرقى منه محله . هذه فى الحقيقة قيمة كتاب ماركس » . وفى سنة ١٨٧٢ ظهرت الطبعة الثانية مصدرة بمقدمة عرض فيها المؤلف لبعض ما قيل فى الكتاب . ولكن لم يمتد به العمر ليتمتع بلذة إعداد الطبعة الثالثة إذ فى ١٤ مارس من عام ١٨٨٣ مات ذلك المفكر الجبار الذى اضطر خصومه أنفسهم أن يحنوا الرأس إجلالاً أمام عظمته^(٤) .

ليس كتاب « رأس المال » بالسهل قراءة ، فهو صعب فى حد ذاته لأنه يعالج بحثاً نظرياً مجرداً غاية فى الصعوبة . ونضلاً عن هذا فالفهم التام له يستلزم إلماماً واسعاً بالمذاهب الاقتصادية والآراء الفلسفية السائدة فى وقت كتابته ، وهذه الظاهرة لا يلبث القارئ أن يلمسها واضحة بارزة فى الإشارات الوفرة فى المتن والحواشى إلى المتقدمين والمعاصرين لماركس من كتاب الاقتصاد والسياسة والفلسفة مما يكشف لنا بجلاء عن عمق الرجل ونزاهته العلمية^(٥) . ومن الصعاب التى تواجهنا كذلك الأسلوب الذى اتبعه حيث يبدو غريباً فى

(١) راجع الفصول التى عقدناها عن حياته فى كتابنا « النظام الاشتراكى » (طبعة ١٩٤٦)

(٢) مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الأولى .

(٣) وردت هذه الفقرة فى مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الثانية .

(٤) مقدمة فردريك إنجلز للطبعة الألمانية الثالثة .

(٥) كان ماركس ، إذا ضمير حى فى عمله فلا يذكر قضايا أو أرقاماً إلا إذا أثبت صحتها من المصادر الأصلية

وحواشى مؤلفاته مليئة بأسماء مؤلفين مجبولين لانه — على حد رأيه — يقر المدل التاريخى ويصلى كل إنسان

حقه ، (راجع كتابنا : النظام الاشتراكى ص ٨٥ — ٨٦) .

نظر الكثيرين من القراء اليوم ، بل إن بعض معاصريه لقي منه عنتاً . وأخيراً - وليس آخراً - فالمؤلف يستعمل بعض المصطلحات الفنية في معانٍ مختلفة مما قد يدعو إلى حيرة القارئ^(١) . يتحدث الكتاب عن انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء ويذهب إلى أن الدولة لا تعدو كونها لجنة تنفيذية لإدارة شؤون الطبقة الحاكمة وتأييد سلطتها . وهذه آراء غير جديدة ولم يتكرها ماركس . غير أن الجديد في فلسفة الرجل نظرته إلى تطور التاريخ الإنساني من حيث أنه سلسلة من صراع طبقات ذي صبغة اقتصادية وسياسية في نفس الوقت . هذه الفكرة عن التطور التاريخي لا تجدها مبسطة بوضوح وتحديد في رأس المال وإن كانت الأساس الذي يقوم عليه ، وإن كانت كذلك حجر الزاوية في الفلسفة الماركسية . ونستطيع أن ندرك جوهر هذه النظرية في تفسير التاريخ من مؤلفات ماركس الأخرى . . . في الإنتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محدودة لا غنى عنها ، وهي مستقلة عن إرادتهم . وعلاقات الإنتاج هنا تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية في الإنتاج ، والمجموع الكلي لهذه العلاقات يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القانونية والسياسية والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي . فأسلوب الإنتاج في الحياة المادية يعين الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة . ليس شعور الناس هو الذي يعين وجودهم . بل إن وجودهم هو الذي يعين شعورهم . وعند بلوغ مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية في المجتمع نراها تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة أو علاقات الملكية بالتعبير القانوني ، وبذا تتحول هذه العلاقات إلى أغلال تقيد تطور قوى الإنتاج وهنا تبدأ فترة انقلاب اجتماعي^(٢) .

أنكر البعض مادية ماركس هذه إلا أن موقفهم منها راجع إلى قصورهم عن إدراك معناها . فهي ليست مادية بمعنى أنها تستبعد فعل العقل بل إنها تبحث عن الحقيقة في عالم الناس والأشياء لا في عالم التصورات والآراء . وليس من الصواب أن نعد العوامل الاقتصادية المؤثر الوحيد في تطور التاريخ البشري ، أو نعتبر تصرفات الناس مبعثها الدوافع الاقتصادية

(١) ومن أمثال ذلك عبارات، value, use-value, manufacturer, manufacture, exchange-value الخ (المقدمة التي كتبها Edén & Cedar Paul في ترجمتها للكتاب مطبعة Everyman's Library ج ١ ص ٢٤—٢٦) .

(٢) A Contribution to the Critique of Political Economy,

Preface (Selected Works, vol, I. p. 356).

البيحة . إن تطور قوى الإنتاج يثير مشاكل على الناس أن يجدوا لها حلاً مناسباً . حين تشير مدرسة ماركس إلى الحادث الاقتصادي فإنها تعدّه الأول من حيث الزمن ، ولكن لا يلبث بعد ذلك أن يبدو أثر التغييرات السياسية والاجتماعية حتى في الموقف الاقتصادي . هذه هي النظرية في وضعها الصحيح وليست كما تتراءى لمجرد النظر السطحي^(١) ، وإذا ما استوعبناها كاملة وضح لنا ما يهدف إليه ماركس في كتابه رأس المال وذلك لأنها مفتاح بقية آرائه ، وما نظريته عن القيمة الفائضة ونقده للاقتصاديين الكلاسيك إلا تطبيق لها في ميدان الفكر الاقتصادي .

يستهل ماركس كتابه بالحديث عن السلع والنقود . ولعل هذا الفصل - باعتباره شخصياً - أصعب ما في الكتاب . وتتحصر النتيجة التي يصل إليها في أن قيمة السلع تتوقف على مقدار ما يبذل في إنتاج السلع من عمل ، وهو يقصد بذلك عملاً إنسانياً متجانساً مجرداً . وهذا المقدار هو ما يلزم في ظل أحوال اجتماعية معلومة . فكأن هذا الأخير العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر في قيمة أية سلعة . وقد هوجمت هذه الفكرة بشدة وقال المناقشون إن نفقة إنتاج السلعة تتضمن عناصر أخرى كالتضحية بالمتعة الحاضرة والمخاطرة إلى جانب العمل المبذول . غير أن عبقرية ماركس تبدو في ناحية أخرى . لقد أخذ عن الاقتصاديين الكلاسيك أمرين : وأولهما ، أن قيمة السلعة تتوقف على ما يتكلف إنتاجها من عمل ، وثانيهما ، ميل الأجور إلى الهبوط نحو مستوى الكفاف Subsistence level . وهنا نجد ماركس يستخلص من هذين العنصرين نظريته أو كشفه المبسّك عن القيمة الفائضة . وخلاصة هذا الرأي أن كافة الأدوات والوسائل التي تستخدم في الإنتاج - عدا قوة العمل - لا تخلق شيئاً ، ولكن العامل وحده هو الذي ينتج أكثر مما هو ضروري لعيشه . غير أنه لا يتناول سوى القدر اللازم لبقائه وتكاثره ، أما الباقي فيستولى عليه صاحب رأس المال الذي يشتري قوة العمل . هذه القيمة الفائضة مصدر الربح والفائدة والربح ، وتحقيقها راجع إلى المزايا الاقتصادية المترتبة على التعاون وتقسيم العمل .

تلك هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب الذي نقدم ترجمته إلى القراء . ويلاحظ أن ماركس يستشهد بالأحوال السائدة في إنجلترا وفي هذا يقول وموضوع الدراسة

(١) راجع المقدمة بقلم G. D. H. Cole (طبعه Everyman's Library ج ١ ص ١٣ وما

بعدها) ، الفصول التي عقدها كول أيضاً عن هذا الموضوع في كتابه What Marx Really Meant . وانظر كذلك الفصل الحادي عشر من كتابنا ، النظام الاشتراكي ، ص ١٠٣ وما بعدهما . وراجع أيضاً الجزء الأول من ، مختارات من مؤلفات ماركس ، ص ٣٨١-٣٨٣ ، ٣٩١-٣٩٢ .

فى المؤلف الحالى طريقة الإنتاج الرأسمالية ثم علاقات الإنتاج والتبادل الملائمة لهذه الطريقة ، وانجلترا البلد الذى اتخذت فيه هذه العلاقات المظاهر الخاصة بها ، (مقدمة الطبعة الألمانية الأولى). وفضلا عن هذا وجد مادة وفيرة فى المصادر الرسمية البالغة الأهمية كتقارير مفتشى المصانع ولجان استخدام الأطفال والتقارير عن الصحة العامة ، وهذا إلى جانب الاحصائيات الدقيقة . وللكتاب مزية هامة من حيث كونه عرضاً للتطور الصناعى فى تلك الدولة ، كما أن الفصول الخاصة بيوم العمل والآثار المتباينة المترتبة على الانقلاب الصناعى - هذه قد يكون فيها ما يرشدنا فى المحاولات التى يراد بها تحسين أحوال العمل والطوائف العاملة ، وبذا يتسنى لنا أن نتجنب مواطن الزلل .

وتحن إذ نقدم هذه الترجمة العربية نعتذر عما قد يكون بها من نقص نرجو أن يتداركه سوانا او يوجه أنظارنا إليه فنتقبل النصح شاكرين . ونود أن نعتذر كذلك عن إغفالننا لإيراد ثبت المصادر التى رجع إليها المؤلف مكتفين بذكره إياها فى الحواشى . وأخيراً نرجو القارىء أن يغفر لنا بعض أخطاء الطباعة وقد صححناها فى ختام كل جزء على حدة . ولا يسعنا كذلك إلا أن نعب عن عميق شكرنا إلى حضرات الأفاضل أصحاب مكتبة النهضة المصرية لمعاونتهم القيمة فى إخراج هذا الكتاب فى ثوبه العربى ، وهم الذين لا يرضون بالتشجيع الكامل لما فيه إذكاء الحركة الثقافية . وكذلك نثنى على « مطبعة الشيكشى » ، صاحبها وعمالها الذين تجملوا بالصبر وبذلوا ما وسعهم من جهد فى طبع الجزء الأول طبعاً أنيقاً .

وإننا لتتوجه إلى العلى القدير بالحمد والثناء أن أعاننا على ترجمة هذا السفر الذى يُعد من أمهات المؤلفات الاقتصادية بالغرب ، ونضرع إليه سبحانه وتعالى أن يهديننا سواء السبيل وأن يوفقنا إلى المساهمة بمجهودنا المتواضع فى نزويد المكتبة العربية بنفائس زميلتها الغربية ونحن فى هذه المرحلة من النهضة العلمية المباركة بالشرق العربى .

رأسر البراوى

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٤٧

الباب الأول

السلع والنقود

الفصل الأول

السلع

(١) عاملا السلعة : القيمة الاستعمالية والقيمة (جوهر القيمة ، حجم القيمة)

تبدو ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، ترا كما واسع النطاق من السلع^(١)، ووحداته التي يتكون منها عبارة عن السلع الفردية . ولهذا نرى لوأما عاينا أن نستهل بحثنا بتحليل السلعة . ونلاحظ أولا أن السلعة شيء خارج عنا أى يستطيع بما له من خواص أن يقضى الحاجات الإنسانية المختلفة الأنواع ، وهي حاجات لا تختلف ماهيتها سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال^(٢) . ولا يعنينا في هذا المقام بحث الكيفية التي يتحقق بها إشباع هذا الشيء لهذه الحاجات سواء بالطريق المباشر كوسيلة للعيش ، أو غير المباشر كوسيلة للاتساج .

والشئ النافع كالحديد والورق وما إليهما يجوز النظر إليه من وجهتي الكيف والكم ، فهو مجموع خواص كثيرة وبذا تتعدد وسائل الانتفاع به . ومهمة التاريخ أن يكشف

(١) كارل ماركس Zur Kritik der politischen Oekonomie ، برلين ١٨٥٩ ص ٤ .

(٢) ، والرغبة تنطوي على الحاجة ، وهي شبيهة العقل ، وطبيعية كالجوع للجسم ... ويستمد معظم (الأشياء) قيمته

من اشباع حاجات العقل ،، راجع Nicholas Barbon في A Discourse on Coining the New

Money lighter in answer to Mr. Locke's Considerations لندن ١٦٩٦ ص ٢-٣ .

(٣) ، وللأشياء فضيلة حقيقية (تعبير برون الخاص به للقيمة الاستعمالية) .

(نفس المصدر المشار إليه قبلا ص ١٦) . ان خاصية المغناطيس التي تمكنه من اجتذاب الحديد لم تصبح ذات

تفع الا بعد أن أدت الى كشف القطبية المغناطيسية .

عن مختلف منافع الأشياء^(٣)، ووضع مستويات المعايير التي يقرها المجتمع لبيان مقادير هذه الأشياء النافعة. ويرجع تفاوت هذه المعايير إلى اختلاف طبيعة الأشياء التي يراد قياسها من جهة، وإلى العرف من جهة أخرى. إن منفعة الشيء تجعله «قيمة استعمالية»^(١). ولكن هذه المنفعة ليست شيئاً قائماً مستقلاً بذاته، إذ نظراً لأن خواص السلعة هي التي تعينها فإن المنفعة لا وجود لها منفصل من تلك الخواص. وعلى ذلك فالسلعة ذاتها كالحديد والقمح والماس قيمة استعمالية أو إحدى الطيبات، وصفها هذه مستقلة عن مبالغ العمل اللازم للانتفاع بصفاتها النافعة. وعندما نبحت موضوع القيم الاستعمالية كذريعات من الساعات وباردات من القماش أو أطنان من الحديد، فإننا نسلم دائماً أو نعترف بتعيينها الكمي quantitative. وتسمى القيم الاستعمالية للسلع موضوع دراسة خاصة هي علم السلع^(٢). والقيمة الاستعمالية لا تتحقق أو يكون لها وجود فعلي إلا بالاستعمال أو الاستهلاك. والقيم الاستعمالية كذلك هي كل ما تحتويه كل ثروة مهما كان الشكل الاجتماعي الذي تبدو فيه هذه الثروة. وأكثر من ذلك فإن القيم الاستعمالية في المجتمع الذي نحن على أهبة البحث فيه، هي كذلك المستودعات المادية للقيمة التبادلية.

وتبدو القيمة التبادلية من أول نظرة نسبة كمية أي النسبة التي يمكن بها تبادل القيم الاستعمالية من نوع ما بغيرها من نوع آخر^(٣)، وهي نسبة تتغير حسب ظروف الزمان والمكان. وبذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً تماماً، ويترتب على ذلك أن هذه القيمة (القيمة الحقيقية) الكامنة في السلع تترامى كأنها تناقض في التعبير^(٤). وجدير بنا أن ننظر إلى

١ (١) « تنحصر القيمة worth الطبيعية لأي شيء في صلاحيته لإشباع الضروريات أو خدمة أغراض الحياة الإنسانية John Locke: Considerations on the consequences of the Lowering of Interest of Interest ، سنة ١٦٩١ ، مؤلفات لوك ، لندن ١٧٧١ - ٢٨ ص ٢٨ . وفي القرن السابع عشر استمر كثير من المؤلفين الإنجليز يستعملون كلمة worth مقابل القيمة الاستعمالية وكلمة Value للقيمة التبادلية .

وهذا يتفق مع عبقرية تلك اللغة التي تفضل كلمة انجلو سكسونية على الشيء الواقعي .

(٢) في المجتمع البرجوازي تسود «الخرافة القانونية»، القائلة بأن لكل إنسان بصفته مشتر للسلع معرفة واسعة بها.

(٣) « تنحصر القيمة في نسبة التبادل بين شيء وآخر ، أي بين كمية معلومة من منتج وكمية معلومة من منتج

آخر ، ، (باريس ١٨٤٦ ص ١٨٩) Le Trosne ; De L'Interet Social

(٤) لا شيء يمكن أن تكون له قيمة حقيقية ، ، (المصدر المشار إليه) أو كما قال بتر : قيمة الشيء بمقدار ما يأتي به .

الأمر بطريقة أقرب إلى التوحيد .

لنفرض أننا نبادل سلعة ما ولتكن ربعاً من القمح بكمية قدرها س من البوية السوداء ، ص من الحرير ، غ من الذهب الخ ، وبعبارة أخرى نبادلها بسلع أخرى بأشد النسب اختلافاً . فبدلاً من أن تكون للقمح قيمة تبادلية واحدة نجد له قيميا عدة . ولما كانت س من البوية ، ص من الحرير ، ع من الذهب يمثل كل منها القيمة التبادلية للربع من القمح ، ترتب على هذا أن س من البوية ، ص من الحرير ، ع من الذهب — بوصفها قيمياً استعمالية يجب أن تكون قابلة للتبادل قيمياً بأي يكون كل منها مساوياً للآخر . ومن ذلك نستخلص أمرين : أولهما أن القيم التبادلية الحقيقية لسلعة ما متساوية كل منها بالنسبة إلى الأخرى ، وثانيهما أن القيمة التبادلية يجب أن تكون الطريقة التي تعبر عن شيء تحتويه السلعة أو تكون الشكل الذي يبدو به هذا الشيء ، وإن كان متميزاً عن السلعة .

وإذا فرضنا سلعتين كالقمح والحديد فإن نسب تبادلهما منهما كانت هذه السلع يمكن أن تمثلها دائماً بمعادلة تكون فيها كمية ما من القمح مساوية لكمية ما من الحديد . فمثلاً قد تكون المعادلة هكذا : ربع من القمح يساوي س هندردويت من الحديد . فما الذي تدل عليه هذه المعادلة ؟ إنها تدل على أنه في شيئين مختلفين وهما ربع من القمح ، س هندردويت من الحديد يوجد شيء مشترك بينهما بمقادير متساوية . وعلى ذلك فهما مساويان لشيء ثالث يختلف عنهما من حيث الجوهر . وإذن يجب إرجاع كل منهما ، من حيث كونه قيمة تبادلية، إلى هذا الشيء الثالث .

ولعل مثلاً هندسياً بسيطاً قد يزيد الأمر وضوحاً . فالمعلوم أنه لإمكان حساب مساحات الأشكال المستطيلة وموازنتها بعضها ببعض نعمد إلى تقسيمها مثلثات . ولكن مساحة المثلث يمثلها شيء مخالف للشكل المنظور فهي تساوي نصف القاعدة في الارتفاع . وبالطريقة ذاتها يجب أن يكون في المستطاع التعبير عن القيم التبادلية بعبارات مشتركة بالنسبة إليها جميعاً . وهذا الشيء المشترك لا يمكن أن يكون أية خاصية هندسية أو كيميائية أو طبيعية للسلع ، إذ هذه الخواص إنما تسترعى انتباهنا من حيث أنها تؤثر في منفعة هذه السلع أي تجعلها «قياً استعمالية» . ولكن تبادل السلع عملية تتميز بالتجرد التام عن القيمة الاستعمالية . وإذن فالقيمة الاستعمالية الواحدة صالحة كأي غيرها على شريطة توافرها بالقدر الكافي ، أو كما يقول باربون « إن أي نوع من السلع صالح كالأخر إذا تساوت القيم ، وليس هناك اختلاف أو تمييز بين

الأشياء المتساوية القيمة . فما قيمته ١٠٠ جنيه من الرصاص أو الحديد ^(١) ذو قيمة تسرى كما للشئ الذى قيمته ١٠٠ جنيه من الفضة أو الذهب . فالسلف من حيث كونها قيماً استعمالية ذات صفات مختلفة ، ومن حيث كونها قيماً تبادلية لا تزيد عن كونها مقادير مختلفة وبذا لا تحتوى مطلقاً على ذرة من القيمة الاستعمالية .

حين نسقط من الحساب القيم الاستعمالية للسلف لا يتبقى لدينا إلا خاصية واحدة مشتركة بالنسبة إليها جميعاً وهي خاصية كونها منتجات عمل . ولكن حتى منتج العمل نفسه قد تعرض للتغير فى أيدينا . وإذا كنا بواسطة عملية التجريد هذه نتجاهل قيمة هذا المنتج الاستعمالية فإننا نتجاهل أيضاً العناصر والأشكال المادية التى تجعله قيمة استعمالية . فهو لا يعود فى نظرنا مائدة أو بيتاً أو غزلاً أو أى شئ نافع ، وتزول كافة الصفات التى بها يؤثر فى حواسنا ، ولا يعود منتج عمل النجار أو البنائ أو الغزال ، أى ثمرة نوع مخصوص من العمل الإنتاجى . حين تزول الصفة النافعة لمنتجات العمل تزول كذلك الصفة النافعة للعمل المتجسم فى هذه المنتجات ، والنتيجة أن تحتفى كذلك مختلف الأشكال المادية للعمل ، ولا يعود فى الإمكان تمييز أحدها عن الآخر . وترجع جميعها إلى نوع متماثل من العمل الإنسانى وهو العمل الإنسانى المجرد المعنوى .

ولنبحث الآن هذا المتخلف من منتجات العمل . إنه لا يتبقى إلا ذلك الكلى غير المادى المذكور آنفاً ، ويراد بذلك بذل قوة عمل إنسانى بعض النظر عن طريقة البذل . وكل ما يهم الآن فى منتجات العمل هو أن قوة عمل إنسانى قد بذلت فى إنتاجها ، وأن قوه عمل إنسانى مخزونة فيها . وبوصفها بلورات لهذا الجوهر الاجتماعى المشترك بالنسبة إليها جميعاً فإنها تكون قيماً — أى قيم سلف .

فى النسبة التى تم بها التبادل بين السلع بدت قيمتها التبادلية كشيء مستقل تماماً عن قيمتها الاستعمالية . فإذا أغفلنا القيمة الاستعمالية لمنتجات العمل لوصلنا إلى قيمة هذه المنتجات كما عرفناها آنفاً . وفى الواقع إن قيمة السلع هى العنصر المشترك الذى يكشف عنه الغطاء فى نسبة التبادل أو القيمة التبادلية للسلف . وكلما تقدم بنا البحث سنوضح أن القيمة التبادلية هى الشكل الوحيد الذى تبدو به قيم السلع أو الذى يمكن أن نعبر به عنها . والذى يعيننا الآن البحث فى طبيعة أو شكل القيمة منفصلة عن هذا . إن القيمة الاستعمالية أو الشئ النافع ذو قيمة لأنه يتضمن عملاً إنسانياً . فكيف نقيس هذه القيمة ؟ واضح أن يكون ذلك بمقدار

(١) باربون ص ٥٣ ، ٥٧ .

العمل أى المادة التى تلتقى القيمة . وتقاس كمية العمل ذاتها بمدته ، وهذا الأمر
يحسب بالأسابيع والأيام والساعات .

ولما كانت قيمة السلعة يعيّن مقدار العمل المبذول أثناء إنتاجها ، لهذا قد يترامى للبعض
أنه كلما زاد دخول العامل وقلت خبرته زادت قيمة السلعة التى ينتجها لأنه يستنفد فى إنتاجها
مقداراً أكبر من الوقت . ولكن الذى يخلق جوهر القيمة عمل إنسانى متجانس أى بذل قوة
عمل متجانسة . والمجموع الكلى لقوة عمل المجتمع كما يتمثل فى القيمة الإجمالية لكافة السلع
التي ينتجها المجتمع يحسب هنا ككتلة متجانسة من الطاقة الإنسانية على العمل وإن كان مكوناً
من وحدات مفردة لا عداد لها . وكل وحدة من وحدات قوة العمل تماثل الأخرى من حيث أن
لها خواص متوسطة قوة العمل الاجتماعية . ووقت العمل اللازم فى ظل أحوال اجتماعية معينة
هو ما يحتاج إليه لإنتاج سلعة فى الظروف العادية وبالدرجة العادية من المهارة والحدة السائدتين
فى ذلك الوقت . فإدخال الأنوال البخارية ربما خفض إلى النصف العمل اللازم لنسج كمية
معلومة من الغزل . وكان الناسج الفردى يحتاج إلى نفس مقدار الوقت كما كان الحال
قيل استخدام القوة البخارية فى صناعة النسج ، ولكن منتج ساعة من عمله فى ظل الأحوال
القديمة كان يمثل منتج نصف ساعة من متوسط العمل الاجتماعى فى عهد الأحوال الجديدة ،
وبذلك صارت قيمته نصف ما كانت عليه من قبل . فالذى يعين حجم قيمة القيمة الاستعمالية إنما
هو مقدار تحويه من العمل اللازم فى أحوال اجتماعية معينة أو من وقت العمل الاجتماعى اللازم
لإنتاجها (١) . وكل سلعة مفردة يمكن اعتبارها فى هذا المقام كعينة متوسطة تمثل جنسها
كله (٢) وإذن فالسلع التى تحتوى على مقادير متساوية من العمل أو التى يمكن إنتاجها فى
نفس الوقت تكون ذات حجم واحد من القيمة . فالنسبة بين قيمتى سلعتين تماثل النسبة
بين قترتين من وقت العمل الضرورى الذى يستغرقه إنتاجهما ، إن السلع من حيث كونها

(١) « وقيمتها (أى ضروريات الحياة) حين مبادلتها الواحدة بالأخرى تنظمها كمية العمل اللازمة.

بالضرورة لإنتاجها» ، Some Thoughts on the Interest of Money in general. and particularly in the public Funds والمصدر الذى اقتبسنا منه هذه العبارة (ص ٣٦) غير معلوم مؤلفه
و ليس على غلانه تاريخ ، وقد نشر فى لندن خلال عهد جورج الثانى . ويبدو من الدليل الباطنى أن عام النشر
ربما كان ١٧٣٩ أو ١٧٤٠ .

(٢) «جميع منتجات نفس الشيء الواحد تكون مجموعة واحدة تعين منها الاعتبارات العامة دون مراعاة الظروف

الخاصة . Le Trosne, op. cit. p. 6 .

قيماً ليست سوى مجموعات معينة من وقت العمل المتجمد Congealed،^(١) يظل حجم قيمة أية سلعة ثابتاً إذن إذا ظل وقت العمل اللازم لإنتاجها ثابتاً، ولكن الأخير يتغير تبعاً لأي تغيير في إنتاجية العمل، وهذه الإنتاجية تحددها ظروف مختلفة مثل المقدار العادي من مهارة العامل، وحالة العلم، ومدى تطبيقه العملي، والتنظيم الاجتماعي للإنتاج، ومدى وطاقة وسائل الإنتاج، ثم الأحوال الطبيعية. ولنضرب مثلاً يوضح ذلك. فمقدار معين من العمل قد يمثله بوشل من القمح في الفصل المناسب، وبوشل في الفصل غير المناسب، وبنفس المقدار من العمل تستخرج من المنجم الغني كمية من المعدن الخام أكثر منها في حالة المنجم الفقير. فقدره الماس على وجه الأرض راجعة إلى أن كاشفه يتطلب في المتوسط قدرأ كبيراً من وقت العمل، وهذا يمثل لنا عمل كثير في حيز أو نطاق ضيق. ويشك يعقوب أن الذهب يشتري بقيمته الكاملة، وينطبق نفس الشيء على الماس. وقدر إشفيج أن الانتاج الكلي من الماس بمنجم البرازيل خلال الثمانين عاماً المنتهية سنة ١٨٢٣ لم يحقق ثمن إنتاج عام ونصف عام من مزارع السكر والبن في نفس البلاد مع أن الماس تطلب عملاً أكثر واذن مثلاً قيمة أعظم. وفي حالة المناجم الغنية يؤدي نفس القدر من العمل إلى إنتاج كمية أكبر من الماس مما يهبط بقيمة الأخير. ولو أمكن باتفاق مقدار قليل من العمل أن نحول الكربون إلى الماس لكانت قيمة الأخير أقل من قيمة الطوب. وعلى وجه العموم كلما زادت إنتاجية العمل، قل الوقت اللازم لإنتاج السلعة، ونقص مقدار العمل المتمثل فيها وهبطت قيمتها، وبالعكس كلما قلت إنتاجية العمل زاد مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك. وهكذا نرى أن قيمة السلعة تختلف اختلافاً مباشراً حسب العمل المتمثل فيها، واختلافاً عكسياً تبعاً للإنتاجية.

ومن الممكن أن يكون الشيء قيمة استعمالية دون أن تكون له قيمة وهذا هو الشأن حيث لا تكون منفعة الشيء للإنسان راجعة إلى العمل. ومن أمثلة هذا الهواء والأرض الغبراء والمراعي الطبيعية الخ. وقد يكون الشيء نافعاً وثمره عمل إنساني دون أن يكون سلعة. فأى امرى يشبع حاجياته المباشرة بتنتاج عمله يخلق في الواقع قيمة استعمالية ولكنه لا يخلق شيئاً. أما إذا شاء إنتاج الأخيرة فعليه أن ينتج شيئاً استعمالية للغير أى شيئاً استعمالية اجتماعية. وأخيراً لا يمكن أن تكون للشيء قيمة بغير أن يكون ذا منفعة. فإذا كان الشيء عديم المنفعة كان العمل المتمثل فيه عديم الفائدة كذلك، وعمل من هذا القبيل لا يمكن أن يحسب عملاً بالمعنى الحقيقي، وبذلك لا يستطيع أن ينتج قيمة.

(١) كارل ماركس (مصدر سبقت الإشارة إليه) ص ٦.

٢ — الصفة المزدوجة للعمل الذى تتضمنه السلع

رأينا في البداية أن السلعة مركبة من شيئين وهما القيمة الإستيعالية والقيمة التبادلية ، ثم اتضح بعد ذلك أن العمل من حيث تعبير القيمة عنه ، يكتسب خواص تختلف عن تلك التى يتميز بها العمل بصفته منتج قيم إستيعالية . وقد كنت أول من أوضح وناقش هذه الصفة المزدوجة للعمل المتجسيم فى السلع (١) . ونرى لزوماً علينا أن نولى الأمر قدراً أعظم من الدقة إذ على إدراك هذا يدور فهم الإقتصاد السياسى .

لنضرب مثلاً بسلعتين كرداء وعشر ياردات من التيل ، ونفرض أن قيمة الأول تساوى ضعف قيمة الثانية بمعنى أنه إذا كانت الياردات العشر من التيل = و فإن الرداء = ٢ و . والرداء قيمة إستيعالية ويشبع حاجة مخصوصة ، ولا بد لإنتاجه من نوع خاص من النشاط الإنتاجى ، وطبيعة هذا النشاط يعينها الهدف منه وطريقته فى العمل ومادته ووسائله ونتيجته . والعمل الذى تتمثل منفعته هكذا فى القيمة الإستيعالية للنتج أو العمل الذى يبدو على هذا النحو من جعل منتجه قيمة إستيعالية ، نقول إن هذا العمل تطلق عليه عبارة «العمل النافع» الموجزة . ومن وجهة النظر هذه ينظر إلى العمل دائماً من حيث أثره أو نتيجته أى من حيث أنه منتج للبيفعة . وكما أن الرداء والتيل قيمتان إستيعاليتان مختلفتان من حيث الكيف فكذلك الحال بالنسبة إلى شكل العمل الذى ينتجها على التوالي (وهما الحياكة والنسيج) ولو أن هذين الشئين قيمتان إستيعاليتان متفاوتتان من حيث النوع ، ولولا أنهما تبعاً لذلك منتجا شكلين من العمل النافع مختلفين من حيث الكيف ؛ لما أمكن لهما أن يواجه أحدهما الآخر كسلع . إننا لإنبادل الأردية بمثلا ، كما أننا لإنبادل قيمة إستيعالية بأخرى من نفس نوعها .

وفى المجموع الكلى من القيم الإستيعالية المختلفة أو السلع يتجسيم مجموع كلى من أشكال متفاوتة بالمثل من العمل النافع . ويمكن تقسيم أنواع العمل النافع إلى أجناس وأنواع فرعية وفصائل ، ذلك أن هناك تقسيميا اجتماعياً للعمل . وتقسيم العمل هذا ضرورى لإنتاج السلع ولو أنه بالعكس ليس من الصحيح أنه لا يوجد تقسيم اجتماعى للعمل فى حالة عدم وجود إنتاج السلع فإننا نلقى بين المجتمعات البدائية فى الهند تقسيميا اجتماعياً للعمل ولكن منتجات إنتاج هذه المجتمعات لاتصبح سلماً . ولدينا مثال أقرب إلينا من ذلك ، وتقصد به وجود تقسيم منظم للعمل فى كل مصنع وإن لم يكن السبب فيه تبادل المنتجات الفردية بين عمال المصنع .

(١) كارل ماركس (مصدر سابق) ص ١٢ ، ١٣ الخ .

وإن المنتجات الوحيدة التي تقف كسلع إزاء بعضها البعض هي المنتجات التي تنتجها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر . علمنا إذن أن في القيمة الاستعمالية لكل سلعة يتجسم نشاط محدود المقدار والهدف وإنتاجي ، أو بعبارة أخرى يتجسم فيها عمل نافع . ولاستطيع التقييم الاستعمالية أن يواجه كل منها الأخرى على هيئة سلع إلا إذا احتوت على أشكال من العمل النافع مختلفة من حيث الكيف . ففي المجتمع الذي تتخذ منتجاته بوجه عام هيئة سلع أي في مجتمع من منتجي السلع ، فإن هذه التفرقة النوعية للأشكال النافعة من العمل والتي تقوم بها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر ، تنمو وتتطور فتصبح نظاماً معقداً أي تقسيمياً اجتماعياً للعمل .

إن الرداء يحقق الغرض منه سواء ارتداه الحائك الذي صنعه أم أحد عملاء ذلك الحائك ، فهو في أي الحالتين يؤدي وظيفة القيمة الاستعمالية ، كما أن العلاقة بين الرداء والعمل الذي ينتجه لا تتأثر إذا أصبحت الحياكة حرفة خاصة وفرعاً مستقلاً من التقسيم الاجتماعي للعمل . فقد دفعت الحاجة إلى الملابس بالإنسان إلى صنع الأردية قبل أن يصبح أي إنسان حائكاً بآلاف السنين . ولكن وجود الرداء والتيل وكافة مقومات الثروة المادية بخلاف ما تهيه الطبيعة . إنما يسببه نوع مخصوص من العمل الإنتاجي ذي الهدف المحدود أي العمل الذي يطابق بين هيات طبيعية مخصوصة وحاجات إنسانية مخصوصة . فالعمل بصفته خالق للقيم الاستعمالية وبصفته عمل نافع ، شرط ضروري لوجود الإنسان ؛ وهو بصفته مستقل عن أشكال المجتمع البشري عبارة عن ضرورة أملت الطبيعة ذاتها على مر العصور إذ بدونها لا يمكن إجراء تبادل الماديات بين الإنسان والطبيعة ، وبكلمة واحدة تستحيل بدونها الحياة . والتقييم الاستعمالية كالرداء والتيل والسلع بوجه عام تتكون من عنصرين هما المادة والعمل . وحين نستبعد المقدار الكلي لمختلف أنواع العمل النافع المتجسمة في الرداء والتيل أو أية سلعة أخرى تبقى لدينا دائماً طبقة مادية سفلية قدمتها الطبيعة بغير معونة من الإنسان . وفي أثناء عملية الإنتاج ليس للإنسان إلا أن يحذو حذو الطبيعة أي يغير أشكال المادة^(١) .

(١) هو أن الظواهر العالمية سواء منها ما أنتجته يد الإنسان أو ما تولد عن القوانين العالمية العامة في الطبيعيات تعطي جميعاً فكرة واحدة لا عن الخلق الفعلي وإنما فقط عن تعديل في المادة . فالترديد من الأشياء والفصل بينها هما المنصران الوحيدان اللذان يمكن لذكاء الإنسان أن يكشفهما حين يحلل فكرة الإنتاج بما في ذلك إنتاج القيمة أو الثروة - سواء كان الأرض والهوا . والماء تتحول في الحقول إلى حب ، أو أن يد الإنسان تحول

وأكثر من هذا فإنه يلقي المساعدة باستمرار من قوى الطبيعة في عمله هذا وهو تحويل أشكال المادة . وإذن يتضح لنا أن العمل ليس المصدر الوحيد للقيمة الإستجمالية التي ينتجها ، كما أنه ليس كذلك مصدر الثروة المادية الوحيد . وقد عبر وليم تبي عن ذلك بقوله إنه إذا كان العمل أب الثروة المادية فإن الأرض أمها .

ولنتقل الآن من موضوع السلعة من حيث اعتبارها شيء له منفعة إلى البحث في قيمة السلعة . فرضنا في المثل الذي أوردناه أن للرداء ضعف قيمة التيل ، وعلى كل فهذا مجرد اختلاف من حيث الكم ولا يعنيننا في هذا المقام . فإذا كان الرداء يعادل ضعف عشر ياردات من التيل من حيث القيمة ، كان حجم قيمة عشرين ياردة مساوياً لحجم قيمة رداء واحد . والرداء والتيل من حيث كونهما قيم من نفس الجوهر أى أنهما تعبيران موضوعيان لنفس النوع الواحد من العمل . ولكن الحياكة والنسج نوعان من العمل يختلفان من حيث الكيف ، ومع هذا فتمت نواح من الحياة الاجتماعية يقوم فيها المرء بالحياكة حيناً والنسج حيناً آخر . وفي تلك الحالة لا يكون هذا النوعان المختلفان من العمل سوى صور معدلة من عمل يقوم به نفس الفرد بدلا من أن يكونا وظيفتين خاصتين ودائمتين لأفراد مختلفين ، وهذا شبيه بكون الرداء الذي يصنعه الحائك في يوم والسراويل التي يصنعها في اليوم التالي صور مختلفة لنفس العمل الفردي . وواضح فضلا عن هذا أنه في مجتمعنا الرأسمالي وطبقاً للتغيرات في الطلب على العمل قد يقوم قدر معلوم من العمل الانساني على هيئة الحياكة مرة والنسج مرة أخرى . ولا مراء أن هذا التغيير في شكل العمل قد يصحبه احتكاك ولكنه أمر لا بد منه برغم هذا . وإذا غضضنا النظر عن الشكل الخاص للنشاط الاتاجي وتجاهلنا بالتالي منفعة العمل ، فإن جوهر هذا النشاط الاتاجي ينحصر في أنه بذل لقوة العمل الانسانية . فالحياكة والنسج ، برغم كونهما عمليين إنتاجيين مختلفين من حيث الكيف ، هما بذل لقوة الانسان العقلية وأعصابه وعضلاته وأيديه الخ بطريقة إنتاجية ، وبهذا المعنى يكون كلاهما عملا إنسانياً . إنهما مجرد طريقتين مختلفتين لبذل قوة العمل الإنسانية . وبطبيعة الحال يجب أن تكون قوة

ما تفرزه الحشرة الى حرير وقطيفة ، أو أن قطعاً من المعدن تصنع منها ساعة Pietro Verri, Meditazioni sulla economica politica (نشر لأول مرة سنة ١٧٧٢ في طبعة كستودي عن الاقتصاديين الطليان ، القسم الحديث - ١٥ ص ٢٢) . حين يتحدث فبرى عن « القيمة » ، في القطعة التي اقتبسناها فإنه يقصد « القيمة الاستجمالية » ، وإن كان لا يدري نفسه الى أى نوع من القيمة يشير في كلامه في ذلك النقد الموجد الى الطبيعيين .

العمل الانسانية هذه على جانب كبير أو صغير من التطور والنمو قبل أن يكون في الإمكان بذلها بأشكال متفاوتة . ولكن قيمة أية سلعة تمثل عملاً إنسانياً غير مخصوص ، وإنما تمثل عملاً إنسانياً ذا طابع عام . وكما أنه في المجتمع البورجوازي يقوم القائد العام أو المصرفي بدور كبير بينما يؤدي « النفر » دوراً صغيراً^(١) ، فكذلك الشأن بالنسبة إلى العمل الانساني . فهو بذلك لقوة عملي بسيطة مما يتوافر في المتوسط للعامل العادي بدون نمو خاص في ملكاته ومواهبه . إن متوسط العمل البسيط يختلف بلا شك من حيث صفته من بلد إلى آخر ومن عصر ثقافي إلى آخر ، ولكنه ثابت في أي جماعة معلومة . أما العمل الحاذق فنوع من العمل البسيط مضعف أو أكثر حدة وكثافة ، بحيث أن مقداراً أصغر من العمل الحاذق مساو لقيمة أكبر من العمل البسيط ، وأظهرت التجربة أن من الممكن دائماً إرجاع للعمل الحاذق إلى أساس من العمل البسيط . وبسواء كانت السلعة منتج أشد أنواع العمل حذقاً فإن في الإمكان معادلة قيمتها إلى قيمة منتج العمل البسيط بحيث أنها تمثل مجرد مقدار محدود من العمل البسيط^(٢) . والنسب المتفاوتة التي يمكن طبقاً لها إرجاع أنواع العمل المختلفة إلى مستوى من العمل البسيط ، تعينها عملية اجتماعية تجري من وراء ظهر المنتجين وتبدو بالنسبة لهم أمراً أقره العرف والتقليد . وسنعمل فيما يلي على تبسيط الأمر وذلك بأن نعد كل نوع من قوة العمل قوة عمل بسيطة .

حين ننظر إلى الرداء والتيل كقيم فائتا تتجاهل الفوارق في قيمهما الاستعمالية . وبالمثل حين نبحث العمل المتجسم في هذه القيم تتجاهل الفوارق في نوع المنفعة ، كذلك الفوارق بين شكلين مختلفين من العمل النافع كالحياكة والنسيج . وكما أن القيم الاستعمالية ، الرداء والتيل ، ارتباطات بين الأعمال الإنتاجية ذات الهدف المحدود وهي القماش والغزل على التوالي ، بينما القيم رداء وتيل مجرد مجموعات متجانسة من عمل ليس فيه مميزات أو فوارق ، فكذلك ترجع أهمية مجموعات ما تتضمنه هذه القيم من عمل إلى كونها بذلك لقوة عمل إنسانية لا إلى كونها ذات علاقة إنتاجية بالقماش أو الغزل . إن الحياكة والنسيج عناصر تشترك في إنتاج القيم الاستعمالية الرداء والتيل ، وذلك بسبب أن نوعي العمل النافع يختلفان

(١) Hegel : Philosophie des Rechts. برلين ١٨٤٠ ص ٢٥٠ بند ١٩٠

(٢) نرجو القاري . أن يلاحظ أننا هنا لا نتناش الأجر أو القيمة التي يحصل عليها العامل مقابل يوم عمل يؤديه ، وإنما نبحث قيمة السلعة التي تنطوي على عمله في اليوم . انه لا شأن لنا بالأجر في هذه المرحلة من البحث .

من حيث الكيف ، ولكنهما أجزاء في تكوين قيمة الرداء وقيمة التيل وذلك من حيث إغفال صفتيهما النوعيتين كالحياكة والنسيج ومن حيث اشتراكهما في نفس الصفة وهي أنهما عمل إنسانى .

وعلى كل ليس الرداء والتيل مجرد قيم بالمعنى العام ، بل انهما قيم ذات حجم محدود . وحسب الفرض الذى أوردناه يساوى الرداء ضعف قيمة عشر ياردات من التيل . فمن أين ينشأ هذا الاختلاف فى حجم قيمهما ؟ يرجع هذا الاختلاف إلى أن القطعة ذات الياردات العشر من التيل تنطوى على نصف العمل الذى يتضمنه الرداء ، ومعنى هذا أنه لإنتاج الرداء احتاج الأمر إلى بذك قوة عمل خلال وقت ضعف ذلك الذى تطلبه إنتاج التيل . وإذن بينما نجد فى حالة القيمة الاستعمالية للسلعة يحسب العمل المتجسم فيها من ناحية الكيف فقط . فانه يحسب فى حالة حجم قيمة السلعة من حيث الكم فقط بعد إرجاعه إلى معيار من العمل الإنسانى البحت والبسيط . وفى الحالة الأولى نعى بطريقة العمل وسببه . وفى الحالة الثانية نعى بمدد دوام العمل وأن نجيب على السؤال الذى أتى ؟ ، . وبما أن حجم قيمة السلعة لا يمثل إلا مقدار العمل المتجسم فيها يتبع ذلك أن النسب الملاءمة لمختلف السلع لها قيم ذات حجم متساو . إذا ظلت القوة الانتاجية (لأنواع العمل النافع المختلفة واللازم لإنتاج رداء) بدون تغيير ، لزداد الحجم الكلى لقيم عدد من الأردية تبعاً للزيادة فى عددها . فلو كان رداء واحد يمثل عمل س من الأيام كان رداءان يمثلان عمل ٢ س من الأيام وهكذا . ثم لنفرض بعد ذلك أن مقدار العمل اللازم للإنتاج قد ضوعف أو أنقص إلى النصف . فلو أنه ضوعف لأصبح الرداء الآن يساوى ضعف ما كان يساويه من قبل ، وإذا أنقص إلى النصف ترتب على ذلك أن الرداءين يساويان قيمة رداء واحد من قبل . ولكن الرداء فى أى الحالتين يودى مهمته كما كان قبلاً ، والعمل المتجسم فيه من نفس الجودة السابقة . فالذى تغير إذن هو مقدار العمل المبذول فى إنتاج الرداء .

والزيادة فى كمية القيمة الاستعمالية زيادة فى الثروة المادية ، فالرداءان أكثر من الرداء الواحد ، وهما يكفيان لرجلين بينما الرداء الواحد يكفي شخصاً واحداً فقط . ومع هذا فقد تحدث الزيادة فى تعداد الثروة المادية بينما يهبط حجم قيمة هذه الثروة . هذه الحركة المتناقضة مترتبة على صفة العمل المزدوجة . والقوة الانتاجية بطبيعة الحال وفى كافة الحالات هى القوة الإنتاجية للعمل المادى المتجسم ، ولكنها فى الواقع الفعلية تعين فقط كفاءة العمل الانتاجى المقصود فى فترة معلومة من الوقت . وهكذا يصبح العمل النافع مصيدراً

أكبر أو أصغر للمنتجات طبقاً لزيادة أو نقص قوته الانتاجية . ومن جهة أخرى لا يستطيع أى تغيير بذاته فى القوة الانتاجية أن يؤثر فى العمل الذى يتمثل فى القيمة . ولما كانت القوة الانتاجية تنتمى إلى الشكل النافع المادى للعمل ، لهذا لا يكون لها تأثير على العمل إذا اعتبرناه من الوجهة المجردة ومستقلاً عن شكله النافع المادى . ففى فترات الزمن المتساوية يولد نفس العمل أحجاماً متساوية من القيمة مهما كان مبلغ اختلاف القوة الانتاجية . ولكن فى الفترات المتساوية من الزمن يولد نفس المقدار من العمل مقادير متفاوتة من القيمة الاستعمالية فهذه تزداد بازدياد القوى الإنتاجية وتهبط بنقصها . ونفس التغيير فى القوة الانتاجية والذى يزيد غلة العمل وبالتالي يزيد مقدار القيم الاستعمالية المتولدة عنها ، يؤدي إلى نقص حجم قيمة هذه الكتلة السككية الزائدة إذا كان يقلل من المجموع الكلى لوقت العمل اللازم لإنتاج هذه الكتلة والعكس صحيح غاية الصحة كذلك .

إن جميع العمل الإنسان من الوجهة الفسيولوجية عبارة عن بذل لقوة عمل انسانية ، وعلى ذلك فبصفتها عمل إنسانى متجانس أو معنوى يخلق قيمة السلع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كل عمل عبارة عن بذل لقوة عمل إنسانية فى شكل مخصوص مقصود ، وعلى ذلك بوصفه عمل نافع مادى يولد قيمة استعمالية^(١) .

(١) ولا ثبات أن العمل ، والعمل لا غير ، هو المقياس النهائى والفعلى الذى يمكن به دائماً قياس قيمة السلع ومرازمتها ، كتب آدم سميث يقول : « فى كافة الأوقات والأماكن يجب أن يكون للمقادير المتساوية من العمل نفس القيمة للمعامل . فإذا كان فى حالة عادية من الصحة والقوة والنشاط وعلى قدر متوسط من المهارة ، فانه يجب أن يقدم دائماً نفس الجزء من راحته وحرته وسعادته ، ، (Wealth of Nations الكتاب الأول ، الفصل الخامس) . ومن جهة أخرى يخلط آدم سميث هنا (لا فى كل مكان) بين تعيين القيمة بواسطة مقدار العمل المبذول فى إنتاج الساعة . وبين تعيين قيم السلع بواسطة قيمة العمل ، وهكذا يحاول أن يثبت أن المقادير المتساوية من العمل نفس القيمة دائماً . ومن جهة أخرى تجد لديه ادراكاً ضئيلاً للحقيقة التالية وهى أن العمل من حيث كونه مجسم فى قيمة السلع لا يحسب إلا كبدل لقوة العمل ، ولكنه لا يرى فى هذا البذل أكثر من التضحية بالراحة والحرية والمعاداة بدلا من أن ينظر إليه على أنه النشاط العادى من جانب المخلوقات الآدمية . وسلف سميث الذى سبق أن اقتنست منه يصيب المهدف خيراً منه حين يقول (نفس المصدر ص ٢٩) « لقد شغل رجل واحد نفسه أسبوعاً فى إعداد هذا الشيء الضرورى للحياة ... والشخص الذى يعطيه آخر بالتبادل لا يمكن أن يحدد مقياساً لتقدير معادل صحيح أكثر من حسابان مقدار ما تكاف من عمل ووقت ، وهذا فى الحقيقة لا يزيد عن كونه تبادل بين عمل امرى . فى شيء ما لوقت معين وبين عمل شخص آخر فى شيء ما لنفس الوقت ، ، .

٣ — شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تأتى السلع إلى العالم على هيئة قيم استعمالية ، كالحديد والتيل والقمح وما إليها ، وهذا هو شكلها الطبيعي الصريح المباشر . ومع هذا فهى سلع وذلك بفضل صفتها المزدوجة أى لكونها أشياء نافعة ومستودعات للقيمة فى نفس الوقت . ويترتب على هذا أن ظهورها بمظهر السلع أو اتخاذها هذا الشكل لا يكون إلا بقدر ما يكون لها شكل مزدوج ، ويقصد بذلك الشكل الجسمى والشكل الذى يمثل القيمة . ومن هنا نجد أن حقيقة قيمة السلع تشبه السيدة كويكلى التى قال عنها فولستاف «لا يدرى الانسان من أين يأتى بها» . وحقيقة قيمة السلع تباين حقيقتها المادية السكّلية (ويراد بهذه الحقيقة التى ندركها بحواسنا) وينحصر هذا التباين فى أن حقيقة القيمة لا تدخل فيها ذرة من المادة . وقد نقلب السلعة ذات اليمين وذات الشمال ، ولكنها كشيء ذى قيمة تظل حواسنا الجسمانية عاجزة عن تقديره وإدراكه . ولنذكر مع هذا أن السلع لا تتضمن حقيقة القيمة إلا من حيث أنها الصور التى تعبر عن نفس الوحدة الاجتماعية الواحدة وهى العمل الانسانى . وبما أن حقيقة قيمة السلع اجتماعية بحتة فمن الواضح أن هذه الحقيقة لا تظهر إلا فى العلاقة الاجتماعية بين سلعة وأخرى . لقد بدأنا فى الحقيقة من القيمة التبادلية أو نسبة تبادل السلع لكى نصل إلى القيمة المستترة فى هذه السلع ، وعلينا الآن أن نرجع إلى هذا الشكل الظاهرى للقيمة .

نعلم جميعاً أن للسلع شكل قيمة مشتركاً بالنسبة إليها جميعاً وهذا هو الشكل النقدى ، والشكل النقدى يباين بوضوح الأشكال الجسمية المتعددة الجوانب لقيم السلع الاستعمالية . ولكن هنا تواجهنا مهمة لم يحاول الاقتصاد البورجوازى الاضطلاع بها مطلقاً . فعلىنا أن نكشف منشأ الشكل النقدى ، وأن نتبع تطور تعبير القيمة الذى تتضمنه نسبة القيمة بين السلع ، وأن نتبع هذا من أبسط صورة وأقلها وضوحاً إلى الشكل النقدى البارز . وهكذا لا تعود المقود لغزاً كما تبدو .

إن أبسط نسبة قيمة هى فى الظاهر الجلى نسبة القيمة بين سلعة وأخرى تخالفها فى النوع مهما كان هذا النوع . وعلى ذلك فالنسبة بين قيمتى سلعتين تمدنا بأبسط تعبير عن قيمة سلعة منهما .

١ — الشكل الأولي أو المنعزل أو العرضي للقيمة .

نكتب أن س سلعة ا = ص سلعة ب أو نقول أن س سلعة ا تساوى ص سلعة ب .
وللتعبير عن هذا بصورة مادية مجسمة نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد
أو نقول إن ٢٠ ياردة من التيل ، تساوى ، رداء واحداً .

١ — ب — قطبا تعبير القيمة : شكل القيمة النسبي والشكل المعادل .

إن الشكل الذى ينطوى عليه شكل القيمة مختلف في هذا الشكل الأولي ، وإن تحايلاه
لأول الصعاب التي تجابهنا .

يلعب ا ، ب وهما نوعا السلعة المختلفان ، دورين مختلفين . فالتيل يعبر عن قيمته في
الرداء ، ومهمة الرداء أنه أداة التعبير عن هذه القيمة ، وهكذا تلعب السلعة الأولى دوراً
إيجابياً بينما تقوم الثانية بدور سلبي . وتعرض قيمة السلعة الأولى أمامنا على أنها نسبية
أو مقارنة أو تبدو في شكل نسبي ، أما السلعة الثانية فتقوم بوظيفة المعادل أو تبدو في
شكل معادل .

فالشكل النسبي للقيمة والشكل المعادل عاملان يتوقف كل منهما على الآخر ، ويعين كل
منهما الآخر ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، ولكنهما في الوقت ذاته طرفان متباينان
أو قطبان متضادان في نفس تعبير القيمة ، فهما خاصان بنوعين مختلفين من السلع على التوالي
وهما النوعان اللذان يقيم تعبير القيمة علاقة بينهما . فأنا لا أستطيع التعبير عن قيمة التيل
بالتيل ، وقولك ٢٠ ياردة من التيل = ٢٠ ياردة من التيل ليس بتعبير عن القيمة ،
وكل ما تدل عليه هذه المعادلة أن ٢٠ ياردة من التيل ليست سوى ٢٠ ياردة من التيل
أو أنها كمية معلومة من مادة نافعة وهى التيل . فقيمة التيل لا يمكن التعبير عنها
إلا بالنسبة إلى سلعة أخرى . وعلى ذلك فشكل القيمة النسبي معناه أن سلعة أخرى توضع
في الشكل المعادل مقابل التيل . ومن جهة أخرى هذه السلعة الأخرى التي تبدو بمظهر
المعادل لا يمكن أن تعرض نفسها في الوقت ذاته في الشكل النسبي للقيمة ، فهى لا تعبر عن
قيمتها الذاتية ، وإنما تصلح فقط وسيلة للتعبير عن قيمة السلعة الأخرى .

حقيقة التعبير ٢٠ ياردة من التيل = (أو تساوى) رداء واحداً يتضمن التعبير
العكسى وهو رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل أو رداء واحد يساوى ٢٠ ياردة من
التيل . ولكن إذا أردت التعبير عن قيمة الرداء نسبياً أو بالشكل النسبي تعين على أن أقلب
طرفي المعادلة ، وبمجرد أن أفعل ذلك يصبح التيل هو المعادل بدلا من الرداء . فالسلعة

الواحدة في تعبير القيمة الواحدة لا يمكن أن تبدو في كلا الشكلين في نفس الوقت ، إذ هذان الشكلان ضدان متقابلان كل منهما ينفي الآخر .

وكون السلعة في شكل القيمة النسبي أو في الشكل المعادل المضاد إنما يتوقف فقط على مكانها أو موضعها في تعبير القيمة — أى على ما إذا كانت السلعة هي التي تريد التعبير عن قيمتها أو هي التي نريد أن نجعل منها وسيلة للتعبير عن قيمة سلعة أخرى .

ب — شكل القيمة النسبي

١ — طبيعة ومعنى شكل القيمة النسبي

إذا أردنا أن نكشف كيف أن التعبير الأول لقيمة السلعة يستمر في نسبة القيمة بين سلعتين فإن علينا أن نبدأ بتأمل هذه النسبة مستقلة عن مظهرها الكمي . ويتخذ الناس السبيل المضاد إذ لا يرون في علاقة القيمة أكثر من النسبة التي يتم بها التعادل بين مقدارين مخصوصين من نوعين مختلفين من السلع ، وهم يعجزون عن أن يدركوا استحالة الموازنة الكمية بين أحجام الأشياء المختلفة حتى نعبّر عنها بعبارات من وحدة واحدة فهذه الأشياء لا يمكن أن تصير مقادير تحمل نفس الاسم وتكون قابلة للموازنة فيما بينها إلا بكونها تعبيرات عن نفس الوحدة (١) . سواء كانت : ٢ ياردة من التيل = رداء واحد أو عشرين رداء ، ونسواء كان مقدار معلوم من التيل يساوي عدداً قليلاً أو كثيراً من الأردية — فمثل هذه العبارة التي تمثل النسبة تتضمن معنى أن التيل والأردية بوصفها أحجام قيمة عبارة عن تعبيرات عن نفس الوحدة ، أو هي أشياء من نفس النوع . وأساس المعادلة هو العبارة : تيل = رداء . وتلعب السلعتان اللتان تعادل بينهما من حيث الكيف دورين مختلفين . وقيمة واحدة منها وهي التيل هي التي يعبر عنها ، وكيف ذلك ؟ يحدث ذلك عن طريق علاقتها بالرداء بوصفه « معادل » لها أى الشيء الذي يمكن إجراء التبادل معه . فالرداء بصفته الشكل الذي تتمثل فيه القيمة يكون شيئاً ذا قيمة إذ على هذا الوضع فقط يكون مائلاً للتيل ، ومن جهة أخرى نظهر قيمة التيل أو نجد لها تعبيراً مستقلاً إذ أنها لا تساوي الرداء من حيث القيمة ولا تكون قابلة للتبادل معه إلا

(١) ان الاقتصاديين القلائل الذين حللوا شكل القيمة كما فعل س. بايل عجزوا عن الوصول الى أية نتيجة ويرجع ذلك أولاً الى أنهم خلطوا بين شكل القيمة والقيمة ذاتها ، وثانياً لأنهم (متأثرين بعقلية البورجوازيين العماليين) كانوا منذ بداية الأمر عاجزين عن الالتفات الى شيء خلاف المظهر الكمي للسألة ، ان السيطرة على الكمية ... يكون عناصر القيمة ،

S, Bailey Money and its Vicissitudes, London, 1837, p, 11.

بوصفها قيمة . وقد نضع الأمر على الصورة الآتية : فالسُّلع بوصفها قيم تجميد أو تحميم للعمل الإنساني ولهذا السبب يردها تحليلنا إلى القيمة من الوجهة المجردة ولكنه لا يكسبها شكلاً من القيمة يخالف شكلها المادي . والأمر خلاف هذا حين يتعلق بعلاقة القيمة بين سلعة وأخرى ، فيستند يكشف الغطاء عن صفة قيمة السلعة الأولى بحكم علاقتها بالسلعة الأخيرة .

إذا كنا نعاذل بين الرداء كشيء له قيمة وبين التيل فاننا نعاذل العمل الذي يتمثل في الرداء بالعمل الذي يتضمنه التيل . حقيقة نجد في عالم المحسوسات أن الحياة كـ وهي التي تصنع الرداء نوع من العمل يختلف عن النسيج الذي يصنع الكتان ولكن حين يحدث التعادل بين الرداء والكتان فإن الحياة ترد إلى الشيء المتماثل في كلا النوعين من العمل ، أي ترد إلى الصفة المشتركة بالنسبة إليهما بوصفها عمل إنساني . وبهذه الطريقة المتلوية نقول إن النسيج إذ ينسج قيمة لا يمكن التفرقة بينة وبين الحياة لأنه عمل إنساني مجرد (عام) . وليس من شيء يكشف عن الصفة الخاصة للعمل الذي يخلق القيمة سوى ذلك التعبير عن التعادل بين أنواع مختلفة من السلع . ويحدث هذا بأن نرد مختلف أنواع العمل التي تتضمنها السلع المختلفة إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليها جميعاً ، وهذا المعيار هو العمل الإنساني من الوجهة المجردة أو العامة (١) . وعلى كل فليس بكاف أن نعبر عن الصفة المخصوصة للعمل الذي تنحصر فيه قيمة التيل . إن قوة العمل الإنسانية في حالة السيولة ، أي العمل الإنساني ، تخلق القيمة ولكنها ليست في حد ذاتها قيمة ، فهي لا تصبح قيمة إلا إذا صارت ذات صورة حسية مجسمة . فلنكن نعبر عن قيمة التيل على أنها هلام العمل الإنساني يجب أن نعبر عنها على أنها « حقيقة » ، متميزة عن التيل نفسه ولكنها شيء مشترك بالنسبة إلى التيل والسلع الأخرى . وهذا يحل المعضلة التي أمامنا . في نسبة القيمة أزاء التيل فنظر إلى الرداء على أنه المعادل له من حيث الكيف ، ومن حيث كونه قيمة فإنه من نفس نوع الكتان . وإذن فهو هنا شيء تبدو فيه القيمة أو شيء يمثل القيمة وهو في شكله المادي . غير أن الرداء ذاته

(١) ان بقيامين فرانكلين المشهور وأحد الاقتصاديين الأرائل (بعد وليم بيتي) من أدركوا حقيقة ماهية القيمة قد كتب يقول « التجارة بوجه عام ليست سوى تبادل العمل بالعمل ، ولهذا قيمة جميع الأشياء ... تقاس بواسطة العمل » ، (مؤلفات ب . فرانكلين لناشرها سباركس ، بوستن سنة ١٨٣٦ ، المجلد الثاني ص ٢٦٧) . ولكن فرانكلين حين يقيس قيمة جميع الأشياء « بواسطة العمل » ، يغفل الاختلافات بين أنواع العمل التي يجري بينها التبادل وبذلك يردها جميعاً إلى مقياس من العمل الإنساني المجانس الذي لا اختلاف بينه . ورغم أنه لا يدري ذلك فإنه يقول مثل هذا فيبدأ بالحديث عن « العمل الواحد » ، ثم « العمل الآخر » ، وفي النهاية يشير إلى « العمل » ، بدون تخصيص على أنه جوهر قيمة كافة الأشياء .

أى جوهر الرداء بوصفه سلعة ، ليس إلا قيمة استعمالية . فإذا أخذنا الرداء بنفسه لما كان يعبر عن أية قيمة ، كما أن هذا هو الحاصل حين تأخذ قطعة من التيل بذاتها . وهذا يظهر لنا أن الرداء حين نجعل بينه وبين التيل علاقة ، يتضمن معنى أكثر مما يتضمنه لو لم نجعل له هذه العلاقة ، ومثال ذلك أن الرجل الذى يرتدى بذلة رسمية أنيقة يدل على شيء أكثر مما يدل عليه الرجل الذى يرتدى جلباباً من قماش المقتى .

حين أنتجنا الرداء بدلنا فيه قوة عمل إنسانية على هيئة حياكة ، وعلى ذلك صار عمل إنسانى مخزوناً فى الرداء ومن هذه الناحية يكون الرداء « مستودع قيمة » ولوأن هذه الصفة الأخيرة له تظل خافية حتى ولو ارتديناه قديماً مهلهلاً . وحين ننظر التيل إلى الرداء نرى فيه روح القيمة الشبيهة بقيمة التيل . ولكن الرداء لا يمكن أن يعبر عن القيمة بالنسبة إلى التيل إلا إذا اتخذت هذه القيمة من وجهة نظر التيل شكل رداء . وبنفس الطريقة لا يستطيع أن يتخذ مظهر جلالة الحاكم بالنسبة إلى ب إلا إذا أصبحت فكرة الجلالة فى نظر ب مرتبطة بشكل المادى — ومعنى هذا أن على الجلالة ، أن تغير ملاحظها وشعرها وخواص جسمانية أخرى حين يعتلي العرش حاكم جديد .

وفى نسبة القيمة التى يقوم فيها الرداء بدور المعادل تكون أهمية شكل الرداء أنه شكل يدل على القيمة ، ونتيجة لهذا فقيمة السلعة وهى التيل يُعبر عنها فى جسم السلعة الأخرى وهى الرداء ، أى يعبر عن قيمة سلعة فى القيمة الاستعمالية للسلعة الأخرى . والتيل بوصفه قيمة استعمالية عبارة عن شيء يبدو لحواسنا مختلفاً عن الرداء ، ولكنه بوصفه قيمة عبارة عن معادل الرداء وبذلك يشبه الرداء . وهذه الطريقة يكتسب شكل قيمة يخالف شكله المادى ، وجوهر قيمة واضح فى تشابهه بالرداء .

بذلك نرى أن كل شيء عرفناه من تحليلنا للقيمة يكشف عنه التيل الغطاء بمجرد أن نقيم علاقة بين التيل وسلعة أخرى وهى الرداء ، فهو يعبر عن أفكاره باللغة الوحيدة التى يعرفها وهى لغة السلع . فلسكى يحدثنا أن قيمته خلقها العمل على هيئة العمل الإنسانى العام المجرد ، تراه يقول إن الرداء من حيث أنه معادل له هو بالمثل قيمة تتكون من نفس العمل الذى يتضمنه التيل . ولكى يحدثنا أن حقيقته كقيمة تختلف عن شكله المادى يقول إن القيمة تبدو كرداء ، وبالتالي بقدر ما يكون التيل قيمة ، فإن التيل والرداء صنوان . فبواسطة نسبة القيمة يصبح الشكل المادى للسلعة ١ ، أو جسم السلعة ب يكون مرآة تعكس قيمة

السلعة ١ (١) . والسلعة ٢ إذ تصير ذات علاقة بالسلعة ١ على أنها شيء يتضمن قيمة أو يمثل عملاً إنسانياً، فإنها تجعل السلعة ٢ مادة للتعبير عن قيمتها ذاتها . وهكذا فقيمة السلعة ١ معبراً عنها في القيمة الاستعمالية للسلعة ٢ ، تتخذ شكل قيمة نسبية .

ب - التعيين الكمي لشكل القيمة النسبي

إن كل سلعة يراد التعبير عن قيمتها شيء نافع لدينا منه مقدار معلوم مثل ١٥ بوشل من القمح ، ١٠٠ رطل من البن الخ . ويحتوى هذا المقدار المعلوم من أية سلعة على مقدار محدود من العمل الإنساني ، وبهذا فعلى شكل القيمة أن يعبر لا عن القيمة بوجه عام فحسب بل وعن مقدار محدود منها أو عن حجم القيمة . ففي نسبة القيمة بين السلعتين ١ ، ب أو التبل إلى الرداء لا يقف الأمر عند حد التعادل الكيفي بين الرداء والتبل بوجه عام . ولكن الأمر الذى يحدث هو أننا نجري التعادل بين كمية محدودة من التبل (ولتكن ٣٠ ياردة منه مثلاً) وبين كمية محدودة مما يتضمن القيمة أى المعادل (وليكن ذلك رداء واحداً مثلاً) .

إن المعادلة « ٣٠ ياردة من التبل = رداء واحداً » أو « رداء واحد ٣٠ ياردة = من التبل » تتضمن المعنى التالى وهو أن الرداء يحتوى على نفس المقدار من جوهر القيمة الذى تتضمنه ٣٠ ياردة من التبل ، ومعنى هذا أن المقدارين من السلع يساويان أو يتكافآن . مقدارين متساويين من العمل أو فترتين متساويتين من وقت العمل . ولكن فترة وقت العمل اللازمة لإنتاج ٣٠ ياردة من التبل أو رداء واحد تتفاوت مع كل تغيير فى إنتاجية النسيج أو الحياكة . وعلينا الآن أن ندرس بقدر أعظم من الدقة تأثير مثل هذه التغييرات على التعبير النسبي لحجم القيمة .

(١) لنفرض أن قيمة التبل تختلف (١) بينما تظل قيمة الرداء ثابتة . فإذا تضاعف وقت العمل المطلوب لإنتاج التبل ربما بسبب تضائل خصوبة الأرض التى يزرع فيها السكتان . ترتب على ذلك تضاعف قيمة التبل ، فلا تعود المعادلة « ٣٠ ياردة من التبل = رداء واحد » وإنما تصبح « ٣٠ ياردة = رداً اثنين » لأن الرداء فى هذه الحالة يحتوى فقط على نصف وقت العمل الذى تتضمنه ٣٠ ياردة من التبل . وإذا فرضنا من جهة أخرى أن وقت العمل اللازم

(١) كلمة «قيمة»، تستعمل هنا للدلالة على القيمة المعينة تعيناً كياً ، وبعبارة أخرى تستعمل للدلالة على حجم القيمة . كما فعلنا قبل ذلك أحياناً .

لإنتاج التيل هبط إلى النصف بسبب التحسين في الأنوال مثلاً، نجم عن هذا نقص قيمة التيل بمقدار النصف وعلى ذلك تصير المعادلة بالشكل الآتي: ٢٠ ياردة من التيل = نصف رداء . فالقيمة النسبية للسلعة ١ ، أى قيمتها معبراً عنها بعبارات من السلعة ب ، ترتفع أو تهبط مباشرة تبعاً لارتفاع أو هبوط قيمة السلعة ١ بشرط بقاء قيمة السلعة ب ثابتة .

(٢) لنفرض أن قيمة التيل تظل ثابتة بينما تتغير قيمة الرداء . فإذا تضاعف وقت العمل اللازم لإنتاج الرداء بسبب نقص محصول الصوف مثلاً لتحوّل المعادلة من ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد إلى ٢٠ ياردة من التيل = ١/٢ رداء . وإذا حدث من جهة أخرى أن نقصت قيمة الرداء بمقدار النصف فإن ٢٠ ياردة من التيل = رداًين . وعلى ذلك في حالة ثبات قيمة السلعة ١ فإن قيمتها النسبية أى قيمتها معبراً عنها في عبارات من السلعة ب ، تهبط أو ترتفع بطريقة عكسية حسب تغير قيمة ب .

إذا وازنا بين مختلف الأمثلة التي أوردناها في رقى ١ و ٢ رأينا أن نفس التغير في حجم القيمة النسبية قد يكون نتيجة أسباب مضادة . فبدلاً من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد نضطر أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداًين إما لأن قيمة التيل تضاعفت وإما لأن قيمة الرداء هبطت إلى النصف ، وبدلاً من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يتعين علينا أن نقول ٢٠ ياردة من التيل = ١/٢ رداء إما لأن قيمة التيل نقصت بمقدار النصف ، وإما لأن قيمة الرداء تضاعفت .

(٣) وقد تتغير مقادير العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه وإلى نفس المدى . وحينئذ ، بعد التغير ومهما كان التغير في القيم عظيمًا ، يظل صحيحاً القول بأن ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد . فالتغير في قيمتي التيل والرداء يظهر بمجرد الموازنة مع سلعة ثالثة . فإذا ارتفعت أو هبطت قيم جميع السلع في وقت واحد وبنفس الدرجة ظلت قيمتها النسبية بدون تغير . وإن التغير الفعلي في القيم تظهره الحقيقة التالية :
« وهى أنه في مقدار معلوم من وقت العمل يمكن الآن إنتاج مقدار أكبر أو أصغر من السلع ، »

(٤) قد تتغير أوقات العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء على التوالي ، وعلى ذلك قد تتغير قيمة هاتين السلعتين ، في نفس الوقت وفي اتجاه واحد ، ولكن إلى حد مختلف ، أو قد تتغيران في اتجاهين متضاربين الخ . وإن التأثير الذى يحدث من كافة الارتباطات الممكنة من هذا النوع على القيمة النسبية للسلعة يمكن استنتاجها من تطبيق الحالات ١ و ٢ و ٣ .

وعلى ذلك نرى أن التغييرات الحقيقية في حجم القيمة لا تنعكس في تعبيرها النسبي أى في حجم القيمة النسبية . إن القيمة النسبية للسلعة قد تتغير برغم ثبات قيمتها ، وقد تظل قيمتها النسبية ثابتة برغم تغير قيمتها . وأخيراً فليس من الضروري أن تكون التغييرات الحادثة في نفس الوقت في أحجام القيمة وفي التعبير النسبي عن هذه الأحجام ، متماثلة من حيث مداها (١)

(ج) الشكل المعادل

رأينا أن السلعة أو هي التيل إذ تعبر عن قيمتها في القيمة الإستعمالية لسلعة أخرى وهي الرداء قد فرضت على الأخيرة في الوقت ذاته شكلاً خاصاً من القيمة وذلك هو شكل المعادل . فهذه السلعة (التيل) توضح كونها قيمة لأن الرداء وضع مكافئاً لها مع أنه لم يتخذ لنفسه شكلاً من القيمة مختلفاً عن شكله المادى ، وبهذا نجد في الواقع أن التيل يعبر عن قيمته بالقول بأن في الإمكان إجراء التبادل مباشرة بينه وبين الرداء . وترتب على ذلك أنه حينما نقول إن سلعة ما هي الشكل المعادل قصدنا من ذلك أن من المستطاع مبادلتها بسلعة أخرى مباشرة .

حين تصالح سلعة من نوع ما كالأردية مثلاً لأن تكون المعادل لنوع آخر كالتيل بحيث تكتسب الأردية تبعاً لذلك خاصية إمكان مبادلتها بالتيل ، فإن هذا لا يدلنا على النسبة التي يتم بها التبادل بين كل من السلعتين . وما دام حجم قيمة التيل معلوماً فإن تلك النسبة

(١) يستخدم دهما الاقتصاديين دهماً في أن يحولوا لصالحهم ذلك التناقض بين حجم القيمة والتعبير النسبي عنها . ومثال ذلك أن ج . برود هيرست يقول في كتابه (الاقتصاد السياسى - لندن ١٨٤٢ ص ١١ ، ١٤) ، « إذا أقرنا مرة بأن ا يهبط لأن ب الذى يجرى معه التبادل به يرتفع بينما لا يزدل عمل أقول على ا في أثناء ذلك ، فانك ترى أن المبدأ العام الذى تتخذه يتحطم تماماً ... وإذا كان (ريكاردو) قد اعترف أنه حين يرتفع ا بالقيمة الى ب يهبط من حيث قيمته بالنسبة الى ا فانه يهدم الأساس الذى يقوم عليه (من حيث القيمة) ا الفرض الذى افترضه وهو أن قيمة السلعة يعينها دائماً العمل الذى يتجسم فيها لأنه اذا كان التغيير في نفقة ا لا يغير قيمته بحسب بالنسبة الى ب الذى يبادل به وانما يغير كذلك قيمة ب بالنسبة الى قيمة ا برغم عدم حدوث تغيير في كمية العمل اللازمة لاتاج ب فمننا لا يقتصر الأمر على تحطيم المذهب القائل بأن العمل المبدول في اتاج سلعة يعين قيمتها وانما يتحطم كذلك المذهب الذى يؤكد أن نفقة (تكلفة) السلعة هي التى تنظم قيمتها . وكان يجوز للصتر برود هيرست أن يقول « انظر الى النسب العددية ١٠/٢٠ ، ١٠/٥٠ ، ١٠/١٠٠ الخ . ان العدد ١٠ باقى بدون تغيير ومع ذلك يهبط باستمرار حجمه النسبي أى حجمه حين موازته بمقامات ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ الخ وبهذا يتحطم المبدأ العظيم الذى يذهب الى أن حجم عدد مثل ١٠ يحده عدد الوحدات التى يحتوى عليها ، ، .

تتوقف على حجم قيمة الأردية . وسواء كان الرداء هو المعادل والتيل القيمة النسبية ، أو كان التيل هو المعادل والرداء القيمة النسبية ففي كلتا الحالتين على السواء نجد أن حجم قيمة الرداء يعينه وقت العمل اللازم لإنتاجه وبذا يكون مستقلاً عن شكل القيمة الذى يمثله . ولكن بمجرد أن يشغل الرداء مركز المعادل في معادلة أو تعبير القيمة فإن قيمته لا تسكتسب التعبير السكى أى أن حجم قيمته لا يعود يُعبّر عنه كحجم قيمة . ففي معادلة القيمة لا يبدو الرداء الآن إلا كققدار محدود من سلعة أخرى .

فمثلاً . ٤ ياردة من التيل تساوى — ماذا ؟ إنها تساوى رداًين لأن الرداء يلعب هنا دور المعادل ، بينما القيمة الاستعمالية وهى الرداء (كسقيض التيل) تبدو الصورة الي تتجسم فيها القيمة ، وعلى ذلك يكنى عدد محدود من الأردية للتعبير عن مقدار محدود من قيمة التيل ، فرداوان قد يعبران عن مقدار القيمة لأربعين ياردة من التيل ولكنهما لا يستطيعان التعبير عن حجم قيمتهما أى حجم الرداء . والنظرة السطحية إلى حقيقة كون المعادل في معادلة القيمة لا يبدو أن يكون مقداراً بسيطاً من شىء (أو قيمة استعمالية) أضلت بائلي وكثيرين غيره ممن تقدموه أو جاءوا بعده فلم يروا في تعبير القيمة سوى علاقة كمية بحته . والحقيقة الفعلية أن الشكل المعادل لسلعة ما لا يحتوى على أى تعيين كمي للقيمة .

والخاصية التي تسترعى اهتمامنا من دراسة الشكل المعادل هي أن القيمة الاستعمالية تصبح الشكل الظاهري لتقيضها أى القيمة . فالشكل المادى للسلعة يصبح شكل القيمة لها . ولكن لاحظ جيداً أن هذه الظاهرة « شىء بشىء » ، لا توجد بالنسبة للسلعة ب (رداء أو قح أو حديد أو ما شئت) إلا في حدود هذا النوع الخاص من العلاقة بين السلعة ب و سلعة أخرى ا (التيل أو شىء سواه) . وبما أن أية سلعة لا يمكن أن تكون المعادل لذاتها ولا يمكن أن تجعل شكلها المادى يعبر عن قيمتها ، لهذا فأية سلعة لا بد لها من أن تختار سلعة أخرى كي تكون المعادل لها وبهذا تحول الشكل المادى لتلك السلعة إلى الشكل الذى يمثل قيمتها هي . ولنضرب مثلاً يزيد هذه النقطة إيضاحاً . إن لقطعة السكر وزن لأنها جسم وثقيلة ولكننا لانستطيع أن نرى أو نلمس هذا الوزن . وهنا نأخذ قطعاً مختلفة من الحديد قد عين وزنها من قبل . والحديد بصفته حديد ليس أكثر من السكر كظهور للوزن ، ومع هذا فلسكى نعبر عن وزن قطعة السكر نقيم علاقة وزن بينها وبين الحديد . وفي هذه الحالة يقوم الحديد بوظيفة جسم يمثل الوزن ، فكمية معينة من الحديد تصبح مقدار الوزن للسكر وتمثل بالنسبة إلى قطعة السكر صورة مظهر الوزن . هذا الدور يؤديه الحديد داخل نطاق هذه العلاقة

وحدها التي يدخل فيها السكر أو أى جسم نريد أن نعين زنته . ولولا ثقلهما لما أمكن دخولها في هذه العلاقة ، ولما أمكن لأحدهما أن يعبر عن وزن الآخر . وحينما نضعهما في كفتى الميزان نرى في الواقع أنهما متشابهان من حيث الوزن وأنهما إذا أخذنا بنسبتين متماثلتين صار لهما وزن واحد . وهكذا كما أن الحديد يمثل الوزن فقط في حالة نسبته إلى السكر كذلك في تعبيرنا عن القيمة نجد أن الجسم المادى وهو الرداء منسوباً إلى التيل لا يمثل سوى القيمة .

هنا تقف المشابهة ، فالحديد يمثل خاصية طبيعية مشتركة بالنسبة إليه وإلى السكر ألا وهى وزنها . ولكن حين يعبر الرداء عن قيمة التيل فإنه يمثل صفة غير طبيعية بالنسبة إليهما . ويمثل شيئاً ذا طابع اجتماعى صرف وهو قيمتهما .

وبما أن الشكل النسبى لقيمة السلعة (ولتكن التيل مثلاً) يعبر عن قيمة تلك السلعة بصفتها شيء مختلف تماماً عن طبيعتها وخواصها ، فإننا نرى أن هذا التعبير ذاته يدل على وجود علاقة اجتماعية في أساسها . ونجد العكس تماماً في حالة المعادل . فجوهر هذا الشكل هو السلعة المادية ذاتها — الرداء — تعبر عن القيمة ، وقد أسبغت عليها الطبيعة شكل القيمة . وبطبيعة الحال يعد هذا القول صحيحاً مادامت علاقة القيمة قائمة وهى العلاقة التي يكون فيها الرداء المعادل للتيل^(١) ولكن بما أن خواص الشيء لا تنشأ عن العلاقة بينه وبين الأشياء الأخرى ، وإنما تظهر ذاتها في مثل هذه العلاقة فقط ، لهذا يبدو كأنما الطبيعة وهبت الرداء شكل المعادل أى خاصية التبادل المباشر كما منحته خاصية الثقل أو صلاحيته لتدفئة أجسامنا ، ومن هنا تلك القصة الغامضة للشكل المعادل والتي لا يلاحظها الاقتصادى البورجوازى إلى أن يصطدم بها كاملة النمو على هيئة النقود ، وحينئذ يحاول أن يفسر الصفة الخفية للذهب والفضة بأن يستبدل بهما سلعاً أقل مدعاة للحيرة ويأخذ في ترديد كافة السلع التي لعبت في وقت أو آخر دور المعادل . إنه لا يحلم مطلقاً أن حتى أبسط تعبير للقيمة وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد تهيب له فعلاً حل لغز الشكل المعادل .

إن جسم السلعة التي تقوم بمهمة المعادل يمثل دائماً الصورة التي يتجسم فيها عمل إنسانى

(١) مثل هذه التعبيرات عن العلاقات عموماً والتي يدورها هيجل في الأنواع المتعكسة ، ذات نوع خاص . فثلاثها هو رجل أصبح ملكاً لأن الآخرين يتصرفون بصفتهم رعاياه ، غير أنهم من جهتهم يمتقدون أنهم رعاياه لأنه الملك .

مجرد ، وهو دائماً ثمرة نوع خاص من العمل الحسى النافع ، وهكذا يصير هذا العمل الحسى الصورة المعبرة عن العمل الانسانى المجرد . فإذا كان الرداء مثلاً لا يعدو أن يكون ممثلاً لعمل إنسانى مجرد فإن الحياة وهى التى يتضمنها الرداء فعلاً ليست سوى الشكل الذى يتصادف أن يبدو فيه العمل الانسانى المجرد . ففى التعبير عن قيمة التيل لا تنحصر منفعة الحياة فى أنها تعمل الملابس وإنما تنحصر فى أنها تصنع جسمنا ننظر إليه على أنه قيمة أو نواة العمل الذى لا يتميز عن العمل الممثل فى قيمة التيل . فإذا كان للحياة أن تكون مرآة للقيمة فيجب عليها ألا تعكس أكثر من خاصيتها المجردة وهى كونها عملاً إنسانياً .

إن قوة العمل الإنسانى يبذل سواء على شكل حياة أو نسج ، وعلى ذلك فكلا الحياة والنسج لها خاصية عامة وهى أنهما عمل إنسانى ، وهذا يستتبع أنه فى حالات خاصة (كما لو عيننا بإنتاج القيمة) يمكن أن ننظر إليهما من وجهة النظر هذه وحدها .

ليس فى الأمر سر خفى غامض ، ولكن الأمور تلتوى نوعاً فى التعبير عن قيمة السلعة . ومثال ذلك أنه لى نوضح أن النسج يخلق قيمة التيل لا فى شكله المحسوس كالنسج بل بحكم خاصيته العامة وهى كونه عملاً إنسانياً ، فإن الحياة وهى العمل المحسوس الذى ينتج المعادل توضع مقابل النسج كالصورة التى يتمثل فيها العمل الإنسانى المجرد .

وهنا إذن نجد خاصية ثابتة للشكل المعادل إذ فيه يصبح العمل المحسوس الشكل الظاهرى لتقيضه وهو العمل الإنسانى المجرد .

وبقدر ما يكون هذا العمل الحسى مجرد التعبير عن عمل إنسانى واحد فإنه يتشابه مع العمل المتجسم فى التيل أى يكون من جنسه . ونتيجة لهذا فبرغم أنه عمل فرد مخصوص فإنه (مثل جميع العمل الذى ينتج السلع) عمل نوع اجتماعى مباشر ، وهذا هو السبب الذى من أجله يخلق منتجاً قابلاً للتبادل مع سلع أخرى . هذه هى الخاصية الثالثة للشكل المعادل وهى أن العمل الفردى يتخذ شكل تقيضه ويصبح عملاً بشكل اجتماعى مباشر . ومن المستطاع أن نزداد إدراكاً للخاصيتين الأخيرتين لو رجعنا إلى ذلك المفكر العظيم الذى كان أول من حلل الكثير من أشكال الفكر والمجتمع والطبيعة . فأولاً يحدثنا أرسطو فى إسهاب أن الشكل النقدى للسلع إن هو إلا صورة متطورة للشكل البسيط من القيمة الذى هو عبارة عن التعبير عن قيمة السلعة بواسطة أية سلعة أخرى تختارها . وهو يقول إن عبارة « أسرة = بيت

واحد ، تتضمن معنى التشابه النوعى أو الكيفى بين البيت والسرير، وهو يدرك أنه برغم اختلاف الشئين في نظر حواسنا الجثمانية فلا بد من وجود جوهر مشترك بالنسبة إليهما وإلا لما أمكن إقامة علاقة بينهما بحيث يمكن الموازنة أو القياس بينهما وفي هذا يقول « لا يمكن وجود تبادل بدون المساواة ، ولا مساواة . بدون القابلية للموازنة » .

د — الشكل الأولى للقيمة إذا نظرنا إليه على أنه كل

إن الشكل الأولى الذى يعبر عن قيمة السلعة تتضمنه علاقة القيمة بين هذه السلعة و سلعة أخرى من نوع آخر ، أو أن هذا الشكل موجود فى النسبة التى يجرى بها التبادل بين السلعتين . وقيمة السلعة ١ يعبر عنها من حيث الكيف بقابلية السلعة ٢ للتبادل مع السلعة ١ تبادلًا مباشرًا ، ويعبر عنها من حيث الكم بقابلية مقدار محدود من السلعة ٢ للتبادل مع كمية معلومة من السلعة ١ . وبعبارة أخرى تسكتسب قيمة السلعة تعبيراً مستقلاً عن طريق تمثيلها « كقيمة تبادلية » . وفى بداية هذا الفصل جاريت العرف ووصفت السلعة كقيمة استعمالية « أو شئ نافع ، وقيمة ، وهى تظهر نفسها على هيئة هذا الشئ المزدوج بمجرد أن يصير لقيمتها هذا الشكل الظاهرى أى شكل القيمة التبادلية والذى يختلف عن الشكل المادى ، وهى لا تسكتسب هذا الشكل إذا نظرنا إليها على حدة ، وإنما يتم لها هذا إذا قامت علاقة قيمة (علاقة تبادل) بينها وبين سلعة أخرى من نوع مختلف . وطالما ندرك هذا فإن التعريف الذى سبق إيرادہ لا ينطوى على ضرر ويصلح طريقة ملاءمة للتعبير .

وقد أبان تحليلنا أن شكل القيمة أو التعبير عن قيمة السلعة ينشأ فى الأصل فى طبيعة السلعة ، وهو بالعكس لم يوضح أن القيمة وحجم القيمة منشوئهما فى تعبيرهما كقيمة تبادلية ولكن الوهم الأخير ساد بين التجاريين ويسود بين الذين أحيوا المذهب التجارى من أمثال فريبه (١) وجانيه (٢) ويسود كذلك بين خصوم التجاريين أى أنصار حرية التجارة الحاليين من أمثال باستيا وشركائه . وقد وجه التجاريون الاهتمام الرئيسى إلى المظهر الكيفى من تعبير القيمة وبالتالي إلى شكل القيمة المعادل الذى يبلغ أقصى أشكاله فى النقود . هذا من جهة ، ومن جهة تجدد دعاة حرية التجارة الذين هدفهم الأول فى الحياة أن يبيعوا سلعهم بأى ثمن

F.C.A. Eerrier, subinspector of customs, du gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce, Paris, 1805.

Charles Ganilh, des systèmes de l'économie politique, second edition, Paris, 182.

يوجهون الاهتمام الأساسى إلى المظهر الكمي لشكل القيمة النسبي . وعلى ذلك في نظرهم لا وجود للقيمة أو لحجم قيمة السلعة خارجاً عن علاقة التبادل أى أنه كامن في القائمة اليومية للأسعار السائدة . ويعد ماك ليود الأسكتلندى الذى جعل همه أن ينقى ويصقل آراء لومبارد ستريت الغامضة ، حلقة ناجحة بين التجارى المؤمن بالخرافات وبين نصير حرية التجارة المستنير .

ولو أمعنا النظر في التعبير الخاص بقيمة السلعة ١ وهو التعبير الذى تنطوى عليه علاقة القيمة بين السلعة ١ والسلعة ٢ لاتضح لنا أنه فى داخل هذه العلاقة يعد الشكل المادى للسلعة اشكلاً أو مظهراً للقيمة الاستعمالية ، بينما أهمية الشكل المادى للسلعة ٢ أنه شكل أو مظهر للقيمة . وبهذا يكون للتباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة والمستتر داخل السلعة مقابل ظاهرى منظور وهو العلاقة بين السلعتين وهى العلاقة التى فيها تحسب قيمة استعمالية السلعة التى يراد التعبير عن قيمتها بينما تحسب قيمة تبادلية السلعة التى تستخدم للتعبير عن قيمة السلعة الأولى . وعلى ذلك فالشكل البسيط لقيمة السلعة هو الشكل الظاهرى البسيط للتباين الكامن (داخل السلعة) بين القيمة الاستعمالية والقيمة .

إن منتج العمل شىء فافع وذلك فى كافة الأحوال الاجتماعية ، ولكن منتج العمل لا يصبح سلعة إلا فى مرحلة محدودة من التطور التاريخى حين نجد أن العمل المبذول فى إنتاج شىء نافع يعبر عنه على أنه قيمة هذا الشىء . وهذا يستتبع أن شكل القيمة الأولى للسلعة هو فى الوقت ذاته المظهر الأولى الذى يبدو فيه منتج العمل على هيئة سلعة ، ومعنى هذا أن تطور شكل السلعة يتفق أو يتمشى مع تطور شكل القيمة .

ونرى من أول نظرة عدم صلاحية أو عدم وفاء شكل القيمة الأولى وهو الشكل البدائى الذى يجب أن يمر خلال سلسلة من التحولات قبل إمكان تطوره إلى الشكل الدال على الثمن .

وحيث نعبّر عن قيمة السلعة ١ بمبارات ١ من السلعة ٢ فأهمية هذا التعبير أنه صالح للتمييز بين قيمة ١ وقيمتها الاستعمالية ، وبذا لا يتعدى عمله أكثر من أنه يقيم علاقة تبادل بين السلعة ١ وسلعة أخرى من نوع مختلف ، كما أنه لا يظهر ما بين اوكافة السلع الأخرى من تماثل كىفى وتناسب كىمى . والشكل الأولى لقيمة السلعة النسبية يعبر عن الشكل المعادل المنعزل لسلعة أخرى ، وهنا نجد أنه فى التعبير النسبى عن قيمة التيل لا يكون للرداء أكثر من شكل المعادل (أى شكل القابلية للتبادل المباشر) بالنسبة إلى هذه السلعة الواحدة وهى التيل .

ولكن شكل القيمة الأولى ينتقل بمحض رغبته إلى الشكل الممتد . وفي الشكل الأولى
تعبّر عن قيمة السلعة ا بعبارة من سلعة أخرى واحدة ولا يعيننا أن تكون هذه الأخيرة
رداءاً أو حديداً أو قحاً أو خلاف ذلك . ولهذا فلكل سلعة واحدة عدة تعبيرات أولية
عن قيمتها حسب العلاقة بين السلعة وأى غيرها (١) . ولكن عدد هذه التعبيرات الممكنة
عن القيمة يحد منه عدد أنواع السلعة المختلفة عن الأولى . وبناء على هذا فالتعبير المنعزل
عن قيمة أية سلعة واحدة إن هو إلا عبارة واحدة في سلسلة طويلة لا نهاية لها من أمثال
هذه التعبيرات الأولية والتي يختلف الواحد منها عن جميع الأخرى .

(ب) الشكل السكلي أو الممتد من القيمة

إننا نكتب : م سلعة ا = ل سلعة ب أو = ه سلعة ح أو = ه سلعة د
أو = ي سلعة ه أو = الخ . والتعبير عن هذا بصورة حسبة نقول ٢٠ ياردة من
التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاي أو = ٤ رطلا من البن أو = ربع
من القمح أو = أوقيتين من الذهب أو = ١ طن الحديد أو = الخ .

١ — شكل القيمة النسبي الممتد

وفي هذا الشكل نعبّر عن قيمة سلعة ما كالتيل مثلاً بعناصر أخرى لاعد لها من عالم
السلع ، وتصبح كل سلعة أخرى مرآة لقيمة التيل (١) ، وبهذا تبدو القيمة لأول مرة في
ثوبها الحقيقي وهي أنها صورة تمثل عملاً إنسانياً متجانساً لأن العمل الذي يخلقها يظهر الآن
بجلاء أنه العمل الذي يقف على قدم المساواة مع أى نوع آخر من العمل الإنساني سواء
كان شكله الحياكة أو الحرث أو التعدين أو ما إلى ذلك ، وسواء تحقق في الأردية أو القمح
أو الحديد أو الذهب . ويصبح التيل بفضل هذا الشكل من قيمته ذا علاقة اجتماعية لا مع
نوع واحد من السلع وإنما مع عالم السلع بأسره كأنه بوصفه سلعة مواطن في هذا العالم .
وفي الوقت ذاته تدل سلسلة أو معادلات القيمة التي لانهاية لها على أنه فيما يتعلق بقيمة السلعة
لا أهمية للمظهر أو النوع الذي تبدو فيه القيمة الإستعمالية .

في الشكل الأول ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يكون من قبيل الصدفة المحضة
أن تكون هاتان السلعتان قابلتين للتبادل فيما بينهما بتلك النسبة الكمية الخاصة . ولكننا
تليس في الشكل الثاني الأساس الذي يعين هذه الظاهرة العرضية وإن اختلف عنها اختلافاً

(١) نجد ههنا مثلاً يعبر عن قيمة الشيء بعبارة من أشياء أخرى متنوعة .

أساسياً ، فلقيمة التيل نفس الحجم دائماً سواء عبرنا عنها بالأردية أو البن أو الحديد ، ومهما كثر عدد ملاك هذه السلع . هذه العلاقة العرضية بين مالكيين فرديين من أرباب السلع تختفي من الصورة التي أمامنا ، ونرى بوضوح أن التبادل ليس هو الذى يعين حجم قيمة السلعة بل على النقيض من ذلك إن حجم قيمة السلعة هو الذى يعين علاقاتها التبادلية أى يتحكم فى نسب تبادلها .

ب — الشكل المعادل الخاص

فى ذلك التعبير عن قيمة التيل تعد كل سلعة (كالرداء والشاى والقمح والحديد الخ) معادلاً وبالتالي تكون صورة ممثلة للقيمة . والشكل المادى المخصوص لكل من هذه السلع شكل معادل مخصوص من بين أشكال كثيرة . وبنفس الطريقة فإن مختلف الأنواع المتعددة من العمل النافع الذى تنطوى عليه هذه السلع إن هى إلا أشكال ظاهرية متعددة لأى وكل نوع من العمل الإنسانى .

ج — نقائص شكل القيمة الكلى أو الممتد

نلاحظ أولاً أن التعبير النسبى لقيمة السلع غير كامل حيث أن السلسلة التى تمثلها لانهاية لها ، ولأن السلسلة التى تكون معادلة القيمة احدى حلقاتها عرضة للاطالة كلما ظهر نوع جديد من السلع يهيم لنا مادة لتعبير جديد عن القيمة . وثانياً هذا الشكل صورة متعددة الألوان تمثل تعبيرات عن القيمة كل منها مستقل عن الآخر وغير قابلة للموازنة فيما بينها . وأخيراً إذا عبرنا عن القيمة النسبية لكل سلعة بهذا الشكل الممتد ترتب على هذا أن صار لدينا شكل نسبى للقيمة مختلف فى كل حالة ، ومكون من سلسلة من تعبيرات القيمة لانهاية لها . هذه النقائص الملازمة لشكل القيمة النسبى الممتد تنعكس فى الشكل المعادل الذى يقابله . وبما أن الشكل المادى لكل نوع من السلع على حدة إن هو إلا شكل معادل خاص من بين أشكال لا عدد لها ، لهذا لا يتبقى لدينا سوى أشكال معادلة جزئية يستبعد كل منها الآخر . وبالطريقة ذاتها نجد أن النوع المحسوس المخصوص من العمل النافع الذى يتمثل فى كل معادلة لا يبدو إلا على هيئة نوع خاص من العمل لا على أنه صورة الشئ الشامل الذى يتمثل فى كل معادلة الإنسانى بوجه عام . والحقيقة أن الأخير لا يكتسب شكله الكامل أو الكلى إلا من مجموع هذه الأشكال الظاهرية الخاصة ، ولكن فى هذه الحالة يكون التعبير عنه فى سلسلة لانهاية لها ويكون ناقصاً تعوزه الوحدة .

وشكل القيمة النسبي الممتد ليس إلا مجموع (خلاصة) التعبيرات النسبية عن القيمة أو معادلات النوع الأول مثل :

٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد .

٢٠ ياردة من التيل = ١٠ أرطال من الشاي الخ .

وكل من هذه المعادلات تتضمن أو تدل على المعنى العكسي :

رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل .

١٠ أرطال من الشاي = ٢٠ ياردة من التيل الخ .

ذلك أنه في الواقع حين يستبدل شخص ما لديه من التيل بسلع أخرى وبذا يعبر عن قيمة سلعه بسلسلة من السلع الأخرى فإن ذلك يستتبع حتما أن مختلف ملاك السلع الأخرى يستبدلونها بالتيل ، وبذلك يعبرون عن قيمة سلعهم المختلفة بالتيل .

ولنفرض أننا عكسنا السلسلة - ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاي الخ وذلك لكي نعبر عن العلاقات العكسية . إذا فعلنا ذلك حصلنا على الشكل المعمم للقيمة .

(ح) الشكل المعمم للقيمة

$$20 \text{ ياردة من التيل} = \left\{ \begin{array}{l} \text{رداء واحد} \\ 10 \text{ أرطال من الشاي} \\ 40 \text{ رطلا من البن} \\ \text{ربع من القمح} \\ \text{أوقيتان من الذهب} \\ \text{نصف طن من الحديد الخ} \end{array} \right.$$

١ - الصفة المتغيرة لشكل القيمة

تعبر السلع الآن عن قيمتها (١) بشكل بسيط ذلك أن القيمة يعبر عنها عن طريق سلعة واحدة (٢) بشكل موحد لأن قيمة السلع جميعها يعبر عنها بواسطة نفس السلعة الواحدة .

هكذا الشكل أولى و يبدأ مشترك بالنسبة إلى كافة السلع وعلى ذلك فهو شكل عام .
والشكلان ا و ب (أى الشكل العرضى للقيمة والشكل الكلى أو الممتد) كانا صالحين
فقط للتعبير عن قيمة الساعة بصفحتها شيء متميز عن قيمتها الاستيعابية أو شكلها المادى .
والشكل الأولى يسهل لنا معادلات من هذا النوع : رداء واحد . ٢٠ ياردة من التيل ،
و ١٠ أرتال من الشاى : طن من الحديد . فنحن نجعل قيمة الرداء معادلة للتيل ، وقيمة
الشاى مكافئة للحديد . ولكن داتين المعادلتين التيل والحديد اللتين تعبران عن قيمة الرداء
والشاى مختلفة إحداهما عن الأخرى اختلاف التيل والحديد . وواضح أن هذا الشكل من
القيمة لا وجود له إلا فى الأيام الأولى حين كانت منتجات العمل تحول إلى سلع بالمقايضة
الاتفاقية العرضية أو التى تقع من حين إلى آخر .

أما فى الشكل الكلى أو الممتد فإن قيمة الساعة تتميز بطريقة أوقع عن قيمتها
الاستيعابية ، لأن قيمة الرداء (مثلا) توضع فى هذه الحالة مقابل شكله المادى فى كافة الصور
الممكنة كعادل للتيل أو الحديد أو الشاى . أو أى شيء أردت عدا معادل الرداء . ومن
جهة أخرى يستبعد مباشرة كل تعبير معمم للقيمة . هو التعبير المشترك بالنسبة إلى جميع السلع
لأنه فى ذلك التعبير عن قيمة ساعة ما تبدو الساع الأخرى على شكل معادلات . والواقع
أن شكل القيمة الممتد يشق سبيله إلى العالم بمجرد أن منتجاً معيناً من العمل كالماشية يأخذ فى
أن يبادلها بساع أخرى متنوعة . لافى حالات استثنائية وإنما على هيئة العموم والمعتاد .

هذا الشكل الجديد للقيمة يعبر عن قيم كافة أنواع السلع بواسطة ساعة أخرى (ولنسكن
التيل مثلا) وهى الساعة التى تستبعد عن نطاق الساع الأخرى ، فهذا الشكل يعبر عن قيمة
جميع السلع عن طريق معادلتها بالتيل . هكذا تتميز قيمة كل ساعة لا عن قيمتها الاستيعابية
فحسب بل عن كل القيمة الاستيعابية ، وبواسطة هذه الخليفة وحدها تعبر عن قيمة الساعة
كشياء لها مشترك فيه مع كافة السلع . عن طريق هذا الشكل تصبح السلع بطريفة أنجع دات
علاقات متبادلة فيما بينها كقيم ، أو تصبح وكل منها يواجه الأخرى كقيم تبادلية .

ويعبر الشكلان السابقان عن قيمة الساعة وذلك بواسطة ساعة مفردة من نوع مختلف كما
فى الحالة الأولى ، أو بواسطة سلسلة من السلع من نوع مختلف كما فى الحالة الثانية . وفى
كلا الحالتين على حد سواء تخرص الساعة الواحدة (إن صح التعبير) على أن تجد تعبيراً عن
قيمتها وتجمع فى ذلك بدون أى تعاون فعال من جانب السلع الأخرى التى يقتصر عملها على
القيام بدور سلبى وهو كونها المعادلات .

ومن جهة لا يظهر الشكل المعمم من القيمة إلا كنتيجة للعمل المشترك من جانب كافة أنواع السلع ، فالسلعة لا تستطيع أن تكتسب تعبيراً معماً عن قيمتها إلا إذا عبرت جميع السلع في نفس الوقت عن قيمتها في نفس المعادل بحيث يتعين على كل سلعة جديدة أن تحذو نفس الحذو وهذا يزيح الغطاء عن الحقيقة الآتية وهي أن حقيقة قيمة السلع من حيث أنها لا تزيد عن كونها الوجود الاجتماعي ، لهذه الأشياء ، تجد التعبير عنها إلا عن طريق هذه العلاقات الاجتماعية المتداخلة ذات الصيغ العامة وعلى ذلك يجب أن يكون هذا الشكل الذي يعبر عن قيمة السلع شكلاً معترفاً به من قبل المجتمع أو بصفة إجتماعية .

وعلى هيئة معادلات التيل لا تبدو كافة السلع الآن متشابهة من حيث السكيف ولا قيمياً بالمعنى العام لهذه العبارة فحسب ، وإنما تبدو كذلك أحجاماً من القيمة قابلة للوزانة فيما بينها من حيث الكم . ولما كانت أحجام قيمة ما تنعكس في مرآة نفس المادة الواحدة أى في التيل تبع ذلك أن هذه الأحجام من القيمة يعكس كل منها الآخر في مرآته . ومثال ذلك أن ١٠ أرطال من الشاي = ٣٠ ياردة من التيل ، ٤٠ رطلاً من البن = ٢٠ ياردة من التيل ، ويرتب على هذا أن ١٠ أرطال من الشاي = ٤٠ رطلاً من البن وللتعبير عن هذا بعبارة أخرى نقول إن ما في رطل من البن من جوهر القيمة أى العمل يعادل ربع ما في رطل من الشاي .

هذا الشكل المعمم من القيمة النسبية والذي يشمل السلع بوجه عام يدمغ التيل (وهو السلعة التي وضعت جانباً كعادل) بطابع المعادل العام ، وشكله المادى هو شكل القيمة العام في عالم السلع هذا . وعلى ذلك يصير التيل قابلاً للتبادل مع جميع السلع الأخرى ، أى أن الشكل المادى هذا هو الصورة المتجسدة المنظورة أو الشكل الاجتماعي العام الذي يمثل جميع العمل الإنساني . وفي نفس الوقت يظهر النسيج وهو عمل أفراد مخصوصين في شكل اجتماعي معمم وهو شكل التعادل أو التكافؤ مع أى نوع آخر من العمل . والمعادلات المتعددة التي يتكون منها الشكل العام للقيمة تجعل العمل الذي يشمل التيل مساوياً للعمل الذي تنطوى عليه كل سلعة أخرى ، وهكذا يتحول الغزل إلى الشكل العام للصورة التي يبدو فيها العمل الإنساني المتجانس . وعلى هذا فإن العمل الذي يصير موضوعياً في قيمة السلع لا يمثل فحسب في ظل مظهره السليبي . كعمل أغفلت فيه كافة الأشكال المحسوسة والصفات النافعة من العمل الفعلي بل إن طبيعته الإيجابية تبدو للعيان . فشكل القيمة العام عبارة عن إرجاع جميع أنواع العمل الفعلي إلى صفتها المشتركة وهي كونها عملاً إنسانياً أى بذلاً لصورة عمل إنسانية .

إن الشكل العام للقيمة وهو الشكل الذي تبدو فيه منتجات العمل على أنها مجرد هلاميات . للعمل الإنساني المتجانس ، يكشف بطبيعة تكوينه أنه الصورة الاجتماعية التي تعبر عن عالم

السلع ، وهذا يظهر أنه في عالم السلع تكون صفة العمل الإنساني الحسية الأساس الذي يكون صفته الخاصة .

إن درجة تطور الشكل المعادل تطابق درجة تطور شكل القيمة النسبي ، وعلى كل واجب علينا أن نغنى بملاحظة هذا الأمر وهو أن تطور الشكل المعادل إن هو إلا تعبير عن نتيجة لتطور شكل القيمة النسبي .

إن الشكل النسبي الأولي أو المنعزل الدال على قيمة سلعه يجعل من سلعة أخرى معادلاً منعزلاً عن سواه ، والشكل الممتد أى الذى نعبّر فيه عن قيمة سلعة ما بعبارات من كافة السلع الأخرى يجعل من هذه الأخيرة معادلات منعزلة . وأخيراً نصل إلى الشكل الذى يقوم فيه نوع مخصوص من السلعة بوظيفة المعادل العام بقدر ما يجعل السلع الأخرى من هذه السلعة مادة للتعبير عن شكل قيمتها المعمم الموحد . والآن كلما كان مدى تطور شكل القيمة كلما كان مبلغ حدة التباين بين قطبيه ، وهما شكل القيمة النسبي والشكل المعادل .

ويحتوى الشكل الأول وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد على هذا التباين ولكن قواعده لم تثبت بعد . وحسبنا نقرأ المعادلة طردأً وعكساً فإن كلا من قطبي السلعة (وهما التيل والرداء) يقوم بالتبادل وبلا اهتمام بدوره فى شكل القيمة النسبي وفى الشكل المعادل . ففى هذه الحالة لا يزال من الصعب أن ندرك وجود تباين قطبي .

وفى الشكل الثانى ليس سوى نوع واحد من السلع يستطيع أن يحدد أو يبنى قيمته النسبية تماماً ، وهو لا يكتسب هذا الشكل النسبي الممتد من القيمة إلا لأن السلع الأخرى جميعاً تقف منه موقف المعادلات . ففى هذه الحالة نجد أن طرف معادلة القيمة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاى أو = ربع من القمح الخ لا يمكن تغيير مكانهما بدون تغيير صفة المعادلة وتحويلها من الشكل الكلى أو الممتد إلى الشكل المعمم من القيمة .

وأخيراً فالشكل الثالث يكسب السلع عموماً شكلاً نسبياً اجتماعياً من القيمة ذا طابع عام لأن جميع السلع عدا واحدة تستبعد من الشكل المعادل العام ومعنى هذا أن سلعة واحدة وهى ا اكتسبت صفة كونها قابلة للتبادل مع كافة السلع الأخرى وذلك لأن السلع الأخرى لم تكتسب هذه الصفة (١) .

(١) من أبعد الأشياء عن الحقيقة الواضحة بذاتها أن هذه الصفة عن القابلية للتبادل العام المباشر هى صفة قطبية ولا انفصال لها عن تقيضها فى القطب الآخر ، أى صفة عدم القابلية للتبادل المباشر كما هو الشأن بين قطبي

ومن جهة أخرى فالسلعة التي تؤدي وظيفة المعادل العام تستبعد من شكل قيمة السلع المعمم . ولو أن التيل (أو أية سلعة أخرى اختيرت لتكون معادلا عاما) كان عليه بالمثل أن يشترك في شكل القيمة النسبي المعمم لكان عليه أن يقوم بدور المعادل لنفسه ، وبهذا يحصل على المعادلة التالية ٢٠ ياردة من التيل — ٢٠ ياردة من التيل وهي لغو لا يدل على القيمة أو حجمها . فإذا أردنا التعبير عن القيمة النسبية للمعادل العام فيجب علينا أن نعكس الشكل الثالث . هذا المعادل العام ليس له شكل قيمة نسبي تشارك فيه السلع الأخرى ، إن قيمته تعبر عن نفسها بطريقة نسبة في السلسلة التي لانهاية لها من السلع . وعلى هذا نرى أن شكل وهي التيل . وإذا رجعنا الى التاريخ لألفينا أن سلعة بالذات وهي الذهب قد شغلت هذا القيمة النسبي (وهو الشكل ب) هو شكل القيمة النسبي الخاص للسلعة والذي يؤدي وظيفة المعادل العام .

ج — الانتقال من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي

تستطيع أية ساعة أن تتخذ الشكل المعادل العام ، وهي تستطيع ذلك حينما تستبعدها السلع الأخرى عن نطاقها وتجعل منها معادلا . والشكل النسبي الموحد للقيمة لا يكتسب صفة الاستقرار الموضوعي والصلاحية من الوجهة الاجتماعية العامة إلا إذا كان هذا الاستبعاد قد تركز بصفة نهائية في نوع معين من السلع . فإذا ماحدث هذا فإن ذلك النوع المعين من السلعة الذي يتعامل الشكل المعادل مع شكله المادي يصبح ساعة نقدية أو يؤدي وظيفة النقود . ومن ذلك الوقت نجد أن الوظيفة الاجتماعية الخاصة (وبالتالي الاحتكار الاجتماعي) لهذه السلعة أنها تلعب دور المعادل العام بالنسبة إلى السلع عموماً . ففي الشكل (ب) قامت سلع متنوعة بدور المعادل للتيل ، وفي الشكل (ج) عبرت سلع مختلفة عن قيمتها النسبية عن طريق سلعة واحدة

المفناطيس الموجب والسالب . وأولئك يطلقون العنان لخياهم قد يتصورون أن في إمكان كافة السلع أن تتخذ هذه الصفة في وقت واحد وهي صفة كونها قابلة للتبادل فيما بينها مباشرة ، وذلك كما لو أنهم تصوروا أن في إمكان جميع الكاثوليك أن يكونوا البابا في نفس الوقت الواحد . والبورجوازية الصغيرة التي تنظر الى انتاج السلع على أنه آخر كلمة في الحرية الانسانية والاستقلال الفضي قد يسرها بطبيعة الحال لو أننا استغلنا القضاء على العقبات والمضايقات الناجمة من عجزنا عن تحقيق التبادل المباشر بين السلع . واشتراكية برودون ان هي الا صورة لهذا العالم المثالي الذي لا يحمل حتى طابع الابتكار لأن هذا المشروع قد صاغه من قبل وبطريقة أفضل جراى وبراي وغيرهما . لهذا لا تزال هناك دوائر تزدهر فيها هذه الحكمة تحت اسم « العلم » ، ولم تعتمد مدرسة فكرية الى عرض العلم بهذا المظهر السطحي أكثر مما فعل أتباع برودون ذلك أنه « اذا أعوزتكم الأفكار فقد تصاعدك كلمة واحدة من الخروج من المأزق وذلك في اللحظة المناسبة » .

المركز الممتاز . وعلى ذلك في الشكل (ج) إذا وضعنا الذهب مكان التيل حصلنا على الشكل النقدي للقيمة .

٥ — شكل القيمة النقدي

$$= \text{أوقيتين من الذهب} \left\{ \begin{array}{l} ٢٠ ياردة من التيل \\ \text{رداء واحد} \\ ١٠ أرطال من الشاي \\ ٤٠ رطلا من البن \\ \text{ربع من القمح} \\ \text{نصف طن من الحديد} \\ \text{س من السلعة (١)} \end{array} \right.$$

في هذا الانتقال من الشكل (ا) إلى الشكل (ب) ومن الشكل (ب) إلى الشكل (ج) تحدث تغييرات هامة . ومن جهة أخرى ينحصر الفارق بين الشكلين (د ، ج) في أن الذهب حل محل التيل كالمعادل العام ، أى أن مظهر التقدم هو أن شكل قابلية التبادل المباشر أو شكل المعادل العام قد جعله العرف الاجتماعى أخيراً وبصفة نهائية مرتبطاً بذلك الجوهر المادى لهذه السلعة وهى الذهب .

والسبب الذى من أجله يواجه الذهب السلع الأخرى بوصفه نقود راجع إلى أنه واجهها من قبل كسلعة . فهو كبقية السلع الأخرى استطاع أداء وظيفة المعادل سواء على هيئة معادل منعزل في عمليات مفصلة من المقايضة أو على هيئة معادل معين خاص إلى جانب معادلات أخرى من السلع . وتطور الأمر تدريجاً فصار يقوم بدور المعادل العام ، وبمجرد أن اكتسب لنفسه هذا المركز الاحتكارى العام في التعبير عن قيمة السلع بوجه عام تحول فصار السلعة النقدية . ولا نستطيع التمييز بين الشكلين (د ، ج) قبل أن يصبح الذهب سلعة نقدية ، كما أنه بذلك تطور عن شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي .

والتعبير الأول عن القيمة النسبية للسلعة (التيل مثلا) بواسطة سلعة صارت تقوم بدور النقود (كالذهب مثلا) ، عبارة عن الشكل الدال على ثمن تلك السلعة . وبهذا يكون شكل ثمن التيل عبارة عن ٢٠ ياردة من التيل = أوقيتين من الذهب أو ٢٠ ياردة من التيل = ٣ جنيه استرليني إذا كان هذا الإسم الأخير هو الذى يطلق على أوقيتى الذهب إذا سكتنا نقودا .

إن الصعوبة في فهم ماهية الشكل النقدي لا تزيد عنها في فهم طبيعة الشكل المعادل العام، أى طبيعة شكل القيمة المعمم أو كنه الشكل (ج). ولكن الشكل (ج) نفسه مشتق من (ب) وهو شكل القيمة الممتد وهذا بدوره مشتق من الشكل (أ) الأولى (٢٠) ياردة من التيل = رداء واحد أو (س) من السلعة ١ = ص من السلعة ب). وهكذا يتضح لنا أن الشكل الأولى نواة الشكل النقدي.

٤ — السر الغامض الذى يحيط بالصفة السحرية للسلع

تبدو السلعة من أول نظرة شيئاً عادياً مألوفاً يسهل إدراكه وفهمه، ولكن التحليل يظهر أنها شيء غريب حقاً. وليس من سر خفي يعلق بالسلعة طالما كانت قيمة استعمالية، سواء اعتبرناها شيئاً تمكنه خواصه الطبيعية من إشباع الحاجات الإنسانية؛ أو نظرنا إليها على أنها شيء لا يكتسب هذه الخواص إلا بوصفه نتيجة العمل الإنسانى. ومن الواضح أن الإنسان قادر بفضل عمله ونشاطه على تعديل أشكال المواد الطبيعية ليجعلها ذات نفع لذاته، فشكل الخشب مثلاً يتغير إذا شئنا أن نصنع منه منضدة، ولكن برغم هذا لا تزال المنضدة خشباً أى شيئاً ملموساً عادياً. غير أنه بمجرد أن تبدو لنا على هيئة سلعة فإنها تتحول إلى شيء يفوق غيره كما أنه ملموس. وعلى هذا فلغز السلع لا ينشأ عن قيمتها الاستعمالية، كما أنه لا يتوقف على طبيعة عوامل القيمة. والسبب الأول في ذلك أنه مهما اختلفت أنواع العمل النافع أو النشاط الإنتاجى فمن الحقائق الفسيولوجية أن هذه الأنواع كلها وظائف للجهاز الإنسانى، وكل وظيفة من هذه (مهما كان قواها أو شكلها) بذل لما يملك الإنسان من مخ وعصب وعضل وحاسة وما إلى ذلك. وثانياً من حيث ذلك الذى يقوم على أساسه تعيين حجم القيمة ونقصده بهذا طول مدة هذا البذل أو مقدار العمل، فإن فى استطاعتنا أن نجعلنا نمين بين مقدار ونوع العمل. ومهما كانت الأحوال الاجتماعية فلا بد للناس من أن يظهروا الاهتمام بالوقت اللازم لإنتاج الغذاء وإن كان لا بد أن درجة هذا الاهتمام قد تغيرت فى مختلف مراحل التطور الاجتماعى^(١). والخلاصة أنه حين يتعاون الآدميون ويعمل كل منهم بالآخر بأى طريقة، فإن عملهم يكتسب شكلاً اجتماعياً.

(١) كانت وحدة قياس الأرض لدى قدماء التوتون وتعرف باسم مورجن Morgen (وتقرب من فدان) عبارة عن المقدار الذى يمكن حرثه فى اليوم الواحد. ولهذا كانوا يستعملون كئات عمل اليوم أو عمل الرجل أو قوة الرجل أو ما يحدد الرجل... الخ. أنظر:

Georg Ludwig von Maurer, Einleitung zur geschichte der Mark-, Hof-, u. s. w. Verfassung, Munich, 1859, pp. 129 et seq.

لماذا أذن يصبح منتج العمل ذا طابع غامض حينما يتخذ شكل سلعة؟ واضح أن السبب كامن في الشكل ذاته. فتشابه أنواع العمل الإنساني يتخذ صورة مادية محسوسة على هيئة حقيقة القيمة في منتجات العمل، كما أن قياس ما يبذل من قوة العمل حسب المدة التي يستغرقها ذلك تتخذ شكل حجم قيمة منتج العمل، وأخيراً فالعلاقات المتبادلة بين المنتجين والتي يبدو بها الطابع الاجتماعي لعملهم تتخذ هي الأخرى شكل علاقة اجتماعية بين منتجات العمل. وهكذا نرى السر الذي يحوط شكل السلعة بسيطاً ويحصر في أنه يعكس للناس الصفة الاجتماعية لعملهم ويعكسها على أنها صفة موضوعية عالقة بمنتجات العمل نفسها، ويعكسها كذلك بوصفها خاصية اجتماعية طبيعية لهذه الأشياء. يترتب على هذا أن العلاقة الاجتماعية القائمة بين المنتجين والمجموع الكلي لعملهم تبدو بالنسبة إليهم علاقة اجتماعية بين منتجات عملهم لا بينهم أنفسهم. وبفضل انتقال الصفات والخواص هذا من ناحية إلى أخرى تصبح منتجات العمل سلعاً أو أشياء اجتماعية يمكن لحواسنا في نفس الوقت أن ندرکها. حين ينعكس الضوء من جسم فإن الأثر في شبكة العين لا نراه على أنه تنشيط ذاتي لذلك العضو بل نراه على هيئة جسم حسي خارج عن العين، ولكن الضوء في حالة الرؤية يمر فعلاً من شيء هو الجسم الخارجي إلى شيء آخر وهو العين، فنحن إذن أمام علاقة طبيعية بين وقائع طبيعية. ومن جهة أخرى فشكل السلعة وعلاقة القيمة بين منتجات العمل وهي العلاقة التي يعبر عنها شكل السلعة - نقول إن هذين لا علاقة لهما بالخواص الطبيعية للسلع أو بالعلاقات المادية الناشئة عن هذه العلاقات الطبيعية. فنحن إنما نوجه اهتمامنا إلى علاقة اجتماعية محدودة بين الناس وهي العلاقة التي بدت في أعينهم كأنها علاقة بين الأشياء. ولتمثيل الأمر نلجأ إلى ذلك العالم السديمي وهو عالم الدين والذي تصير فيه منتجات العقل الإنساني أشكالاً مستقلة لها حياتها الخاصة بها وتستطيع أن تجعل بينها وبين الناس من الجنسين علاقة ما. وفي عالم السلع تقوم منتجات اليد بنفس العمل. وإني لأتحدث عن هذا بأنه الصفة السحرية الملازمة لمنتجات العمل بمجرد أن يتم إنتاجها على هيئة سلع. وهذه السلعة لا انفصال لها عن إنتاج السلع. وقد أبان التحليل السابق أن هذه الصفة السحرية التي يتميز بها عالم السلع نتيجة لتلك الصفة الاجتماعية الخاصة بالعمل الذي ينتج السلع.

إن السبب الذي من أجله تصبح الأشياء النافعة سلعاً راجع إلى أنها منتجات عمل أفراد. أو مجموعات أفراد يعمل كل منهم أو منها مستقلاً عن الآخر. ومجموع عمل هؤلاء الأفراد. أو هذه الجماعات الخاصة يتكون منه المجموع الكلي للعمل الاجتماعي. وإذا كان المنتجون

لا يتصل بعضهم ببعض قبل أن يتبادلوا منتجات عملهم ، كذلك لا تظهر الصفة الاجتماعية لعملهم إلا حينما يجرى هذا التبادل . وبعبارة أخرى نقول إن عمل الأفراد لا يصبح جزءاً فعالاً من المجموع الكلي للعمل الاجتماعي إلا بحكم العلاقات التي تقيمها عملية التبادل بين منتجات العمل وبالتالي بين المنتجين . وهذا هو السبب الذي من أجله نجد أن العلاقات الاجتماعية التي تربط عمل فرد بآخر أو عمل مجموعة أفراد بأخرى تبدو في نظر المنتجين علاقات مادية بين أشخاص وعلاقات اجتماعية بين أشياء ، لا على أنها علاقات اجتماعية مباشرة بين أفراد يعملون .

إن منتجات العمل لا تكتسب صفة القيمة الاجتماعية المتميزة عن القيمة الاستيعالية إلا بعد أن تدخل في عالم التبادل ، وهذا الإنقسام في منتج العمل إلى شيء ذي منفعة وشيء ذي قيمة لا يصير فعالاً من الناحية العملية إلا إذا عظم انتشار عملية التبادل وزادت أهميتها إلى الحد الذي عنده يجرى إنتاج الأشياء النافعة لغرض التبادل خاصة بحيث يصير من اللازم أن نعمل حساباً لقيم الأشياء أثناء عملية الإنتاج ذاتها . من تلك اللحظة يكتسب عمل المنتجين الخاصين طابعاً اجتماعياً مزدوجاً في الحقيقة . فمن جهة يجب على هذا العمل بصفته عمل نافع بصورة نهائية أن يشبع طلباً اجتماعياً محدوداً ، وبذا يتخذ مكانه كأحد العناصر التي يتكون منها المجموع العام للعمل أو كجزء من نظام التقسيم الاجتماعي للعمل الذي تطور بصفة تلقائية . ومن جهة أخرى فإن مثل هذا لا يستطيع قضاء مختلف حاجات المنتجين الذين يقومون به إلا بقدر ما يكون كل نوع من العمل النافع الفردي أو الخاص صالحاً وقابلًا للتبادل مع أي نوع آخر وذلك لأن كلا منهما يتساوى مع الآخر . مثل هذه التسوية بين أنواع العمل المختلفة اختلافاً كلياً لا يمكن تحقيقها إلا إذا تجاهلنا ما بينها من عدم تشابه فعلي وإلا إذا أوجعناها جميعاً إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليها جميعاً وذلك المعيار هو العمل الإنساني المجرد .

هذا الطابع الاجتماعي المزدوج ينعكس في أذهان المنتجين الفرديين على أنه مجرد صورة لتلك الأشكال التي يظهرها تبادل المنتجات في الحياة اليومية . وهكذا فالصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية لعمل المنتجين الفردي أو الخاص تترامى على صورة وجوب أن يكون العمل نافعاً ونافعاً للغير ، بينما الصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية وهي أن كل نوع من العمل الخاص أو الفردي يقف على قدم المساواة مع أي نوع آخر — نقول إن هذه الصفة تبدو على صورة أخرى وهي أن منتجات العمل برغم اختلاف أنواعها إن هي إلا أجسام مادية ومتشابهة جميعاً كأشياء ذات قيمة .

وعلى ذلك حين يقيم الناس علاقة بين منتجات عملهم بوصفها قيم فليس السبب في ذلك أنهم يدركون أن الأشياء ليست سوى الإطار المادى لهذا المقدار أو ذاك من العمل الإنسانى المتجانس ، بل على العكس فهم حين يجرون التبادل بين منتجات عمل من مختلف الأنواع إنما يعادلون قيم المنتجات المتبادلة الواحدة مع الأخرى ، وهم إذ يفعلون ذلك إنما يعادلون بين مختلف أنواع العمل المبذولة في الإنتاج على اعتبار أنها عمل إنسانى متجانس . إنهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ولكنهم يفعلون نفس الشيء^(١) . إن القيمة لا تحمل بطاقة تشرح ماهيتها . إن الأمر أبعد من هذا إذ أن القيمة تغير كافة منتجات العمل إلى حروف هيروغليفية اجتماعية . ويحاول الناس بعد ذلك أن يفكروا هذه الرموز وأن يحلوا ذلك اللغز عن منتجهم الاجتماعى ، لأن تخصيص أو وصف شيء نافع بأنه قيمة منتج اجتماعى كاللغة تماما . أما أن منتجات العمل بوصفها قيم تعبر بصورة مادية عما بذل في إنتاجها من عمل إنسانى ، فهذا كشف علمى حديث يدل على مرحلة معينة في تاريخ تطور الجنس البشرى ، ولكنه يكفى لتبديد مظهر المادية الذى اتخذته الطابع الاجتماعى للعمل .

لقد حللت العلوم الطبيعية والكيمياء والهواء إلى عناصره ، ولكن التأثيرات المادية المألوفة التى يحدثها الجو فى حواسنا تظل باقية دون تغيير . كذلك نلاحظ أنه بعد كشف كنه القيمة الحقيقى يسبغ أولئك الداخلىين فى نطاق إنتاج السلع صفة الشمول والصلاحية على حقيقة لا تصدق إلا على نوع الطابع الاجتماعى لعمليات العمل الفردى أو الخاص والتى تكون كل منها مستقلة عن الأخرى ، وهو طابع ينحصر فى ما بينها من تشابه عام من حيث كونها عملا انسانياً ، كما أنه يتخذ فى منتج العمل شكل القيمة المميز له .

وفى الحقائق العمالية نجد أن أول أمر يعنى به ذلك الذى يبادل منتجات عمله أن يعرف مقدار ما يحصل عليه مقابلها من منتجات أخرى ، وبعبارة أخرى يهيمه أن يعرف نسبة التبادل . فإذا ما نضجت هذه النسب بفعل العرف بحيث تكتمسب قديراً كافياً من الإستقرار ، فإنها تبدو كما لو أنها نشأت من نفس طبيعة منتجات العمل بحيث أن طناً من الحديد وأوقيتين من الذهب مثلاً يُعدان ذوى قيمة متساوية أسوة بقولنا إن رطلا من الذهب

(١) وعلى ذلك حين كتب جليانى يقول ،، ان الثروة (القيمة) علاقة بين شخصين ،، كان عليه أن يضيف ،، ولكن العلاقة تخفى داخل إطار مادى ،، .

Galiani : della moneta, p. 220, in vol. III of Custodi's Scrittori classici Italiani di economica politica, modern section, Milan 1801.

وآخر من الحديد لها نفس الوزن برغم ما بين المعدنين من اختلافات في خواصهما الكيماوية والطبيعية . والحقيقة أن صفة القيمة لمنتجات العمل لا يستقر أمرها إلا بما لهذه المنتجات من فعل ورد فعل متبادلين بصفتها أحجام للقيمة . وهذه الأحجام تتغير على الدوام وهذا التغير لا علاقة له بإرادة الذين يقومون بعمليات التبادل وسابق معرفتهم ومجهودهم ، وهم الذين تبدوا حركتهم الاجتماعية في نظرهم حركة أشياء — أى حركة أشياء تتحكم فيهم بدلا من أن يكونوا هم الذين يتحكمون فيها . إن البصر العلمى عن طريق التجارب لا ينشأ إلا إذا اكتمل نمو إنتاج السلع . وحينئذ يصير واضحا أن أنواع العمل الفردى أو الخاص المختلفة (وهى التى يمارسها أربابها وكل منها مستقل عن الآخر وإن كان كل منها يعتمد على الآخر من الوجهة العامة الشاملة بصفتها فروع من التقسيم الاجتماعى للعمل نمت نموًا تلقائيا) — نقول إن هذه الأنواع تترد باستمرار إلى مقياسها أو معيارها الاجتماعى الذى يعين النسب فيما بينها . وكيف يتحقق ردها إلى هذا المعيار؟ يتحقق هذا بالطريقة الآتية وهو أنه فى علاقات التبادل العرضية والمتغيرة على الدوام بين المنتجات يكون لوقت العمل اللازم لإنتاجها تأثير قوى كما لو كان أحد القوانين الطبيعية . إن قانون الجاذبية يحدث مثل هذا التأثير حتى يقع بيت ما على رؤوسنا (١) وعلى هذا فإن تعيين حجم القيمة بواسطة وقت العمل عبارة عن سر يختفى تحت التقلبات الظاهرة فى القيم النسبية للسلع . وإن كشف الطريقة التى يتعين بها حقيقة حجم قيمة منتجات العمل ، يزيل عن هذا التعيين مظهر أو شبهة كونه عملا وليد الصدفة المحضة ، ولكنه لا يؤثر فى الشكل المادى للعملية .

إن فكرة الإنسان عن أشكال الحياة الاجتماعية وتحليله العلمى لهذه الأشكال ، يخالفان المجرى الحقيقى الواقعى للتطور الاجتماعى . فهو يبدأ بدراسة المنتج بعد إتمامه وهو النتيجة القائمة لعملية التطور . أما الصفات التى تدمج منتجات العمل بطابع السلع وهى الصفات التى يجب أن تكتسبها هذه المنتجات قبل تداولها على هيئة سلع — هذه الصفات قد حصلت على ثبات الأشكال الطبيعية للحياة الاجتماعية وذلك حين يبدأ الاقتصاديون أن يدرسوا لتاريخ

(١) ما إذا نقول عن قانون لا يثبت أثره وقوته إلا عن طريق الثورات تنفد من وقت إلى آخر؟ انه ليس

سوى قانون طبيعى قائم على عدم وعى الذين يعينهم أمره ، ، .

Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie.
Deutsch - Französische Jahrbücher' edited by Arnold Ruge and Karl
Marx, Paris, 1844.

هذه الصفات (التي تعد ثابتة لا تتغير) وإتما معناها . ولهذا فإن تحليل أثمان السلع هو الذى أدى إلى تعيين حجم القيم ، كما كان التعبير العادى عن كافة السلع بالنقود السبيل إلى إدراكها (كقيم) . ولكن هذا الشكل الكامل لعالم السلع ونقصد به الشكل التمددى ، هو نفسه الذى يخفى بدلا من أن يكشف الصفة الاجتماعية للعمل الخاص أو الفردى ، وبذا يخفى العلاقات الاجتماعية بين المنتجين الفرديين . حين أقول إن الأردية أو الأحذية ذات علاقة بالتيل بصفته الصورة العامة التى يتجسم فيها العمل الإنسانى المجرد فإن هذه العبارة تبدو فى الظاهر سخيفة . غير أنه حين يجعل منتج الأردية والأحذية الخ لهذه السلع علاقة مع التيل بوصفه المعادل العام (أو مع الذهب أو الفضة بصفتهم المعادل العام) ، ففى هذا الشكل السخيف نجد أن العلاقة بين عملهم الخاص والعمل الجماعى للمجتمع تكشف عن ذاتها لهم .

هذه الأشكال هى التى تشمل نواحى الاقتصاد البورجوازى ، وهى أشكال فكرية ثابتة الصلاحية من الوجهة الاجتماعية ، تصلح للتعبير عن علاقات الإنتاج الذى يتصف بها نوع مخصوص معين من الإنتاج الاجتماعى ألا وهو إنتاج السلع . ويترتب على هذا أنه حين تتحول إلى بحث أساليب الإنتاج الأخرى يزول فى الحال كل الغموض أو السحر الذى يحيط بمنتجات العمل فى نظام من إنتاج السلع .

للاقتصاديين البورجوازيين غرام بالتمثيل بروبنسن كروزو وسنحذو حذوهم ونلقى نظرة على هذا الرجل الذى أقام بجزيرة وفى حالة عزلة ووحدة . وبرغم أن حاجيات الرجل قليلة وبسيطة إلا أن له على الأقل حاجيات ولذا يتعين عليه القيام بأنواع متباينة من العمل النافع . فعليه أن يعد الأدوات اللازمة وأن يصنع الأثاث ويستأنس بحيوان اللاما ويصيد السمك والحيوان الخ . ولا يعينى فى هذا المقام ما يقوم به من صلات وما إليها لأن روبنسن كروزو يجد لذة فى مثل مظاهر النشاط هذه ويعدها نوعا من الرياضة والتسلية . وبرغم اختلاف وظائفه الإنتاجية التى يضطلع بها فإنه يعلم أنها ليست سوى أشكال متنوعة من نشاط نفس الشخص الواحد وأنها على ذلك ليست إلا مظاهر مختلفة من العمل الإنسانى ، وتضطره الحاجة إلى تخصيص وقته لهذا العمل أو ذاك . ويتوقف مدى وقت كل من الوظائف التى يؤديها على مبلغ الصعاب التى يلاقها فى إدراك الغاية التى وضعها نصب عينيه ، وهو فى هذا يسترشد بالتجارب . ويبدأ فى الحال بعد أن أنقذ من الغرق المزولة ودفتر الحساب والقلم والمداد ، فى إمساك الدفاتر بالشكل الواجب الصحيح كما يلىق بالرجل الإنجليزى ، على أنه هو الذى يتعلق به جميع ما يقيدته فى دفتره . فتراه يكتب بياناً بالأشياء النافعة التى يملكها ، ويحدد أو يخصص العمل العادى

اللازم لإنتاجها ، ويسجل وقت العمل الذى نتكلفه فى المتوسط مقادير محدودة من المنتجات . وإن العلاقات القائمة بين روبنسن كروزو والأشياء التى تكون منها ثروته بسيطة بحيث يسهل على أى امرئ عادى أن يدركها ويفهمها دون ما حاجة إلى مجهود عقلى . ولكن برغم هذا ففى هذه العملية تجدد العناصر الضرورية التى تعين القيمة وتحددتها .

ولنتقل الآن من جزيرة كروزو ذات الشمس المشرقة إلى ظلام أوروبا فى العصور الوسطى . ففى الجزيرة نحن أمام شخص واحد مستقل بأموره وهو الساكن الوحيد بها . أما فى أوروبا خلال العصور الوسطى فإن الجميع فى حالة اعتماد متبادل : الأتقان والأشرف ، والأتباع والملوك ، والعلمانيون ورجال الدين . فطابع اعتماد الناس بعضهم على بعض يميز علاقات الإنتاج المادى الاجتماعية بما لا يقل عن تميزه لمجالى الحياة القائمة على أساس هذه العلاقات . ولكن لنفس السبب الذى من أجله يتكون أساس المجتمع من علاقات الاعتماد الشخصية يكون من غير الضرورى أن يتخذ العمل ومنتجات العمل أشكالاً بصورة تختلف عن أشكالها الحقيقية . هذه تدخل فى الجهاز الاجتماعى على هيئة خدمات نوعية ومدفوعات نوعية . فهنا تجد أن الشكل الطبيعى للعمل أى شكله الخاص هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل — وذلك تمييزاً له عما يحدث فى مجتمع منظم على أساس إنتاج السلع حيث فيه العمل المجرد أى شكله المعمم هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل . والسخرية يمكن قياسها بمقياس الوقت بنفس السهولة التى نقلناها فى حالة العمل الذى ينتج السلع ، ولكن كل فن يعلم أن كل ما يبذله فى خدمة السيد عبارة عن مقدار محدود مما يملك من قوة العمل . والعشور التى ينبغى إعطاؤها للقسيس حقيقة ذات طابع مادى ملبوس أكثر من بركة رجل الدين . ومهما كانت نظرتنا إلى الأقمعة التى تلبسها مختلف الشخصيات التى تظهر على مسرح مجتمع العصور الوسطى فإن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد العاملين تبدو فى غشائها الطبيعى كملاقات شخصية ولا تترامى على هيئة علاقات اجتماعية بين أشياء أى بين منتجات العمل .

وإذا أردنا أن ندرس العمل المشترك فليست بنا حاجة إلى الرجوع إلى ذلك الشكل الذى تطور من تلقاء ذاته والذى يواجهنا فى بداية تاريخ كافة الشعوب المتمدينة (١) .

(١) ، ظهرت أخيراً فكرة مخالفة للعقل وصدقها الكثيرون وغرورها أن المشاعية البدائية ، من حيث نموها: التلقائى أمر سلافى بصفة خاصة ان لم يكن ظاهرة روسية . والواقع أنها شكل بدائى يمكن بيان وجوده بين الرومان والبيوتون والكلت ، بل اننا نجد اليوم بالهند أمثلة عدة (وان كانت فى حالة انحلال) . ولو أمعنا دراسة الأشكال

ولدينا مثال قريب منا تهيمه لنا الصناعة التي تزاوها أسرة الفلاح التي تشتغل في الأرض وتنتج كل ما يلزمها من حبوب وماشية وغزل وتيل وملبس وما أشبه ذلك . هذه الأشياء المتنوعة تعتبر بالنسبة إلى الأسرة منتجات مختلفة أنتجها عمل الأسرة ولكنها غير قابلة للتبادل فيما بينها كسلع . وأنواع العمل المختلفة التي تولد هذه المنتجات (الفلاحة وتربية الماشية والغزل والنسيج والحياكة الخ) تعتبر في شكلها الطبيعي وظائف اجتماعية بقدر ماهي وظائف تضطلع بها الأسرة التي تتميز بنظامها في تقسيم العمل وهو النظام الذي تطور بصفة تلقائية ، كما أن لإنتاج السلع مثل هذا النظام في تقسيم العمل . وتقسيم العمل بين مختلف أفراد الأسرة وتخصيص وقت العمل لكل منهم تعينهما اختلافات الجنس والسن والتغيرات الفصلية في أحوال العمل الطبيعية . وما يبذله الفرد من قوة العمل مقاساً بمدة العمل ، يتخذ منذ البداية مظهر تعين اجتماعي للعمل مادامت الجهود الفردية لقوة العمل تقوم منذ البداية بوظيفة واحدة وهي كونها أدوات العمل المشترك الذي تقوم به الأسرة .

وأخيراً على سبيل التوزيع لندرس حال جماعة من الأفراد يشتغلون بأدوات لإنتاج يملكونها بالاشتراك وينفقون عن علم وإدراك ما يملكون من قوى عمل متعددة على أنها قوة عمل اجتماعية متحدة . في هذه الحالة تتكرر كافة خواص ومميزات عمل روبنسن كروزو مع الفارق الآتي وهو أن العمل اجتماعي بدلا من أن يكون فردياً . لقد كانت منتجات روبنسن كروزو فردية بحتة ولذا كانت أشياء نافعة بالنسبة إليه وحده . أما المنتج الكلي للجماعة التي نتخيل وجودها فعبارة عن منتج اجتماعي ، ويستخدم جانب من هذا المنتج كأداة لإنتاج جديد . وبذلك يظل اجتماعياً أى ملكاً للمجتمع ، أما الجزء الآخر فيستهلكه مختلف أعضاء الجماعة ولذلك يجب توزيعه بينهم . وتختلف طريقة التوزيع تبعاً للاختلافات في طبيعة الجهاز الاجتماعي الذي يقوم بعملية الإنتاج وتبعاً لما يطابقه من مستوى التطور التاريخي الذي بلغه المنتجون . لنفرض (مجرد الموازنة مع إنتاج السلع) أن نصيب كل منتج في ضروريات الحياة يعينه مقدار الوقت الذي اشتغل فيه ، ففي هذه الحالة يلعب وقت العمل دوراً مزدوجاً . فمن جهة نجد أن تقسيمه طبقاً لخطة اجتماعية محدودة يجعل في الإمكان توزيع مختلف أنواع العمل بنسب تتفق ومختلف الحاجيات الاجتماعية . ومن جهة أخرى يصلح وقت العمل كعيار للقياس .

— الأسبوية وبخاصة الهدية للمشاعية لا تضح لنا كيف أنه من بين مختلف أنواع المشاعية ذات النمو التلقائي خرجت أشكال متباينة نتيجة لتعلم المشاعية . ومن أمثلة ذلك أن مختلف الأشكال الأصلية للملكية الخاصة لدى الرومان والثيوتون

مشتمة من مختلف أشكال المشاعية الهندية ، ، . Karl Marx: zur Kritik, etc., p. 10

فيقاس به أولاً نصيب كل منتج فردي في العمل المشترك . كما يقاس به ثانياً ذلك المقدار من المنتج الاجتماعي الذي يخص كل فرد . والعلاقات الاجتماعية بين الناس من جهة وعملهم ومنتجاتهم من جهة أخرى تظل بسيطة تماماً وواضحة تماماً في الإنتاج أو التوزيع على حد سواء .

ولنفرض وجود مجتمع مكون من منتجي السلع وفيه تكون علاقات الإنتاج الاجتماعي العامة (ما دامت المنتجات سلعاً أى قيماً) بحيث تكون أعمال مختلف المنتجين الضرورية متصلة بعضها ببعض في شكل السلع المحسوس بصفتها صور تمثل عملاً إنسانياً متجانساً . لمجتمع من هذا الطراز تكون أصلاح الديانات المسيحية بفكرتها عن الإنسان المعنوي المجرد ، وبخاصة المسيحية حيث تبدو في المظاهر البورجوازية من تطورها كالبروستانتية وما إليها .

وفي نظام الإنتاج الآسيوي كما كان الشأن لدى الإغريق والرومان لعب تحويل منتج العمل إلى سلعة وبالتالي تحويل الناس إلى منتجي سلع دوراً ثانوياً ، ولكن ما لبث أن ازداد أهمية إذ أخذ هذا النظام يدخل في دور الانحلال . وشبهه بأهله أبيقور أو اليهود في داخل المجتمع البولندي عاشت شعوب تجارية بالمعنى الصحيح في العالم القديم .

وقد كانت الأجزاء الإنتاجية الاجتماعية في الأيام القديمة أشد بساطة وأكثر سهولة في فهمها مما تجد الحال عليه في المجتمع البورجوازي . ولكن هذه الأجزاء كانت قائمة إما على أساس عدم نضوج الإنسان الفردي (أى الذي لم يتخلص بعد من الأحوال البدائية التي تربط جميع أفراد النوع الإنساني بعضهم إلى بعض) . وإما على أساس علاقات مباشرة من السيطرة والخضوع . فهي نظم أبتنتها مرحلة منشطة من تطور قوى العمل الإنتاجية ، وهي مرحلة تميزت كذلك بعدم نضوج علاقات الناس بعضهم ببعض في نطاق العملية التي بواسطتها ينتجون الضروريات المادية للحياة ، وبالتالي العلاقات بينهم وبين الطبيعة . هذا التقييد أو القصور في عالم الحقائق المادية الحسية انعكس على العالم الفكري أى عالم الأديان الطبيعية القديمة . مثل هذه الصور التي تعكس العالم الحقيقي لن تزول حتى تتخذ علاقات الآدميين فيما بينهم وفي حياتهم العملية اليومية مظهر علاقات مفهومة ومعقولة تماماً بين إنسان وإنسان وبين الإنسان والطبيعة . إن عملية حياة المجتمع ، ويقصد بذلك عملية الإنتاج المادية ، لن تفقد ما عليها من غشاء الغموض والسرية إلا إذا صارت عملية تتولاها جماعة حرة من المنتجين يدركون ما يعملون ولهم غاية يهدفون إليها عن وعي ولكن لا بد لهذا من شرط ضروري ألا وهو وجود أساس مادي مخصوص (أو سلسلة من

ظروف الوجود المادية) وهو الذى لا يظهر إلا على أنه نتيجة تلقائية لعملية طويلة ومؤلمة من التطور .

حقيقة وفق الاقتصاد السياسى إلى نوع من التحليل ، وإن كان غير وافي (١) ، للقيمة وحجم القيمة وكشف ماتحتوى عليه هذه الأشكال ، ولكن الاقتصاديين لم يتساءلوا أبداً عن السبب الذى من أجله يتخذ الفجوى هذه الأشكال ، والذى من أجله يجب أن تمثل العمل قيمة منتج العمل ويمثل مقدار العمل (كما يقاس بمدته) حجم قيمة ذلك المنتج (٢) . إننا لنقرأ على

(١) ان عدم دقة تحليل ريكاردو لحجم القيمة (وهو خير تحليل حتى الآن) سيظهر في البابين الثالث والرابع من هذا المؤلف . وفيما يختص بالقيمة عموماً فإن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لم يحاول أبداً أن يرسم خطأ مبرراً واضحاً كامل الوعى بين العمل كما يعبر عنه في القيمة وبين نفس العمل كما يعبر عنه في القيمة الاستعمالية لما ينتجه . وبالطبع نجد الاقتصاديين الكلاسيك بالفعل يتحدثون هذه التفرقة لأنهم ينظرون الى النوع الأول من العمل من ناحية الحكم والى الثانى من ناحية الكيف ، ولكنه لا يحظر لهم أن تميزاً كياً بحثاً بين نوع من العمل وآخر يفترض منذ البداية وحدة أو تشابه من حيث الكيف بين العاملين وبذلك يفترض دهما الى أساس أو معيار العمل الانسانى المجرد . ومحدثنا ريكاردو أنه متفق مع Destutt de Traey الفيلسوف الفرنسى حين يقول ،، كما أنه من المؤكد أن مواهبنا الطبيعية والأخلاقية هي وحدها ثروتنا الأصلية ، وأن استخدام تلك المواهب ، أى العمل من أى نوع . كثرنا الأصلى الوحيد وأن كافة الأشياء تمثل فقط العمل الذى خلقها ، وإذا كانت لها قيمة أو حتى قيمتان متميزتان فأما لا تستمدهما الا من العمل الذى تنشأ أو تولد منه ،، (هذه الفقرة من ترجمة ريكاردو) Ricardo, The Principles of Political Economy, third edition, London 1821, p. 334.

وسأكتفى هنا بأن أشير الى أن ريكاردو يقيم معناه الأكثر عمقاً على أساس من كلمات دستوت دى تراي . حقيقة يقول الفرنسى ان كافة الأشياء التي تخلق التربة ، تمثل العمل الذى خلقها ، ولكنه يقول من جهة أخرى انها تستمد قيمتين متميزتين (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية) من (قيمة) العمل الذى تنشأ عنه وبهذا ينزلق الى ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه دهما الاقتصاديين الذين يفترضون قيمة سلعة واحدة (هي العمل في هذه الحالة) لكي يتمكنوا بواسطتها من تعيين قيمة بقية السلع . وقد فهم ريكاردو أن الرجل قد قال ان العمل (لا قيمة العمل) يتجسم في كلا القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . ولكننا نلاحظ أنه من جهته يوجه قدراً ضئيلاً من الاهتمام الى صفة العمل المزدوجة التي تكتسب تعبيراً مزدوجاً ، بحيث أن الفصل الذى عقده بعنوان Value and Riehes , their Distinctive Properties قد خصص أغلبه لدراسة شاقة لنفاهاات ج . ب . سى وعلى ذلك تراه في النهاية . ندهشاً إذ يجد أن دتيوت دى تراي في الوقت الذى يتفق معه بشأن اعتبار العمل مصدر القيمة ، يوافق ساي في فكرته عن القيمة .

(٢) من النقاخص الرئيسية للاقتصاد السياسى الكلاسيكى أنه بسبب تحليل السلع وبخاصة قيمة السلع ، لم ينجح أبداً في كشف شكل القيمة الذى يجعله قيمة تبادلية . وحتى أعظم مثلى هذه المدرسة من أمثال آدم سميث وريكاردو وياجسون موضوع شكل القيمة على أنه أمر غير ذى أهمية أو على أنه شيء لا علاقة له بالطبيعة الأساسية للسلع . ولا يرجع

وجه هذه الصيغ أنها تنتمي إلى نوع من التنظيم الاجتماعي نسيطر فيه عملية الإنتاج على الجنس البشري ولم يتوصل الجنس البشري فيه بعد إلى السيادة على عملية الإنتاج . واسكن هذه الصيغ تبدو في نظر العقل البورجوازي على أنها لا تقل عن العمل الإنتاجي نفسه من حيث الوضوح الذاتي ومن حيث أنها ضرورة طبيعية . ولهذا السبب تجد نظرة الاقتصاديين البورجوازيين إلى أشكال جهاز الإنتاج الاجتماعي السابقة للعصر البورجوازي نظارة آباء الكنيسة إلى الديانات السابقة لظهور المسيحية (١) .

السبب في هذا إلى أنهم يركزون اهتمامهم خاصة في تحليل حجم القيمة لحب ، بل إن هناك سبباً أعمق من هذا . إن شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الأعظم تجرداً وتمهيداً والذي يتخذ ذلك المنتج في نظام الإنتاج البورجوازي الذي يعتمد من ذلك ظاهراً الخاص كوع خصوص من الإنتاج الاجتماعي وبذلك يكتب تميزه التاريخي الخاص . وعلى ذلك إذا كنا نعتبر خطأ أن شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الوحيد من الإنتاج الاجتماعي والذي يجعله قوانين الطبيعة الخالدة ثابتاً على كافة العصور فإننا بالضرورة نتجاهل المميزات التفاضلية الخاصة بشكل القيمة وبالتالي نتجاهل أمثال هذه المميزات الخاصة بشكل السلع وتطوراته كالشكل النقدي وشكل رأس المال الخ . وهذا هو السبب الذي من أجله نرى أنه بينما يوافق بعض الاقتصاديين تمام الموافقة على أن وقت العمل مقياس حجم القيمة ، تجدهم يدلون بأراء شديدة الاضطراب والتناقض عن النقود أي الشكل الكامل من المعادل العام . ويظهر هذا بوضوح كبير حين يأخذون في مناقشة المصروية وهي موضوع لم تعد فيه التعاريف العادية للنقود كافية لهداية خطى الباحث . ولهذا ظهرت طائفة أحببت المذهب التجاري بشكل جديد (وزعموها Ganilh وسواه) وتنظر إلى القيمة على أنها ليست سوى شكل اجتماعي أو بالأحرى شبح لا أساس له من الحقيقة لمثل هذا الشكل . ودعوني أفسر لكم ما أقصده بقول « الاقتصاد السياسي الكلاسيكي » ، إن أعني به جميع الاقتصاد السياسي الذي خصص منذ عهد « بي » لدراسة علاقات الإنتاج البورجوازي المتداخلة الحقيقية ، وذلك تمييزاً له « عن الاقتصاد العام » ، الذي يكفي رجاله بتوضيح شبه علاقات الإنتاج البورجوازي المتداخلة ، وهم كالحيوانات المجتررة يقضون وقتهم في مصنع المراد التي هيأها لهم الاقتصاد السياسي العلى في الأيام الماضية ، وهم يسمعون من وراء ذلك أن يستخلصوا الغذاء البورجوازي اليوم تفسيرات مقبولة لأوضاع الظواهر ، وأما فيما يختص بالباقي فاتهم يقنعون بصياغة النظم بشكل يتم عن سعة العلم ويصفون كحقائق خالدة أتفه الآراء . وأبعضها التي يعتفها دعاة الإنتاج البورجوازي فيما يختص بمالمهم الذي يدونه خير العوالم الممكنة . (١) « إن الاقتصاديين مخلوقات غريبة وهم لا يرون إلا نوعين من النظم : ما خلقه الفن وما ابتدعه الطبيعة ، والنظم الاتصاعية اصطناعية ، والنظم البورجوازية طبيعية . وهم من هذه الناحية كرجال اللاهوت الذين لا يرون إلا نوعين من الدين ، وكل دين خلاف ما يعتقدون هو من وضع الإنسان بينما دينهم من لدن الله . - وهكذا وجد التاريخ ولكن التاريخ انتهى الآن » ،

Karl Marx : Misère de la philosophie, réponse à la philosophie de la misère par M. Proudhon, 1847, p. 113.

ومن الشخصيات الفكاهية المستر باسليا الذي وهم أن الاغريق والرومان القدماء عاشوا على السلب وحده . إذا كان لشعب أن يعيش على السلب وحده فروناً فلا بد من أن يبقى دائماً شيء . يمكن سرقة أو أن تكون للقيمة مقدرة

إن النزاع الممل السخيف بشأن الدور الذى تلعبه الطبيعة فى خلق القيمة التبادلية ليدل على المدى الذى أضلت به الصفة السحرية لعالم السلع بعض الاقتصاديين ، ويوضح الطريقة التى خدعهم بها مظهر الحقيقة المادية الموضوعية الذى تتخذه المميزات والصفات الاجتماعية للعمل . ولما كانت القيمة التبادلية لا تعدو كونها طريقة اجتماعية مخصوصة للتعبير عن العمل المبدول فى شيء ما ، لهذا فلا يمكن أنها تحتوى من الجوهر الطبيعى (المادى) على أكثر مما يحتويه سعر الصرف مثلاً .

إن شكل السلع هو أكثر أشكال الانتاج البورجوازي عمومية وأقلها نمواً ، ولهذا السبب يظهر فى وقت مبكر وإن كان ذلك بطريقة أقل تمييزاً وسيطرة مما هو عليه الآن ، ولهذا السبب أيضاً يكون إدراك الطابع السحرى للسلع أسهل نسبياً . ولكن إذ نتقل إلى أشكال أعظم نمواً وتطوراً ، نجد أنه حتى هذا المظهر من البساطة يختفى ويذول . من أين نشأت

==دائمة على التجدد والتكاثر . وعلى ذلك يبدو أنه حتى الاغريق والرومان القدماء كانت لديهم عملية انتاج أى اقتصاد ان صح القول - تكونت منه الأسس المادية لعالمهم ، كما أن الاقتصاد البورجوازي هو الأساس المادى للعالم الحديث . أو هل يفضل باستيا أن يقول ان أسلوبا من الانتاج قائماً على عمل العبيد يرتكز على نظام من السلب ؟ انه فى هذه الحالة يسير فوق أرض خطيرة . اذا كان أحد عمالقة الفكر مثل أرسطو يخطئ فى حكمه على العبودية فلماذا يكون هذا القزم بين الاقتصاديين وهو باستيا على حق فى تقديره للعمل الأجير ؟ وافى لا تنهز هذه الفرضة للرد بايجاز على نقد نشر فى صحيفة أمريكية ألمانية حين ظهر كتابي ، ، نقد للاقتصاد السياسى ، سنة ١٨٥٩ . وافق الناقد على أنه فيما يختص بالعالم المعاصر حيث الغلبة فيه للصالح المادية ، كان ما قلته صحيحاً الى القدر الكافى . فن الصحیح عن العالم الحديث أن طريقة الانتاج الخاصة السائدة وعلاقات الانتاج الملائمة لهذه الطريقة - وبعبارة أخرى البناء الاقتصادى للمجتمع - هى الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه الصرح العلوى للقانونى والسياسى والذى تتفق معه أشكال اجتماعية مخصوصة من الوعى . ومن الصحیح عن العالم الحديث أن طريقة انتاج الضرويات المادية للحياة تعين المميزات والصفات الاجتماعية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية . ولكن هذا لا ينطبق على العصور الوسطى حين سادت الكتلركة ، كما لا ينطبق على بلاد الاغريق وورما القديمة حيث كانت الغلبة للاعتبارات السياسية . والآن فن الغريب أولاً أن يفترض شخص فى آخر الجمل بهذه العبارات المألوفة عن العصور الوسطى القديمة . غير أن الثابت أن العصور الوسطى لم تكن لتميش على الكاتوليكية كما أن العصور القديمة لم تكن لتجيا على السياسة . وعلى التقيض من هذا فان الطريقة التى كان الناس يحصلون بها على عيشهم فى كل من العصور القديمة والوسطى تفسر السبب الذى من أجله لعبت السياسة فى الحالة الأولى والكاتوليكية فى الحالة الثانية الدور الرئيسى . وفضلاً عن هذا (ولتركر اهتمامنا فى مثل واحد معين) فان أقل دراية بتاريخ الجمهورية الرومانية ليبن لنا هذه الحقيقة وهى أن النواه السرية لتاريخها كانت مكونة من تاريخ نظام ملكية الأرض . وقد دفع درن كيشوت ثمن الخطأ الذى وقع فيه اذ اعتقد أن نظام الغروسة كان بالمثل متفقاً مع جميع أوضاع المجتمع الاقتصادية .

الأوهام عن النظام النقدي ؟ لقد اعتبر التجاريون (وهم المدافعون عن النظام النقدي) الذهب والفضة وهما يقومان بوظيفة النقود لا على أنهما يمثلان علاقة إنتاج اجتماعية ، بل على أن الطبيعة قد وهبتهما خواص اجتماعية مخصوصة . والاقتصاديون الذين جاءوا بعد ذلك والذين ينظرون إلى التجاريين بعين الاحتقار وقعوا ضحية هذا الوهم السحري بمجرد أن بدأوا بحث موضوع رأس المال . لم ينقض وقت طويل منذ تبيد ذلك الوهم الذى أشاعه الطبيعيون بشأن اعتبار ريع الأرض وليد التربة بدلا من كونه نتيجة مترتبة على النشاط الاجتماعى !

وكيلا أستبق الأمور فسأ كتفى هنا بمثل واحد . متصل بشكل السلعة ذاته . لو استطاعت السلع النطق لتحديث هكذا وقد تكون قيمتنا الاستعمالية مما يهيم الآدميين ولكنها ليست صفة لازمة لنا بوصفنا أشياء . إن صفتنا كأشياء هي قيمتها . وثبت ذلك ما بيننا من علاقات متداخلة . فنحن لا نتصل بعضها ببعض إلا بوصفنا قيم تبادلية فقط . والآن لنستمع إلى الاقتصادى يفسر لنا ما يجول في ذهن السلعة : إن القيمة (القيمة التبادلية) خاصة الأشياء ، والثروة (القيمة الاستعمالية) خاصة الإنسان . وعلى أساس هذا المعنى فإن القيمة تتضمن بالضرورة المبادلات بينما الثروة لا تبدل على شىء من هذا (١) ويقول كذلك : الثروة صفة للإنسان والقيمة صفة للسلع والإنسان او الجماعة غنى ، واللؤلؤة أو الماسة ذات قيمة (٢) .

إن اللؤلؤ أو الماسة ذات قيمة بوصفها لؤلؤة أو ماسة ! لم يستطع أى كياوى حتى الآن أن يكشف عن قيم تبادلية فى جوهره أو ماسة . ولكن الاقتصاديين الذين يكشفون هذه الخاصية الكيماوية (وهم قوم يدعون لأنفسهم ميرة الذكاء الناقد) يجدون أن القيمة الاستعمالية للأشياء تعلق بها مستقلة عن الخواص المادية لهذه الأشياء . وأن قيمة هذه الأشياء من جهة أخرى تعلق بها بوصفها أشياء . والذى يؤيد هذه النظرة هو الحقيقة البارزة عن أن القيمة الاستعمالية للأشياء تتحقق بدون التبادل أى بواسطة علاقة مباشرة بين الأشياء والناس ، بينما قيمة الأشياء تتحقق فقط فى التبادل أى فى عملية اجتماعية فقط . ومن المؤكد أن كل امرئ سيدرك فى هذه المناسبة

Observations on certain Verbal disputes in Political Economy, (١)
particularly relating to value and to Supply and Demand, London, 1821
p. 16.

S, Bailey. cit., p. 165 .

(٢)

التعليقات التي أعطاها دُجبري إلى جاره سيكول حيث قال : « لأن تكون رجلاً محظوظاً فهبة .
من الحظ ، ولكن الكتابة والقراءة من هبات الطبيعة ، » (١)

(١) يتفق مؤلف كتاب Observations مع س . بايلي في اتهام ريكاردو بأنه حول القيمة التبادلية من شيء نسبي بحث إلى شيء مطلق . والحقيقة أن ريكاردو سلك السبيل الآخر، ذلك أنه أرجع هذه النسبية الظاهرية التي تتخذها الأشياء (كالماسات واللؤلؤ مثلاً) بصفتها قيم تبادلية ، إلى العلاقة الحقيقية المستترة تحت هذا الغشاء . أو المظهر أي أرجعها إلى نمطية هذه الأشياء بوصفها تعبيرات عن العمل الانساني . وإذا كان رد أتباع ريكاردو على بايلي وقحاً دون أن يكون ذا أثر فعال ، فالسبب في هذا أنهم عجزوا أن يجدوا في كتابات ريكاردو شيئاً يفسر العلاقة الوثيقة بين القيمة من جهة وشكل القيمة أو التهمة التبادلية من جهة أخرى .

الفصل الثاني

التبادل

من الواضح أن السلع لا تنشق سبيلها إلى السوق أو تتبادل فيما بينها من تلقاء ذاتها ، ولهذا حذر من المتعين علينا أن ندرس أعمال وتصرفات أولئك الحفاظ على السلع أو المالكين لها . والسلع أشياء لا قدرة لها على مقاومة الإنسان ، وإذا لم تكن مطواعة له لجأ إلى القوة أى استولى عليها بعبارة أخرى (١) . وحتى يتسنى خلق علاقة بين السلع وجب على مالكيها أن ينشئوا فيما بينهم علاقة بصفتهم أفراد تكون إرادتهم في تلك الأشياء ، وينبغي أن يتصرفوا بحيث لا يختص كل منهم بسلعة الآخر أو يفرط في سلعته إلا بعمل من الرضاء المتبادل ، كما أن على كل منهم أن يعترف بما للآخر من حقوق الملكية الخاصة . وهذه العلاقة القانونية التي يعبر عنها التعاقد (سواء صيغ ذلك بطريقة قانونية أم لا) علاقة اختيارية تنعكس عليها الصلة الاقتصادية . وهذه الصلة الاقتصادية هي التي تعين فحوى العلاقة القانونية أو الاختيارية (٢) . وفي الحالة التي ندرسها ينحصر وجود الأشخاص كل إزاء الآخر على أنهم ممثلون أو مالكون للسلع . وسنرى في بحثنا أن الشخصيات التي تظهر على المسرح الاقتصادي ليست سوى صور تمثل ما بينها من علاقات اقتصادية .

(١) في القرن الثاني عشر المشهور بانتشار التقوى فيه كانوا يدرجون أشياء غريبة جداً في زمرة السلع . ومثال ذلك أن أحد الشعراء الفرنسيين ذكر ،، النعام المتماهين في الفضيلة ،، من بين السلع التي تباع بسوق لا تديت وذلك الى جانب الملابس والأحذية والجلاد والأدوات الزراعية الخ .

(٢) يبدأ برودون باستخلاص مثله الأعلى عن العدل ،، العدل الأبدى ،، من العلاقات القانونية المطابقة لانتاج السلع ، ثم تراه يقرر بذلك (وبطريقة فيها عزاء لا حد له لليورجوازية الصغيرة) أن هذا الشكل من انتاج السلع أبدى كالعادلة ، وبعد ذلك يعود فيحاول أن يصوغ من جديد انتاج السلع الفعلي والنظام القانوني الفعلي الموافق له بحيث ينسجم كله مع مثله الأعلى . ماذا نرى في كيميائي بدلا من أن يدرس القوانين العملية للتغيرات الذرية في تكوين وتحليل المادة ، وبدلا من أن يحاول حل مشكلات خاصة على هذا الأساس ، يقترح تشكيل التكوين الكيميائي من جديد طبقاً ،، لأراء أبدية ،، عن ،، الطبيعية ،، و ،، المنجاسة ،، . هل تزيد معلوماتنا عن ،، المرابي ،، حين نقول ان أعماله تنسارى مع ،، العدل الأبدى ،، و ،، المساواة الأبدية ،، و ،، روح التعاون التبادل الأبدية ،، وغير ذلك من ،، الحقائق الخالدة ،، ، وهل بذلك تزيد معلوماتنا عن آباء الكنيسة حين قالوا ان أعمال المرابي تعارضت از حمة الخالدة ،، و ،، الإيمان الخالد ،، و ،، ارادة الله الخالدة ،، ؟

والأمر الذي يميز السلعة عن صاحبها أنها تنظر إلى أية سلعة أخرى على أنها الشكل الذي يمثل قيمتها. والسلعة بطبيعتها على استعداد للتبادل جسداً وروحاً بأية سلعة أخرى، ولكن المالك يعرض هذا النقص في الشعور بالجسم المادى وذلك باستخدام حواسه الخمس. ويلاحظ أن السلعة ليست لها قيمة استعمالية مباشرة بالنسبة إلى صاحبها وإلا لما جاء بها إلى السوق، ولكنها ذات قيمة استعمالية للآخرين. أما قيمتها الاستعمالية بالنسبة له فتنحصر في أنها مستودع القيمة التبادلية وبالتالي التبادل^(١)، ولهذا فهو يصمم على الخلاص منها مقابل سلع أخرى لها قيمة استعمالية ذات فائدة له. وكافة السلع غير ذات قيم استعمالية لأربابها ولكنها كذلك بالنسبة إلى الغير، ومن هنا ينبغي تغيير الأيدي التي تتداولها. وفي هذه العملية من انتقالها من يد إلى أخرى ينحصر التبادل الذى ينشئ بينها علاقة كقيم ويحققها كقيم. وعلى ذلك يجب على الساع أن يحقق ذاتها كقيم قبل أن تفعل ذلك كقيم استعمالية. ومن جهة أخرى يجب أن تظهر أنها قيم استعمالية قبل إمكان تحقيقها كقيم، لأن العمل الذى بذل فى سبيلها يكون ذا أثر فعال إذا كان بذله قد تم بطريقة تنفع الغير. وسواء كان ذلك العمل مفيداً للغير وإنتاجه قادراً على قضاء حاجات الآخرين، فإن إثبات ذلك لا يتم إلا عن طريق التبادل.

يرغب صاحب السلعة فى التنازل عنها وذلك باستبدالها بالسلع التى تشبع قيمتها الاستعمالية بعض حاجياته. وإذا نظرنا إلى التبادل على هذا الوجه فإنه يصبح بالنسبة إليه مجرد عملية بسيطة. ومن جهة أخرى فهو يرغب فى تحقيق قيمة سلعته وتحويلها إلى أية سلعة أخرى ذات قيمة مساوية بغض النظر عما إذا كانت لسلعته قيمة استعمالية بالنسبة لصاحب السلعة الأخرى أم لا. ومن وجهة النظر هذه يكون التبادل بالنسبة إليه عملية اجتماعية ذات طابع عام، ولكن نفس العمالية لا يمكن أن تكون فى الوقت ذاته والنسبة إلى أرباب السلع ذات طابع خاص بحيث وذات صفة اجتماعية وعامة خالصة.

وحين نمعن النظر فى الأمر نجد أن صاحب السلعة ينظر إلى أية سلعة أخرى بنسبة سلعته كمعادل معين وبهذا يعد سلعته المعادل العام لكافة السلع الأخرى. ولما كان هذا الأمر ينطبق على كل مالك سلعة، لهذا فليس من سلعة فى الحقيقة تستطيع أداء وظيفة المكافئ أو

(١) منفعة كل جسم مزدوجة. فالأولى خاصة بالجسم كما هو على هذا الشكل والأخرى خلاف ذلك، كما هو الحال بالنسبة إلى الخف الذى يستخدم فى اللبس وكذلك فهو قابل للتبادل. وكلاهما منفعتان للخف، إذ أن الذى يبادل به بمقود أو غذاء يحتاج إليه يستفيد من الخف بوصفه الخف. ولكن ليس ذلك فى شكله الطبيعي لأنه لم يصنع بقصد مبادله،، Aristotle. De Republica 1, i, cap, 9.

المعادل العام ، وكذلك ليس لقيمة السلع النسبية أى شكل عام يمكن في ظله إجراء التعادل بينها كقيم أو الموازنة بين أحجام قيمتها . وعلى ذلك فهى لا تواجه بعضها بعضاً بصفتها سلع بل إنها تفعل ذلك على أنها منتجات أو قيم استعمالية . وإزاء هذه الصعاب التى تواجه مالكي السلع تراهم يفكرون بطريقة فاوست : فى البداية كان العمل — أى الفعل — يأتى أولاً ، وعلى ذلك فهم قد تصرفوا قبل أن يفكروا . وهم بحكم الغريزة يخضعون للتوازن التى تفرضها عليهم طبيعة السلع ، لا يستطيعون أن يجعلوا سلعهم ذات علاقة بصفتها قيم إلا بمقارنتها بسلعة أخرى . على أنها المكافئ العام ، وقد رأينا ذلك نتيجة تحليلنا للسلعة ، ولكن السبيل الوحيد الذى بمقتضاه يمكن لسلعة خاصة معينة أن تصير مكافئاً عاماً يكون بواسطة فعل اجتماعى ، وعلى ذلك فالفعل الاجتماعى الذى تقوم به كافة السلع الأخرى يتخير سلعة معينة تعبر عن قيم جميع السلع وبهذا يصير الشكل الجسمى لهذه السلعة هو المعادل العام الذى يقره المجتمع ، أى أنه بفضل هذه العملية الاجتماعية تكون وظيفة هذه السلعة التى استبعدت عن السلع الأخرى أنها المعادل العام . وبهذه الطريقة تصبح هذه السلعة — نقوداً .

وتتخذ النقود شكلاً محدداً كنتيجة لازمة لعملية التبادل ، وبواسطتها يتسنى بطريقة عملية أن نعادل بين منتجات العمل وبذا تتحول فى الواقع العمل إلى سلع . واتساع نطاق التبادل وازدياد عمق هذه العملية على مر التاريخ مما ينمى التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة . وهو التباين الكامن فى طبيعة السلع . هذه الحاجة إلى إيجاد وسيلة خارجية للتعبير عن هذا التباين وذلك بقصد مواجهة أغراض التبادل التجارى ، هى التى تدعو إلى إقامة شكل مستقل من القيمة ، وينتهى الأمر بإشباع هذه الحاجة وذلك بتقسيم السلع إلى سلع ونقود . وكما يحدث تحول المنتجات إلى سلع ، كذلك وبنفس المدى والنسبة تتحول سلعة واحدة خاصة إلى نقود^(١) . والمقايضة المباشرة للسلع تتخذ شكل التعبير الأول عن القيمة وذلك من ناحية واحدة وهذا الشكل هو سـ سلعة أ = صـ سلعة ب . والشكل المباشر من المقايضة عبارة عن سـ قيمة استعمالية أ = صـ قيمة استعمالية ب^(٢) ، وفى هذه الحالة لا تصبح أ ، ب سلعتين إلا عن

(١) بهذا نستطيع أن نقيس عمق اشتراكية البورجوازية الصغيرة التى ترمى الى درام بقاها إنتاج السلع بينما ترغب فى نفس الوقت فى القضاء على ،، التناوض أو العدا . بين النقود والسلع ،، ، أو القضاء . اذا صح اقول — على النزود ذاتها — مدامت الفرد لا وجود لها الا بحكم هذا العدا . وهذا شئى بعملنا لوالفينا الكشلكة مع ابقاء اليا با ! ونستطيع أن نحصل على مزيد فى هذا الموضوع من كتابى ،، نقد الاقتصاد السياسى ،، ص ٦١ وما بعدها .

(٢) دام هناك عدد من الأدوات يقدم كعادل لأدلة واحدة (كما يحدث بين المتوحشين) بدلا من وجود تبادل بين قيمتين استعماليتين مختلفتين ، حتى المقايضة المباشرة للسلع تكون فى طفولتها أى فى بداية عهدها الأولى .

طريق عملية المقايضة . والخطوة الأولى التي يتعين على أى شيء ذى منفعة أن يخطوها حتى يصير قيمة تبادلية ، تكون حين لا يظل هذا الشيء النافع قيمة استعمالية لصاحبه ، ولا يحدث هذا الأمر إلا في حالة كون جزء من أداة معينة زائداً عن حاجة صاحبها المباشرة . والأشياء في حد ذاتها وبذاتها لها وجود منفصل عن الإنسان وتبعاً لذلك يستطيع نقلها إلى الغير . وإذا أريد أن يكون هذا النقل من شخص إلى آخر متبادلاً فلا بد للناس عن طريق التفاهم الصامت من أن يتعاملوا بعضهم مع بعض على أنهم سلاك لهذه الأشياء القابلة للنقل أو التحويل ، وبعبارة ضمنية على أنهم أفراد مستقلون كل عن الآخر . ولكن هذه الحالة من الاستقلال المتبادل لا وجود لها في مجتمع فطري قائم على أساس الملكية المشتركة ، سواء كان هذا المجتمع أسرة يسودها الأب أو جماعة هندية قديمة أو دولة من دول الإنكا في بيرو . أن تبادل السلع يبدأ حيث تنتهى حياة الجماعة المشتركة ، ويبدأ على حدود هذه الجماعات عند آعمالها بجماعة مختلفة ، أو يبدأ عند نقطة الاتصال بين أفراد جماعتين مختلفتين . ولكن بمجرد أن تصبح المنتجات سلعاً في علاقات الجماعة الخارجية لا تلبث أن تصير كذلك في حالة الحياة الداخلية للجماعة وذلك بتأثير رد الفعل . وتبدو النسب الكمية التي يتم بها تبادل المنتجات عملاً في أول الأمر ، وليد الصدفة . والذي يجعل هذا التبادل ممكناً الرغبة المتبادلة لدى أربابها في نقل ملكيتها من واحد لآخر . وخلال ذلك تنشأ الحاجة تدريجاً إلى سلع أجنبية من نفس المنفعة ، ولا يلبث التبادل أن يصير عملاً اجتماعياً عادياً بحكم تكرار هذه العملية . وعلى ذلك يحدث بمرور الوقت أننا ننتج جانباً من إنتاج العمل لغرض التبادل خاصة ، ومنذ ذلك الحين يثبت التمييز بين منفعة الشيء المعد لأغراض الاستهلاك ومنفعة ذلك المعد لأغراض التبادل ، وتصبح قيمة الشيء الاستيعالية متميزة عن قيمته التبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن النسب الكمية التي يتم بها تبادل السلع تصبح متوقفة على إنتاجها نفسه ، ولا تلبث العادة أن تجعل من هذه النسب الكمية قيماً ذات أحجام محدودة .

في حالة مقايضة السلع تكون كل سلعة وسيلة تبادل بالنسبة لصاحبها ومعادلاً بالنسبة لكافة الأشخاص الآخرين ، ولكن يتم ذلك من حيث كونها ذات قيمة استعمالية للآخرين . وعلى ذلك نرى في هذه المرحلة أن الأدوات (الأشياء) التي تتبادلها لا تكتسب شكلاً من القيمة مستقلاً عن قيمتها الاستيعالية أو مستقلاً عن الحاجات الفردية لأئلك الذين يجرون هذا التبادل ، وتنمو الضرورة الداعية إلى شكل للقيمة كلما حدثت زيادة في عدد وأنواع السلع التي يحدث التبادل قيماً بينها . وتنشأ في نفس الوقت المشكلة وكذلك الوسيلة المؤدية إلى حلها ..

وأصحاب السلع لا يعادلوها بالنسبة لسلع غيرهم أو يبادلونها على نطاق واسع إلا إذا كانت أنواع مختلفة من السلع يملكها أفراد مختلفون قابلة للمبادلة بها وتكون مكافئة من حيث القيمة لسلعة واحدة مخصصة. ومثل هذه السلعة الثالثة والتي تقوم بوظيفة المعادل لسلع أخرى مختلفة تكتسب في الحال — ولو في حدود ضيقة — صفة المعادل الاجتماعي العام، وهذا الشكل المعادل العام يتبع أو يسير مع الإتصالات الاجتماعية المؤقتة التي تستدعي وجوده، وهذا الشكل أيضاً يتخذ هذه السلعة أو تلك بالدور وبصفة مؤقتة. ولكن، بسبب نمو التبادل نجد هذا الشكل يثبت على نوع خاص من السلع ثم يتبلور متخذاً شكلاً محدوداً هو شكل النقود.

وفي أول الأمر يكون اكتساب سلعة معينة لهذه الصفة مسألة صعبة، ولكن هناك أمرين أثرهما حاسم في هذا الشأن، فالشكل النقدي يعلق إما بأكثر سلع التبادل أهمية من الخارج وهذه في الواقع أشكال بدائية وطبيعية نعبر فيها عن القيمة التبادلية للمنتجات المحلية، وإما تعلق بالشيء النافع الذي يكون — كما في حالة الماشية مثلاً — الجزء الأساسي من الثروة القومية القابلة للنقل والتحويل. وكانت الشعوب البدوية أول من تطور لديها الشكل النقدي لأن كافة البضائع التي تملكها تتكون من أشياء قابلة للنقل وبذلك تكون قابلة للتبادل، وثانياً لأن أسلوب معيشة هذه الشعوب يستدعي تبادل المنتجات بسبب اتصالها المستمر بالجماعات الأجنبية عنها. وغالباً ما حدث أن استخدم الإنسان الإنسان نفسه في صورة العبيد على هيئة النقود البدائية، ولكنه لم يستخدم الأرض مطلقاً لهذا الغرض لأن مثل هذه الفكرة لا تنشأ إلا في مجتمع بورجوازي أكثر تقدماً، ويعود تاريخها إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وحدثت أول محاولة لتطبيقها عملياً على نطاق قومي واسع بعد ذلك بقرن خلال الثورة الفرنسية البورجوازية.

وبقدر خروج التبادل عن نطاق القيود المحلية وازدياد اتساع نطاق قيمة السلع بحيث تصير الصورة التي يتجسم فيها العمل الإنساني العام، فإن الشكل النقدي يعلق بالسلع التي أعددتها الطبيعة لأداء هذه الوظيفة الاجتماعية وهي المكافئ العام، وهذه السلع هي المعادن النفيسة. يقال إنه، برغم أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بطبيعتهما فإن النقود بطبيعتها ذهب وفضة^(١). ويدل على صدق هذه العبارة الخواص الطبيعية التي تجعل هذين المعدنين يؤديان

(١) وكذلك، والمعادن... بالطبيعة نقود،،.

Karl Marx, op . cit., p. 135

Galiani, Della moneta, in Custodi's collection, modern section. vol. III, p. 72.

وظيفة النقود^(١). وحتى الآن لم نعرف إلا وظيفة واحدة للنقود ألا وهي كونها الشكل الظاهري الذي يدل على قيمة السلع أو أنها المادة التي يعبر بها المجتمع عن أحجام قيم السلع. ولا يصلح لهذا الشكل الظاهري للقيمة سوى مادة كل جزء منها ذو صفات متماثلة واحدة. ومن جهة أخرى، بما أن الاختلاف بين أحجام القيمة اختلاف من حيث الكم تماماً لهذا ينبغي أن تكون السلعة التي تؤدي وظيفة النقود قابلة للتأثر بالفروق الكمية، وأن يكون في المستطاع تقسيمها أجزاء حسبها نشاء وإعادتها إلى ما كانت عليه بضم هذه الأجزاء ثانية. وقد أسبغت الطبيعة هذه الصفات على الذهب والفضة.

والقيمة الاستعمالية للسلعة التي تؤدي وظيفة النقود ذات وجهين. فإلى جانب قيمتها الإستهلمية المخصوصة بوصفها ساحة (فالذهب مثلاً يستخدم لتثبيت الأسنان أو كالمادة الخام في أدوات الترف وغير ذلك) فإنها تكتسب قيمة استعمالية شكلية ناشئة عن وظائفها الاجتماعية المخصوصة. وبما أن كافة السلع مجرد معادلات خاصة للنقود بينما النقود هي المعادل العام لها، لهذا فإن السلع تلعب دور سلع خاصة وذلك في موقفها إزاء النقود التي تعد بالنسبة إليها سلعة ذات طابع عام^(٢).

وقد رأينا أن الشكل النقدي إن هو إلا انعكاس للعلاقات بين كافة السلع الأخرى وهو الصورة المنعكسة التي علقت بسلعة واحدة معينة. وإن اعتبار النقود سلعة^(٤) يعد على ذلك كشفاً جديداً بالنسبة لأولئك الذين عند تحليلها يبدأون بشكها التام الذو والتطور. وعملية

(١) للحصول على تفصيلات أكثر في هذا الموضوع راجع الفصل المعقود على المعادن النفيسة في كتابي المشار إليه.

(٢) «النقود هي السلعة التجارية ذات الصفة العالمية الشاملة»، Verri, op. cit., p, 16.

(٣) «والذهب والفضة ذاتهما، ويجوز أن نطلق عليهما إسماً عاماً وهو السبيكة... سلعتان.. تعلق قيمتهما

أو تهبط... وأذن يجوز اعتبار السبيكة على أنها ذات قيمة أعلى حيث يمكن أن يشتري بمقدار صغير منها مقدار

كبير من منتجات البلد أو مصنوعاته»، A Discourse of the General notions of Money, Trade, and Exchange, as they stand in relations to each other, by a Merchant, London, 1695, p. 7.

«والفضة والذهب سواء كانا مسكوكين أو غير مسكوكين وبرغم استعمالهما مقياساً لكافة الأشياء الأخرى،

لا يقلان من حيث كونهما سلعة عن التبيذ والطباقي والقماش»، A Discourse concerning Trade,

and that in particular of the East Indies, London, 1689, p. 2.

«وان ما تملك الدولة من معدن نفيس وثروة لا يمكن أن يقتصر حقيقة على النقود، كما أنه لا ينبغي استبعاد الذهب.

والفضة من كونهما بضائع أى تجارة»، The East India Trade a most profitable Trade,

London, 1677, p. 4.

التبادل التي تحول السلع إلى نقود لا تكسب السلعة قيمة وإنما تسبغ على قيمتها شكلاً مخصوصاً معيناً . وبرغم هذا فظنراً للخلط بين القيمة على وجه العموم وبين شكلها المخصوص نرى بعض الكتاب قد اعتبر قيمة الذهب والفضة خيالية^(١) وإذا كانت النقود في بعض وظائفها يمكن أن تحمل محلها رموز دالة عليها لهذا نشأ خطأ آخر وهو الاعتقاد بأن النقود مجرد رمز . ومع ذلك نجد في هذا الخطأ إدراكاً بأن الشكل النقدي للشيء ليس جزءاً غير قابل للانفصال عن هذا الشيء وإنما هو مجرد الشكل الظاهري الذي تبدو فيه علاقات اجتماعية معينة يخفيها هذا الشيء . وبهذا المعنى يمكن اعتبار كل سلعة رمزاً أي أنها بقدر ما تكون لها قيمة عبارة عن الغطاء المادي للعمل الإنساني الذي بذل في إنتاجها^(٢) ولكن إذا قلنا إن الصفات

(١) ، الذهب والفضة قيمة بصفتهما معادن وذلك قبل أن يكونا نقوداً . Galiani. op, cit. ، وكتب لو يقول ، ان الرضاة الشامل من جانب الجنس البشري أسخ قيمة خيالية على الفضة بسبب الصفات التي جعلتها تصلح نقوداً ، ، . وتعالل لو من جهة أخرى ، كيف تستطيع شعوب مختلفة أن تجعل لآى شىء واحد قيمة خيالية ؟ .. أو كيف أمكن هذه النعمة الخيالية أن تحافظ على ذاتها وتبقى ؟ ، ، ولكن العبارات التالية تدلنا على مدى فلة فهمه للأمر ، ، كان تبادل الفضة يجرى بنسبة مالها من قيمة في الاستعمال وبالتالي بنسبة قيمتها الحقيقية ، وقد اكتسبت قيمة اضافية اتخذها نقوداً ، ، John Law, Considérations sur les numéraire et le commerce, in E. Daire's economistes financiers du XVIII siecle, p, 470

(٢) ، ، النقود رمز للسلع ، ، V. de Forbonnais, Eléments du commerce.

(الطبعة الجديدة - ليدن سنة ١٧٧٦) المجلد الثاني ص ١٤٣ . ، ، ووصفها رمز فان السلع تجذبها ، ، شرحه ، ص ١٥٥ ، ، النقود رمز لشيء . وتمثله ، ، .

Montesquieu, Esprit des lois, Oeuvres, London, 1767 vol 11 p. 2

، ، ليست النقود رمزاً فحسب لأنها ذاتها ثروة . انها لا تمثل القيم ولكنها المعادل للقيم ، ،

Le Trosne, op. cit. p. 910.

، ، حين تتأمل فكرة النقود فانتا تنظر الى الشيء ذاته على أنه لايزيد عن كونه رمزاً ، ولا تنحصر أهميتها من حيث ذاتها وإنما من حيث ما تعاقبه ، ، . Hegel, op. cit., 100 وقد سبق رجال القانون الاقتصاديين في ادراك أن النقود ليست الا رموزاً وأن قيمة المعادن النفيسة خيالية صرفة . وقد وصلوا الى ذلك الرأى وهم يخدمون الملوك بتقديدهم حتى الأخيرين في خفض العملة خلال العصور الوسطى مستشهدين على ذلك بتقليد الامبراطورية الرومانية والآراء الواردة في مجموعة قوانين الامبراطور جستنيان عن النقود . ومن تلاميذهم الاكفاء في تعاليمهم رأهم فليب قالوا الذي أصدر مرسوماً سنة ١٣٤٦ قال فيه ، ، لا يستطيع امرى . ولا ينبغي له أن يشك أن لنا ولذاتنا الملكية فقط عمل وحقيقة وحالة واعداد كافة قوانين العملات النقدية ، ولنا أن نأمر بتداولها بأثنى الذي نراه في صالحنا ، ، . وكان القانون الرومانى يرى أن قيمة النقود تحدده بالأوامر الامبراطورية ، وكان يحرم صراحة اعتبار النقود سلعة . ، ، ليس لآى انسان الحق في شراء النقود اذ ليس من الأمور السليمة أن نجعل منها بضاعة مادامت معدة للاستعمال العام ، ، وتجيد —

الاجتماعية التي تتخذها الأشياء أو أن الأشكال المادية التي تتخذها الصفات الاجتماعية للعمل في ظل نظام قائم على أسلوب محدود من الإنتاج ، إن هي إلا رموز ، لكان علينا كذلك أن نصرح في الوقت ذاته بأن هذه المميزات إن هي إلا أفاصيص تعسفية أقرها ما يطاق عليه اسم رضاء الجنس البشرى وهي وليدة خيال الإنسان . وكان هذا هو الأسلوب الذي فسروا به الأمور في القرن الثامن عشر لأن عجز الناس عن تعليل نشأة الأشكال المحيرة التي اتخذتها العلاقات الاجتماعية بين فرد وآخر ، جعلهم يحاولون تجريدها من مظهرها الاجتماعي بأن ينسبوا إليها نشأة هي وليدة العرف والتقاليد .

سبق أن أشرت إلى أن الشكل المعادل للساعة لا يتضمن أى تحديد أو تعيين كمي لحجم قيمتها . حين نعلم أن الذهب نقود وأنه لذلك يمكن مبادلته بكافة السلع الأخرى فإن هذا لا يحمل معه معرفتنا بقيمة ١٠ أرطال من الذهب مثلاً ، فالذهب كأى سلعة أخرى ، لا يعبر عن حجم قيمته إلا على هيئة علاقة بينه وبين السلع الأخرى ، وقيمته تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجه وتلك القيمة يعبر عنها بمقدار من أية سلعة أخرى ينطوى على مقدار مساوٍ من وقت العمل^(١)، ومثل هذا التحديد الكمي لقيمته النسبية يحدث عنه مركز إنتاج الذهب عن طريق المقايضة ، فقيمته تكون قد تحددت في الوقت الذي يدخل فيه نظام التداول وقد أدرك الناس في العقود الختامية من القرن السابع عشر أن النقود سلعة ولكن هذه الخطوة لم تكن إلا المرحلة الأولى في التحليل . وليست الصعوبة أن ندرك أن النقود سلعة ، ولكنها تنحصر في كشف الكيفية والسبب والوسيلة التي بها يمكن أن تكون سلعة ما نقود^(٢) .

بحسباً طياً في هذه المشكلة في كتاب G. F. Pagnini المسمى Saggio sopra il guisto pregio della cose ، ١٧٥١ ، كستودى ، القسم الحديث ، المجلد الثاني . ويروجه بانيني في الجزء الثاني من مؤلفه ، والنقد والمهجوم ، نحو رجال القانون بصفة خاصة .

(١) ، ، إذا استطاع فرد أن يأتي الى لندن بأرقية من الفضة قد استخرجت من بيرو في نفس الوقت الذي يستطيع فيه إنتاج بوشل من النعش ، فاذن يكون أحدهما الثمن الطبيعي للآخر . ولكن إذا أمكن بفضل كشف مناجم جديدة يسهل العمل فيها ، إنتاج أوقيتين من الفضة بنفس السهولة التي كان يتم بها إنتاج أوقية من قبل لكان البوشل رخيصاً بعشر شازات كما كان كذلك قبلاً بخمس شلنات ، ، .

William Petty: A Treatise on Taxes & Contributions, London 1667. P.31
(٢) يقول لنا الأستاذ روشر بما يأتي ، ، يمكن تقسيم التعاريف الخاطئة عن النقود الى مجموعتين رئيسيتين وهما التعاريف التي تتميز النقود شيئاً أكثر من سلعة ، والتعاريف التي تنظر إليها على أنها شيء أقل من سلعة ، ؛ ثم يتلو ذلك بيان مضطرب بالمؤلفات التي وضعت عن طبيعة النقود وبعد ذلك يستخلص هذه الدقة ، ، ونفضاً عن هذا لا يمكن أن ننكر أن معظم الاقتصاديين الحديثين قد أخفقوا في رؤية الخواص التي تميز النقود عن السلع الأخرى (وعلى ذلك

رأينا من أبسط تعبيرات القيمة وهو س سلعة ١ = ص سلعة ب أن الشيء الذى يعبر عن حجم قيمة شيء آخر يبدو أن له شكله المعادل مستقلا عن هذه العلاقة ، أى أن له هذا كصفة طبيعية اجتماعية . وقد تتبعنا الطريقة التى بها تدعىّتم هذا المظهر الباطل ، ويكمل التدعيم بمجرد اتحاد الشكل المعادل العام مع الشكل المادى لنوع مخصوص من السلع أى بمجرد تبلوره واتخاذ الشكل النقوى . والذى يحدث ليس أن السلعة تتخذ مظهر النقود لأن كافة السلع الأخرى عموماً تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة ، ولكن العكس هو الواقع بمعنى أن السلع يبدو أنها تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة لأن الأخيرة نقود . وتختفى الخطوات المتوسطة فى النتيجة دون أن تخلف آثاراً بعدها . وبدون أى تعاون من جانب السلع فإن هذه تجد الشكل الدال على قيمتها على هيئة سلعة أخرى موجودة خارجاً عنها وإلى جانبها . والذهب والفضة حين يخرجان من باطن الأرض هما فى الوقت ذاته الصورة المباشرة التى يتجسم فيها كل العمل الإنسانى . وفى هذا تلتقى سحر النقود . ففي هذا المجتمع الذى ندرسه نرى أن علاقات الناس الاجتماعية بعضهم ببعض فى الإنتاج تتخذ شكلاً مادياً مستقلاً عن رقابتهم وإشرافهم وأعمالهم الفردية الواعية . وفى أول الأمر يكشف الغطاء عن هذه الأشياء بواسطة كون منتجات العمل بوجه عام تتخذ شكل السلعة .

وعلى ذلك فلغز الطابع السحرى للنقود إن هو إلا لغز الطابع السحرى للسلع الذى بهرنا فى أول الأمر ثم أصبح الآن واضحاً فى النقود .

== فى أكثر أو أقل من سلعة ١) ، ولهذا فإن رد الفعل الغيبى بالذهب التجارى والذى أحدثه Ganiih له ما يبرره الى حد ما ، ، الطبعة الثالثة ١٨٥٨ ص ٢٠٧ - ٢١٠ ... يالها من عبارات دقيقة ! هذا هو الكلام ذاته العديم المعنى الذى أحسن أستاذ اختياره والذى حمله تواضعه على وصفه بالطريقة التشرىحية الفسيولوجية ، ، للاقتصاد السياسى ! وعلمنا أن نسب إليه على الأقل الفضل فى أنه وصل الى كشف واحد وهو أن النقود سلعة طيبة سارة .

الفصل الثالث

النقود أو تداول السلع

(١) مقياس القيم

سأفترض خلال هذا المؤلف أن الذهب هو السلعة التي تضطلع بوظيفة السلعة النقدية، وتبسيط الأمور هو الغاية التي أتوخاها من هذا الفرض.

إن وظيفة الذهب الأولى أن يهيء لعالم السلع مادة للتعبير عن قيم السلع، أو أنه يمثل قيمتها بصفقتها أحجام ذات مقياس واحد وقابلة للموازنة فيما بينها من حيث نوعها ومقدارها، وبهذا يقوم الذهب بوظيفة المقياس العام للقيم، وهو لكونه معادل السلع الخاص لا يصبح نقوداً إلا بحكم هذه الوظيفة التي يضطلع بها.

ليست النقود هي التي تجعل السلع قابلة للتبادل أو ذات معيار واحد بل الصحيح هو العكس، ذلك أنه لما كانت السلع من حيث كونها قيماً تمثل عملاً إنسانياً وبذلك تكون قابلة للمعادلة فيما بينها لهذا يمكن أن تقاس قيمها جميعاً وفق سلعة واحدة مخصوصة، وبهذا يمكن لهذه الأخيرة أن تتحول إلى مقياس القيم العام أى إلى نقود. والنقود بوصفها مقياس القيمة عبارة عن الشكل الذي يبدو فيه مقياس قيمة السلع الكامن فيها ونقصد به وقت العمل (١).

حينما نعبّر عن قيمة السلعة بالذهب فنقول إن س من السلعة = ص من السلعة النقدية، فإننا

(١) لماذا لا تمثل النقود ذاتها وقت العمل بصفة مباشرة بحيث أن قطعاً مطبوعة من الورق مثلاً يمكن أن تمثل س من ساعات العمل؟ هذا السؤال هو كالمسأل التالي: إذا علمنا إنتاج السلع فلماذا يجب أن نتخذ منتجات العمل شكل سلع؟ وهذا واضح نظراً لأن اتخاذها شكل سلع يتضمن معنى تفرقتها إلى سلع ونقود. ولو كان الأمر خلاف هذا لأمكن النظر إلى العمل الفردي كأنه عمل اجتماعي ذو صفة مباشرة وهو الأمر الذي يعد العكس. وقد قمت في موضع آخر يبحث دقيق في ماهية تلك الفكرة التصورية أو الخيالية عن «نقود العمل»، في مجتمع يقوم على أساس من إنتاج السلع، ويكفي أن أزيد على ما سبق قوله أن «نقود العمل»، التي ذكرها أون تعتبر «نقوداً»، بالقدر الذي تعتبر به تذكرة المسرح «نقوداً»، ويفترض أون مقدماً وجود عمل متحد أى يقوم به أفراد متحدون بصفة مشتركة وهي طريقة إنتاج تخالف إنتاج السلع. وأما شهادة العمل فدلّيل على الدور الذي يقوم به فرد في العمل المشترك وعلى حقه في نصيب معين في الناتج المشترك المدد للاستهلاك؛ ولكن أون لا يفكر مطلقاً في أن يفترض مقدماً وجود إنتاج السلع ومع ذلك يحاول بمثل هذه التفتاهة في بحث موضوع النقود أن يتحاشى النتائج الضرورية المترتبة على نظام إنتاج السلع.

تتقصد شكلها النقدي أى الثمن . والمعادلة التالية القائمة بذاتها وهى طن من الحديد = أوقيتين من الذهب تكفى لبيان قيمة الحديد بطريقة ثابتة فى نظر المجتمع ، وبهذا تنتفى الحاجة إلى أن تكون هذه المعادلة حلقة فى سلسلة المعادلات التى تعبر عن قيم كافة السلع الأخرى . والسبب فى هذا أن السلعة المعادلة وهى الذهب قد اتخذت شكل النقود ، وكذلك استعاد الشكل العام للقيمة النسبية مظهره الأسمى وهو الشكل البسيط أو المنعزل للقيمة النسبية . ومن جهة أخرى نجد أن التعبير النسبى الممتد للقيمة وسلسلة المعادلات التى لا حد لها أصبحت الشكل النسبى الخاص لقيمة الساعة النقدية ، وهذه السلسلة صارت تقدم لنا على هيئة أثمان السلع . ويكفى أن نقرأ قوائم الأثمان السائدة بطريقة عكسية حتى نرى حجم قيمة النقود وقد عبر عنها فى كافة أنواع السلع ولكن النقود من جهة أخرى ليس لها ثمن ، ولكى نجعلها على قدم المساواة مع السلع الأخرى نضطر إلى جعلها معادلة لنفسها أى المكافئ فى معادلة تكون النقود فيها الطرف الأول .

وكما هو الشأن فى شكل قيمة السلع فإن ثمن السلع أو شكلها النقدي متميز تماماً عن شكلها المادى الحقيقى ، فهو إذا صح التعبير شكل وليد الفكر أو التصور . وبرغم أن قيمة الحديد والتيل والقمح لا يمكن رؤيتها ، إلا أن لها وجوداً حقيقياً فى هذه السلع ذاتها ، ولكننا ندركها بعين العقل وعن طريق التعادل مع الذهب . ولذلك يتعين على مالكي السلع إن أرادوا التعريف بأثمانها أن يعيروها السنة (١) . أو يلصقوا على أجسامها بطاقات ورقية . ولما كان تقويم السلع بالذهب عمل عقلي بحث جاز لنا أن نستعمل لهذا الغرض نقوداً لا وجود لها إلا فى عالم الفكر أو الخيال . حين يعبر كل تاجر عن قيمة بضائعه على شكل ثمن أى شكل الذهب التصورى ، فإنه يدرك تمام الإدراك أن هذه البضائع لم تتحول إلى نقود ، كما يعلم أنه حين يقدر بضائع معينة بملايين القطع الذهبية فإن هذا لا يتطلب مطلقاً وجود أية قطعة من

(١) للشعوب المتوحشة وشبه المتوحشة طريقة مختلفة عن هذا فى استخدام اللسان ، وقد كتب الكابتن بارى عن سكان الساحل الغربى لخليج بافن مشيراً إلى الأدوات التى تعرض للقبضة ، فى هذه الحالة كانوا يلصقونها بألسنتهم مرتين وبدعها يعدون المبادئة قد تمت على وجه مرض ، ، . وكذلك يفعل الأسكيمو الشرقيون اذ يلصقون السلع التى يتبادلونها . فإذا كان اللسان يستخدم فى الشمال كعضو يدل على امتلاك الشيء فلا مدعاة للدهشة اذا كان البطن يستعمل فى الأقاليم الجنوبية عضواً يدل على تراكم الممتلكات أو الثروة بحيث أن ثروة الشخص فى قبائل Kaffirs تقاس بحجم ذلك الجزء من جسم الشخص . وتدل الحقيقة التالية على أن أهل هذه القبائل يدركون معنى ما يفعلون ، فقد أظهر التقرير الصحى الذى أصدرته السلطات البريطانية سنة ١٨٦٤ أن جانباً كبيراً من أفراد الطبقة العاملة لم يحصل على كفايته من الغذاء الذى يسبب سمنة الجسم ولذا تجد الدكتور هارفى (وهو غير سميته المشهور الذى كشف الدورة الدموية) يعلن عن صفات انخفاض السمنة فى أجسام أفراد البورجوازية والارستقراطية .

المعدن الحقيقي . وعلى ذلك حين تقوم النقود بمهمة مقياس القيمة فإنها لا تكون سوى نقود لا وجود لها إلا في ميدان الفكر . وقد سبب هذا أغرب النظريات (١) . وبرغم هذا الإعتبار فالثن يتوقف تماماً على النقود الحقيقية أو ذات الوجود المادى . فقيمة الطن من الحديد ، أو بعبارة أخرى مقدار وقت العمل الذى يتضمنه هذا الطن ، إنما نعبر عنها فى خيالنا بذلك المقدار من السلعة النقدية الذى يتكافأ أى يتضمن نفس القدر من وقت العمل . وعلى ذلك إذا كان مقياس القيمة هو الذهب أو الفضة أو النحاس فإننا نعبر عن قيمة طن الحديد بأثمان مختلفة أى بمقادير مختلفة من هذه المعادن على التوالى .

وإذا كانت سلعتان مختلفتان كالذهب والفضة تؤديان فى نفس الوقت الواحد وظيفة مقاييس القيمة أصبح فى الإمكان أن نعبر عن ثمن جميع السلع بتعبيرين مختلفين أحدهما بمقياس الذهب والآخر بمقياس الفضة . ويظل هذان قائمين جنباً إلى جنب طالما لم تتغير النسبة بين المعدنين وهى ١٥ : ١ مثلاً . وأى تغيير فى النسبة بين المعدنين يحدث اضطراباً فى النسبة القائمة بين الثمن المقوم بمقياس الذهب والآخر المقدر بالفضة .

وهذا يثبت لنا أن وجود معيار مزدوج للقيمة لا يتفق مطلقاً مع وظائف هذا المعيار (٢) .

(١) راجع كارل ماركس فى كتاب « نقد الاقتصاد السياسى » ، ص ٥٣ وما بعدها بصدد النظريات المتعلقة بوحدة قياس النقود .

(٢) « حيثما اعتبر القانون الذهب والفضة مقاييس قيمة تستعمل فى نفس الوقت الواحد فقد حدث محاولة عابثة لاعتبارهما كأنهما نفس المادة الواحدة . والغرض الذى يذهب الى وجود نسبة غير متغيرة بين مقادير الذهب والفضة التى ينطوى كل منها على كمية معلومة من العملة ، ان هو فى الحقيقة الا فرض يرى أن الذهب والفضة من نفس المادة ، وأن كمية محدودة من المعدن الأقل قيمة وهو الفضة عبارة عن كسر - جزء - من كمية محدودة من الذهب وغير قابل للتغيير . وتاريخ العملة الإنجليزية من أيام ادورد الثالث حتى عهد جورج الثانى سلسلة متصلة من الاضطرابات الناشئة عن الصراع بين التحديد القانونى لنسبة ما بين الذهب والفضة من جهة وبين تقلباتهما الفعلية من حيث قيمتهما من جهة أخرى . فيمكن فى إحدى اللحظات تقدير قيمة عالية للذهب بينما يعمل نفس الشيء بالنسبة الى الفضة لحظة أخرى . وقد سحب من التداول المعدن الذى كان يقدر بأقل من قيمته وتبعاً لذلك غير القانون النسبة بين المعدنين ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى حدث التناور مرة أخرى بين النسبة الاسمية الجديدة والنسبة الحقيقية . وفى أيامنا هذه كان من أثر الهبوط الطفيف الزائل فى قيمة الذهب موازته بالفضة نتيجة اشتداد الطلب من الهند والصين على الأخيرة أن حدثت نفس الظواهر فى فرنسا على نطاق أوسع مدى لأن الفضة كانت تصدر ويتردها الذهب من التداول . وفى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ ، بلغت زيادة الواردات من الذهب على الصادرات منه فى ذلك البلاد ٤١٠٥٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت زيادة الصادر من الفضة على الوارد منها ١٤٠٧٠٤٠٠٠ جنيه . والواقع أنه فى البلاد التى يعترف فيها القانون بالمعدنين مقاييس لقيمة بحيث يعد لكلهما قوة ابراء قانونية ولكل احدى حرية الدفع بالذهب أو الفضة ، فان المعدن الذى يعلو

وتبدو لنا السلع ذات الأثمان المحدودة على الوضع الآتى :

ا سلعة ا = سه ذهب

ب سلعة ب = ع ذهب

ج سلعة ج = ص ذهب الخ

ففى هذه المعادلات تمثل ا ، ب ، ج مقادير محدودة من السلع ا ، ب ، ج ، بينما سه ، ع ، ص تمثل مقادير محدودة من الذهب ، وبذلك تحول قيم السلع إلى مقادير خيالية من الذهب ذات حجم متباين ، أى تحول برغم تعدد السلع المخير وتصيح أحجاماً ذات مقياس واحد وهى أحجام ذهبية . وإذا تمخذه شكل هذه المقادير المتباينة من الذهب يصبح فى الإمكان الموازنة أو المعادلة بينها وإرجاعها جميعاً إلى مقدار ثابت من الذهب بوصفه وحدة القياس . وهذه الوحدة ، عن طريق تقسيمها فيما بعد إلى أجزاء ، تتعرض لتطور خلاف هذا فيصير المعيار . ولالذهب والفضة والنحاس أمثال هذه المقاييس المعيارية قبل أن تصبح نقوداً إذ يمكن وزنها طبقاً لمعيار مقبول ، وهكذا يصلح الرطل كوحدة المجموعة . وهذا الرطل يمكن تقسيمه إلى أوقيات الخ . أو مضاعفاته لتكوين هندردويتات الخ^(١) ولهذا نجد أنه فى كافة العملات المعدنية كانت الأسماء المطلقة على معايير النقود أو الثمن مأخوذة فى الأصل من الأسماء التى كانت تطلق قبل ذلك على معايير الوزن .

وتؤدى النقود وظيفتين مختلفتين ، وذلك بوصفها مقياس للقيمة ومقياس للثمن . ففى مقياس القيمة لأنها الصورة التى يتجسم فيها العمل الإنسانى ، وهى مقياس الثمن من حيث أنها توجد على هيئة وزن ثابت من المعدن . وبوصفها مقياس للقيمة تقوم بمهمة تحويل قيم السلع

== قيمته يصبح سلعة مثل أية سلعة أخرى يقاس ثمنها بالمعدن المقوم بأكثر من قيمته وهذا الأخير هو الذى يقوم وحده . بنور المعيار والمستوى الحقيقى للقيمة . وتوضح كافة التجارب التاريخى فى هذا المضمار أنه حينما يعترف القانون لسلعتين بحق من داء وظيفة مقياس القيمة فإن أحدهما - من ناحية لتطبيق العدل - هو الذى يحتفظ بمركبه كمياري للبقية ، ،

Karl Marx : op. cit., p.p. 52. 53.

(١) ان الظرف الخاص الذى من أجله فى إنجلترا لا يعتبر الجنيه الاسترلينى جزءاً من الأوقية مع أن الأوقية من الذهب هى وحدة معيار النقود قد فسروه على الوضع الآتى ،، كانت عملتنا فى الأصل ملائمة لاستخدام الفضة . فقط ومن هنا يمكن دائماً تقسيم الأوقية من الفضة الى عدد معين من الأجزاء . أو القطع النقدية ، ولما كان الذهب قد أدخل فى عهد متأخر واستخدم فى عملة ملائمة للفضة فنظ لهذا لا يمكن ضرب الأوقية من الذهب الى عدد معين من الأجزاء ،، Maclaren : A Sketch of the History of Currency, London, 1858 p. 16

المختلفة إلى أثمان أى إلى مقادير تصورية من الذهب ، وبوصفها مقياس للثمن فإنها تقيس هذه المقادير من الذهب . ومقياس القيم يقيس السلع المعبرة قيماً ، وأما مستوى الأثمان فعلى النقيض من ذلك يقيس مقادير الذهب بواسطة وحدة منه تشمل مقداراً معلوماً منه ، ولكنه لا يقيس مقداراً من الذهب بوزن مقدار آخر . ولكي يتسنى اتخاذ الذهب معياراً للأثمان يجب الاتفاق على وزن معين منه يتخذ وحدة معلومة . وفي هذه الحالة ، كما هو الشأن في جميع الحالات التي تقاس فيها مقادير من عيار واحد ، يصير اتخاذ وحدة قياس غير قابلة للتغيير أمراً بالغ الأهمية . وعلى ذلك كلما كانت هذه الوحدة أقل عرضة للتغيير كان معيار الأثمان أصح لأداء مهمته . ولكن الذهب يصلح مقياساً للقيمة لأنه هو ذاته منتج عمل ، وبهذا يكون في أساسه أو في طبيعته قابلاً للتغيير من حيث قيمته (١) .

وواضح أن التغيير في قيمة الذهب لا يؤثر في وظيفته من حيث أنه مستوى الأثمان ، ولذلك فبرغم تغير هذه القيمة تظل النسبة القاسمة بين قيم المقادير المختلفة من الذهب ثابتة ، وحتى لو كان الهبوط في قيمة الذهب بمقدار ١٠٠ ٪ فإن ١٣ أوقية منه لا تزال تساوي من حيث القيمة ١٣ ضعفاً من الأوقية الواحدة ، والشئ الجدير بالاعتبار في الأثمان هو العلاقة بين المقادير المختلفة من الذهب . ومن جهة أخرى لما كان أى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الذهب لا يغير من وزنه كذلك لا يتغير وزن الأجزاء التي ينقسم إليها وهكذا يظل الذهب مؤدياً مهمته كمستوى ثابت غير متغير للأثمان مهما تغيرت قيمته . كذلك لا يؤثر أى تغيير في قيمة الذهب في وظيفته كمقياس للقيمة ، فهذا التغيير يؤثر في السلع كلها في نفس الوقت وبهذا تظل قيمتها النسبية فيما بينها غير متغيرة برغم أن ثمنها بالذهب يقدر بمبلغ أعلى أو أدنى عن ذى قبل . وكما أننا حين نقدر قيمة أية سلعة بمقدار محدود من القيمة الاستعمالية لسلعة أخرى كذلك حين نقوم الأولى بالذهب فإننا في الواقع لا نفترض أكثر من أن مقداراً معلوماً من الذهب يتكلف مقداراً معلوماً من العمل في وقت معلوم .

أما تقلبات الأثمان بوجه عام فتخضع لقوانين القيمة النسبية الأولية التي درسناها قبلاً . إن الارتفاع العام في أثمان السلع لا يتأتى إلا عن ارتفاع في قيمتها مع ثبات قيمة النقود أو من هبوط في قيمة النقود مع ثبات قيمة السلع . ومن جهة أخرى يرجع الانخفاض العام في الأثمان إما إلى هبوط في قيمة السلع مع ثبات قيمة النقود ، وإما إلى ارتفاع قيمة النقود مع

(١) تجد في مؤلفات الكتاب الإنجليزي عن العملة اضطراباً لا يمكن وصفه وخطأً كبيراً بين مقياس القيمة ومستوى الأثمان ، وترامهم يستخدمون وظائف وأسماء الواحد مكان وظائف وأسماء الآخر .

ثبات قيم السلع وعلى هذا ليس من المحتم أن ارتفاع قيمة النقود يتضمن هبوطاً بنفس النسبة في أثمان السلع، أو أن هبوطاً في قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع الأثمان بنفس النسبة. إن مثل هذا التغيير في الثمن صحيح في حالة السلع التي تظل قيمتها ثابتة، أما في حالة السلع التي ترتفع قيمتها مع قيمة النقود في نفس الوقت وبنفس النسبة فلا تغيير في الثمن. وإذا كان الارتفاع في قيمتها أسرع أو أبطأ منه في قيمة النقود فإن الذي يعين ارتفاع أثمانها أو هبوطه إنما هو الفرق بين التغيير في قيمتها وقيمة النقود وهكذا ولنرجع الآن إلى شكل الثمن.

ينشأ بالتدرج تباين بين الأسماء النقدية التي تطلق على الأوزان المختلفة من المعدن النفيس الذي يستخدم كنقود، وبين الأوزان الحقيقية التي كانت هذه الأسماء تدل عليها في الأصل. ويرجع هذا التباين إلى أسباب تاريخية أهمها (١) استيراد النقود الأجنبية إلى مجتمع لم يكتمل نموه كما في روما في مستهل تاريخها حيث تداول القوم العملات الذهبية والفضية في أول الأمر على أنها سلع أجنبية. فأسماء هذه العملات الأجنبية لا تتفق مطلقاً مع أسماء الأوزان القومية. (٢) بازدياد الثروة كلما قل طرد المعدن النفيس من مكانه كقياس للقيمة بواسطة معدن أنفيس منه معها كانت هذه العملية متناقضة مع الترتيب الزمني. فكلمة « باوند » كانت الاسم النقدي الذي يطلق على ما زنته رطل من الفضة، فلما حل الذهب محل الفضة مقياساً للقيمة استعمل هذا الاسم للدلالة على رطل من الذهب طبقاً للنسبة بين قيمتي المعدنين. وهكذا أصبحت كلمة باوند في التعبير النقدي متميزة عنها كما يدل على الوزن^(١) (٣) جرى الأحكام قرونًا طويلة على سياسة خفض العملة وتوسعوا في ذلك بحيث لم يبق في الحقيقة من الأوزان الأصلية للعملات سوى اسمها^(٢).

أوجدت تلك الأسباب التاريخية هذا الاختلاف بين اسم النقود واسم الوزن بحيث أصبح هذا عادة ثابتة أقرها المجتمع. ولما كان مستوى النقود وليد العرف من جهة كما يجب أن يلقي قبولاً من الجميع، تدخل القانون في النهاية لتنظيمه فتجد مقداراً معلوماً من المعدن النفيس، وليكن أوقية من الذهب تنقسم أجزاء معترفاً بها رسمياً ولها أسماء ذات صبغة قانونية كالجنيه والدولار الخ.. هذه الأجزاء التي تعد وحدات نقدية تنقسم كذلك أجزاء.

(١) لذلك يدل الجنيه الاسترليني الإنجليزي على أقل من رطل من الأوزان الأصلية، والجنيه الاسكتلندي (قبل اتحاد البلدين)

١/٣٠ . والويكتورنسي ١/٧٠ ، والأسباني أقل من ١/١٠٠ ، والري Rey البرتغالي يدل على كسر أصغر بكثير .

(٢) ان النقود التي تعد اليوم خيالية تصورية هي أقدم الأشياء عهداً في أي أمة . وقد كانت جميعها في وقت من

الأوقات حقيقية ، الأمر الذي جعلها تستخدم لاجراء عمليات الحساب ،، Della moneta, p. 153 (جاليانو).

فرعية يعترف بها القانون كالشئان والبنس^(١) ولكن قبل إجراء هذه التقسيمات وبعده لا بد أن يكون مستوى النقود المعدنية وزناً محدوداً من المعدن ، وينحصر التغيير الوحيد في التقسيم الفرعى وأساس القياس .

هكذا نجد أن الأثمان أو مقادير الذهب التي تتحول إليها قيم السلع بطريقة نظرية يعبر عنها بأسماء العملات أو بالأسماء القانونية للأجزاء التي ينقسم إليها العيار الذهبي . وعلى ذلك بدلا من أن نقول إن الربع من القمح يساوى أوقية من الذهب نقول إنه يساوى ٣ جنيه ١٧٠ شلن ، ١٠ر٥ بنس . وبهذه الطريقة نجد الأثمان تدل على مقدار ما تساويه السلع وبهذا تؤدي النقود وظيفة نقود حسابية money of account^(٢) حينما تكون المسألة عبارة عن تحديد قيمة سلعة بشكلها النقدي أى بالنقود .

يتميز اسم الشيء عن صفاته فأنا لا أدري شيئا عن هذا الرجل لو عرفت أن اسمه يعقوب . وهذا هو الشأن بصدد النقود حيث في الأسماء جنيه ودولار وفرنك يختفى كل أثر لعلاقة القيمة . ويعظم الاضطراب الناجم من نسبة معنى خفي لهذه الأمارات الغامضة لأن هذه الأسماء النقدية تدل على قيم السلع من جهة ، كما أنها أجزاء انقسم إليها ذلك الوزن المعلوم من المعدن أى مقياس النقود^(٣) . ومن جهة أخرى إذا أردنا أن نتميز القيمة عن الأشكال المادية المتعددة للسلع فلا بد أن نتخذ القيمة هذا الشكل المادى الذى لا يدل على أى معنى .

(١) يلقى David Urquhart في كتابه Familiar Words على المنظر الفطرح (١) الذى تجده أمام أعيننا اليوم من حيث أن الجنيه الاسترلى وهو وحدة القياس النقدي في إنجلترا ، يمثل حوالى ربع أوقية من الذهب ، فيقول ان هذا معناه عش المقياس ، لا تقرير مستوى للقياس ، ، وهو يرى في هذا ، والقياس الباعل ، ، لوزن الذهب ، كما يرى كل شئ آخر ، الأثر الفاسد المبطل للحضارة .

(٢) حينما سأوا Anacharsis عن الأعراض التي استعمل من أجلها الاغريق النقود أجاب قائلا :
، وليجعلوا منها وسيلة للحساب ، ، .

(٣) لما كانت النقود وهى تؤدي دور معيار الثمن تبدو لنا وقد اتخذت نفس الأسماء التي تتخذها أثمان السلع
بنس شلن جنيه

وعلى ذلك قد يدل مبلغ ١٠ ١٧ ١٣ على أوقية ذهب ، أو على نيمية طن من الحديد من جهة أخرى ، لذا أطلقوا على اسم النقود الحسابى هذا من الضرب أى ثمن دار سك النقود . ومن هنا نشأت الفكرة الغريبة وهى أن قيمة الذهب (أو الفضة) تقدر في مادته وأن للذهب (أو الفضة) - بخلاف كافة السلع الأخرى - ثمناً تحده الدولة . ويرجع مصدر هذا الخطأ الى الفكرة القائلة بأن اعطاء اسم حسابى لوزن محدود من الذهب يشبه تماماً تحديد قبعة ذلك الوزن من الذهب ، ،

وإن كان في الوقت ذاته ذا طابع اجتماعي بحت^(١) وعليه فإن القول بوجود تعادل بين كمية من سلعة ما وبين مبلغ من النقود يمثل ثمنها ، يعتبر لغواً^(٢). شأن ذلك القول بأن القيمة النسبية لسلعة ما إنما هي عبارة عن تحقق تعادل بين كميتين من السلعتين مختلفتين . ولكن برغم أن الثمن وهو الذي يمثل حجم قيمة السلعة يعبر عن نسبتها التبادلية إلى النقود ، فلا يستتبع هذا أن ما يمثل النسبة التبادلية يمثل حجم قيمة الساعة . لنفرض مقدارين متساويين من العمل اللازم في ظل ظروف اجتماعية معينة ويتمثلان في ربع من القمح وجنيهين (أى ما يقرب من نصف أوقية من الذهب) ، فالجنيهان عبارة عن التعبير بالنقود عن حجم قيمة الربع من القمح أو ثمنه . فإذا جددت ظروف سببت ارتفاع هذا الثمن إلى ثلاث جنيهات أو خفضه إلى جنيه واحد فإن الجنيه أو الثلاثة جنيهات برغم أنهما قد يكونان أقل أو أكثر من القدر الذي يعبر عن حجم قيمة القمح ، نقول إنها برغم هذا عبارة عن ثمنه . وذلك لأنهما أولاً الشكل الذي تبدو فيه قيمة القمح أى النقود ، وثانياً لأنهما يمثلان النسبة التبادلية مع النقود . فإذا ظلت ظروف الإنتاج أو بعبارة أخرى قوة العمل الإنتاجية ثابتة وجب إنفاق نفس القدر من وقت العمل على إنتاج ربع القمح سواء كان ذلك قبل التعبير في الثمن أو بعده . وهذه الحالة لا تتوقف على إرادة منتج القمح أو مالكي السلع الأخرى . وعلى ذلك فحجم قيمة السلع يعبر عن علاقة من الإنتاج الاجتماعي وعن الصلة التي ينبغي وجودها

(١) انظر مناقشة النظريات المتعلقة بالوحدة النقدية في كتابي « نقد للاقتصاد السياسي » ، ص ٥٣ وما بعدها وقد ناقش وليم بي في بحثه Tuantulumcunque concerning money, to the Lord marquis of Halifax 1682 الآراء الداعية إلى السخرية والمتعلقة بالزيادة أو النقص المترتبة على نقل الأثمان التي عينها القانون لمقادير محددة من الذهب والفضة إلى أوزان أكبر أو أصغر من هذين المعدنين ، (وهذه الآراء المنحكية ترى لا إلى الضغط على الدائنين الخصوصيين والعاملين والاستفادة منهم إلى أكبر حد بواسطة عملية مالية غير سليمة القواعد ، وإنما تهدف إلى وصف علاج اقتصادي شامل لكل شيء كما لو أعلن مثلا أن ربع أوقية الأوقية من الذهب سيقسم في المستقبل إلى أربعين شلناً بدلاً من عشرين) . وقد أسهب بيبي في مناقشة هذه القضايا بحيث لم يتبق خلفائه ومن أعقبوه من أمثال سير ددلي تورت وجون لوك وغيرهم من المتأخرين إلا أن يستندوا إلى آرائه . وهو يقول (المصدر المذكور آنفاً ص ٣٦) « إذا أمكن مضاعفة ثروة الشعب بنشر من قبل الدولة فن العجب أن الحكام لم يصعدوا مثل هذا المنشور خلال هذه العهود الطويلة المنصرمة » .

(٢) لو كان الأمر خلاف هذا لوجب علينا أن نعرف أن قيمة المليون بالنقود تساوي أكثر من قيمة مساوية

بالفضة . Le Trosne, op. cit., p. 922

ويقول إن هذا شبيه بالقول إن « قيمة ماتساوي أكثر من قيمة مساوية لها » .

حتماً بين سلعة معينة وبين مقدار وقت العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها . وبمجرد تحول حجم القيمة إلى ثمن فإن هذه العلاقة الضرورية تتخذ شكل نسبة تبادل عرضية بين سلعة وأخرى وهذه الأخيرة هي السلعة النقدية . ولكن النسبة التبادلية قد تعبر عن الحجم الحقيقي لقيمة السلعة أو عن ذلك القدر من الذهب الذي نبادلها به ، وعلى ذلك فإمكان وجود اختلاف كمي بين الثمن وحجم القيمة أو إمكان اختلاف الثمن عن حجم القيمة ، من الأمور الكامنة في شكل الثمن . وليس هذا بنقص ، بل بالعكس فإنه يجعل شكل الثمن ملاءماً لأسلوب من الإنتاج لا تعبر قوانينه السكائمة عن ذاتها إلا بوصفها نتائج شواذ تبدو في الظاهر غير خاضعة لقانون وتعوض كل منها الأخرى .

وشكل الثمن مع هذا ليس متسقاً مع إمكان وجود تباين كمي بين حجم القيمة والثمن . فحسب أي بين حجم القيمة والصورة النقدية المعبرة عنه ، لأنه قد يخفى كذلك اختلافاً من حيث الكيف بحيث أن الثمن قد لا يصبح معبراً عن القيمة برغم أن النقود عبارة عن شكل قيمة السلع فقط . والأشياء التي ليست في حيد ذاتها سلعاً كالضمير والشرف وما إلى ذلك يمكن لحائزها أن يعرضوها للبيع وبذلك تكتسب بواسطة ثمنها شكل سلع . وعلى هذا قد يكون للشيء ثمن دون أن تكون له قيمة ، وفي هذه الحالة يكون الثمن وليد الخيال كمقادير معينة في علم الرياضة . ومن جهة أخرى فشكل الثمن الخيالي هذا قد يخفى تحته إما علاقة قيمة حقيقية مباشرة وإما علاقة غير مباشرة ، ومن أمثلة ذلك ثمن الأرض غير المزروعة وهي غير ذات قيمة إذ لم يدخل فيها أي عمل إنساني .

فالثمن كالقيمة النسبية بوجه عام يعبر عن قيمة سلعة ما (كطن من الحديد) بأن يقال إن مقداراً معلوماً من المعادل لها (كأوقية من الذهب) يمكن استبداله بالحديد مباشرة ، ولكن هذا لا يعنى العكس وهو أن الحديد يمكن استبداله مباشرة بالذهب . وعليه إذا أريد أن تقوم سلعة معينة بوظيفة مقياس لقيمة التبادل كان عليها أن تخلع عنها شكلها المادي وأن تحول نفسها من ذهب خيالي إلى ذهب حقيقي ولو أن عملية التحويل هذه بالنسبة للسلع قد تكون صعبة كل الصعوبة وأصعب من عملية الانتقال من الضرورة ، إلى الحرية ، في عالم هيكل التصوري ، أو أصعب من قيام السرطان البحري بطرح غشائه عنه ، أو أشد صعوبة من عمل سان جيروم في التخلص من آدم القديم (١) . وقد يكون للسلعة بجانب شكلها الحقيقي (الحديد مثلاً) شكل

(١) كان على جيروم في شبابه أن يكافح الشهوات الجسدية كما تدل على ذلك قصة القتال الذي قام به في الصحراء —

تصورى أى شكل ذهبي خيالى وذلك فى ثمنها ، ولكن السلعة لا يمكن أن تكون فى نفس الوقت حديداً حقيقيةً وذهباً حقيقةً . ولتحديد ثمنها يمكن إجراء التعادل بينها وبين الذهب الخيالى . ولكن إذا أريد أن تخدم صاحبها بوصفها معادلاً عاماً فيجب أن يحل محلها الذهب بطريقة فعلية . فإذا أراد صاحب الحديد أن يتوجه إلى صاحب سلعة أخرى مرشحة للتبادل وأحال هذا الأخير على ثمن الحديد كدليل على أنه نقود فعلاً لحصل على نفس الجواب الذى أجاب به انقديس بطرس فى السماء حين قال له دانتى :

حسناً ! لقد فقدت هذه القطعة النقدية المزيج والوزن ، ولكن حدثنى : هل هى فى جيبيك^(١) . وعلى ذلك يتضمن شكل الثمن معينين : أولهما أن سلعة ما قابلة للتبادل مع غيرها ، وثانيهما الضرورة لإجراء مثل هذا التبادل . ومن جهة أخرى يقوم الذهب بوظيفة مقياس تصورى للقيمة لأنه صار فى عملية التبادل السلعة النقدية . وخلف هذا المقياس التصورى للقيمة تجدد مبلغ النقود .

(٢) واسطة التداول

(١) تحول السلع

رأينا فى فصل سابق أن تبادل السلع يدل على حالات متناقضة ، وتقسيم السلع إلى سلع ونقود لا يمجو هذه المتناقضات ولكنه يخلق طريقاً وسطاً وهذا هو السيل فى العادة الذى يوفق بواسطته بين الأشياء المتنافرة . فمن التناقض مثلاً أن تصور جسماً يميل على الدوام نحو جسم آخر ولكنه فى الوقت ذاته يتبعد عنه ، ولكن الشكل اليبضاوى هو الذى يسمح باستمرار هذا التناقض ويعمل على التوفيق بين طرفيه . والتبادل عملية اجتماعية خاصة بتداول المادة وذلك لأنه واسطة لانتقال السلع من أيدى لاتكون فيها قيمة استعمالية إلى أخرى تصبح فيها كذلك ، أى أن منتج عمل نافع يحل محل آخر . وعند ما تنتقل السلعة إلى المسكان الذى تصلح فيه قيمة استعمالية فإنها تخرج عن نطاق التبادل وتدخل مجال الاستهلاك ، ولكن الأول وحده هو الذى يعيننا أمره الآن . وعلمنا أن نبحث موضوع التبادل أو تغيير الشكل أو تداول السلع الذى يسبب تداول الاجتماعى للمادة . ولا يزال إدراك معنى هذا التغيير

== ضد صور ابتدعا ذهنه عن نساء جميلات . ولما تقدمت به السن كافع الشهوات الروحية . انه يقول ، وظلمت نفسى روحاً أمام قاضى العالم ،، وسمعت صوتاً يسأل ،، من أنت ؟ ،، فأجبت ،، اى مسيحي ،، فدرى صوت القاضى العظيم كارعد ،، انك كاذب ، ما أنت الا من تلاميذ شيشرون ،، .

في الشكل ناقصاً ، وهذا النقص (بعض النظر عن الاضطراب السائد بصدد الفكرة الأساسية عن القيمة) راجع إلى أن أى تغيير شكل في سلعة ما ينشأ عن تبادل سلعتين إحداها سلعة عادية والأخرى سلعة نقدية . وإذا جعلنا نصب أعيننا الحقيقة المادية وحدها وهى أننا أبدلنا سلعة بالذهب فإننا نفعل نفس الشيء الذى يتعين علينا ملاحظته وهو : ماذا أصاب شكل السلعة ؟ إننا نغفل حقيقة وهى أن الذهب حين يكون مجرد سلعة ليس بنقود ، وأنه حين تعبر السلع الأخرى عن أثمانها بالذهب فإن هذا الذهب ليس إلا السلع نفسها فى تحول جديد أى فى شكل نقدي .

فى أول الأمر تدخل السلع عملية التبادل بوصفها سلعة لاغير ، فلا تأبث عملية التبادل هذه أن تفرقها إلى سلع ونقود وبذا تخلق تعارضاً خارجياً يطابق التعارض الباطنى الكامن فى السلع من حيث كونها قيماً استعمالية وقيماً فى الوقت ذاته ، وهنا نجد أن السلع بوصفها قيماً استعمالية تقف موقفاً معارضاً للنقود بصفتها قيمة تبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن كلا الطرفين المتعارضين سلع أو اتحادات من القيمة الاستعمالية والقيمة ولكن هذا الاتحاد من الأشياء المختلفة يبدو فى طرفين متقابلين وفى كل طرف طريقة معارضة . وفى أحد طرفى المعادلة نجد سلعة عادية هى فى الحقيقة قيمة استعمالية يعبر الفكر عن قيمتها بـممنها الذى بواسطته نجعلها مكافئة لخصمها وهو الذهب بصفته الصورة التى تتجسم فيها القيمة حقيقة . ومن جهة أخرى نجد أن الذهب فى حقيقته المعدنية عبارة عن الشكل الذى تتجسم فيه القيمة أى عبارة عن نقود . فالذهب بصفته ذهباً هو القيمة التبادلية نفسها ، أما بخصوص قيمته الاستعمالية فهذه ليس لها سوى وجود فى عالم الفكر تمثله سلسلة التعميرات عن القيمة النسبية حيث تقف وجهاً لوجه إزاء كافة السلع الأخرى ، ومجموع هذه الفوائد يكون مختلف فوائدها الذهب . هذه الأشكال المتناقضة للسلع هى الأشكال الحقيقية التى تتحرك فيها عملية التبادل .

لنصحب الآن صاحب سلعة ما وليكن صديقنا القديم غزال التيل إلى السوق . فلياردات العشرون ذات سعر محدود قدره جنيهان ، فهو يستبدلها بالجنيهين ثم يتنازل عنها مقابل الحصول على إنجىل بنفس الثمن . فالتيل الذى يبدو فى نظره مجرد سلعة إنما يتقله من حيازته مقابل الذهب الذى هو شكل قيمة التيل ، ثم يتنازل عن ذلك الشكل مقابل سلعة أخرى هى الإنجىل الذى سيدخل منزله كشيء ذى منفعة ويكون موضع تقديس الأسرة . فيصبح التبادل حقيقة واقعة بواسطة تحويلين ذوى طابع متناقض وإن كان كل منهما يكمل الآخر ، وهما تحويل السلعة إلى نقود ثم إعادة تحويل النقود إلى سلعة وكلاهما عمليتان متميزتان

يقوم بهما الغزال^(١) : البيع وهو استبدال السلعة بنقود ، والشراء وهو استبدال النقود بسلعة ، والرابطة بين العاملين هي البيع بقصد الشراء ، والنتيجة التي تترتب على هذه العملية من وجهة نظر الغزال هي أنه بدلا من أن يكون مالكا للتيل يصبح مالكا للانجيل وبدلا من السلعة الأصلية فإنه يملك سلعة أخرى لها نفس القيمة ولكنها ذات منفعة مختلفة . وبنفس هذه الطريقة يحصل على وسائل العيش والانتاج الأخرى . ومن وجهة نظره لا تؤدي العملية كلها إلى أكثر من تبادل ثمرة عمله بثمرة عمل شخص آخر ، أى أن العملية كلها عبارة عن تبادل منتجات العمل . فتبادل السلع إذن مصحوب بالتغيرات الآتية في شكلها :

سلعة — نقود — سلعة

س — ن — س

فنتيجة العملية كلها فيما يختص بالأشياء ذاتها عبارة عن استبدال سلعة بأخرى أو تداول عمل اجتماعي ذي شكل مادي ، فإذا تحققت هذه النتيجة انتهت العملية .

س — ن . التحول الأول للمعاملة : البيع

يجعل التقسيم الاجتماعي للعمل عمل صاحب السلعة ذا جانب واحد بينما تكون حاجاته متعددة النواحي ، وهذا بالضبط السبب الذي يجعل منتج عمله غير ذي فائدة له إلا بصفته قيمة تبادلية ، ولكن هذا المنتج لا يكتسب الخواص التي تجعل منه معادلا يلقي الاعتراف العام به من قبل المجتمع إلا إذا حولناه إلى نقود وهذه النقود في جيب شخص آخر . ولكي نخرجها منه يجب أن تمثل السلعة قيمة استعمالية بالنسبة إلى صاحب النقود وهذا لا سيبل إلى حدوثه إلا إذا كان العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة من نوع مفيد للمجتمع أو كان نوعاً هو فرع من فروع ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل . ولكن تقسيم العمل جهاز إنتاجي نما وتطور بصورة تلقائية ، ونما ولا يزال ينمو من وراء ظهور المنتجين دون أن يدروا بذلك . فالسلعة التي يراد استبدالها قد تكون منتج نوع جديد من العمل يشبع مطالب جديدة أو يخلق نفسه

(١) كما يقول Heraclitus عن النار - تتحول النار الى كافة الأشياء . وجميع الأشياء تتحول الى نار - وكما تحول النقود الى ذهب كذلك يحول الذهب الى نقود ، . هذه القطعة من : Plutarch's Moralia, of the Word "Eti" engraven over the Gate of Apollo's Temple at Delphi, Cap. 8. وقد اقتبسها لاسال (Die Philosophie Herakleitos des Dunkein) برلين ١٨٥٨ ط ص ٢٢٢ وقد علق عليها في حاشية (ص ٢٢٤) وهناك أعلن خطأ أو النقود ليست سوى رمز أو علامة للقيمة .

مطالب جديدة . وقد يحدث أن عملية معينة كانت بالأمس إحدى عمليات كثيرة يضطلع بها منتج عمل سلعة معلومة تصبح اليوم فرعاً من العدل مستقلاً وتبعث بمنتجاتها غير الكامل إلى السوق بصفته سلعة مستقلة ، وقد تكون الظروف ملاءمة أو غير ملاءمة لمثل هذا الانفصال . ففتح العملية قد يشبع اليوم حاجة اجتماعية ، وغداً قد يحل محل السلعة منتج آخر مناسب لحولاً كلياً أو جزئياً . وعلاوة على هذا فبرغم أن عمل الغزال قد يكون فرعاً من ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل فإن هذه الحقيقة لا تكفي لضمان فائدة ما أنتجه وهو العشرون ياردة من التيل . فإذا حدث أن تمكن الغزالون المنافسون من إشباع حاجة الجماعة إلى التيل وهذه الحاجة مثل أى حاجة أخرى لها حدودها ، صار لإنتاج صاحبنا شيئاً يفرض عن الحاجة ولا فائدة منه ، وصاحبنا بطبيعة الحال لا يتوجه إلى السوق بقصد إهداء ما لديه . ولكن لنفرض أن منتج عمله له فعلاً قيمة استعمالية ويحتدب النقود ، هنا يبدو السؤال التالي : كم من النقود يحتدب ؟ لا مرأى أن الجواب متوقع من ثمن السلعة أى الشيء الذى يمثل حجم قيمتها ، وهنا تغفل أخطاء فى الحساب ذاتية بحثة يقع فيها الغزال ولكن هذه الأخطاء تصحح فوراً فى السوق . إن المفروض أنه بذل فى عمل المنتج ذلك القدر المتوسط من وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج ياردة من التيل وهذه حقيقة يحاول أصحاب النقود إثباتها عن طريق الأثمان التى يعرضها منافسو صديقنا الغزال ، ومن سوء حظهم أن الغزالين ليس عددهم قليلاً كما أنهم غير متباعدين بعضهم عن بعض . وأخيراً لنفرض أن كل قطعة من التيل بالسوق لا تحتوى على مقدار من وقت العمل أكبر مما يقره أو يتطلبه المجتمع ، وبرغم هذا فإن مجموع هذه القطع كلها قد يكون فيها قدر من العمل بذل من غير ماضورة . فإذا عجز السوق عن استيعاب كل المقدار المعروض بالسعر العادى وهو شلنننن للياردة فهذا دليل على أن كمية أكبر من اللازم من مجموع عمل الجماعة قد بذلت فى إنتاج التيل ، والنتيجة المترتبة على ذلك مماثلة للنتيجة الحادثة فيما لو أن كل غزال على حدة قد استغرق فى إنتاج سلعة قدرها من وقت العمل الاجتماعى أكثر مما هو ضرورى . وهذه حالة ينطبق عليها المثل الألمانى وأما وقد قبض عليهم جميعاً وجب شتمهم جميعاً . لأن التيل الموجود كله بالسوق يعامل كأنه سلعة واحدة فى التجارة وكل قطعة فيه عبارة عن جزء مما تكون منه هذه السلعة الكلية . وفى الحقيقة ما قيمة كل ياردة على حدة إلا ذلك الشكل ذو الطابع المادى من ذلك المقدار المحدود الذى عينه المجتمع من العمل الإنسانى المتجانس .

هكذا ترى أن بين السلع والنقود مودة وحباً ، ولكن طريق الحب الصادق وعر غير ممدد ، والتقسيم السكى للعمل شأنه كالتقسيم السكىفى أو النوعى ، نما وتطور بصورة تلقائية عرضية .

وعلي ذلك لا يلبث أصحاب السلع أن يكشفوا أن تقسيم العمل هذا والذي يجعل منهم منتجين كل منهم مستقل عن الآخر ، يعمل في الوقت ذاته على تحرير عملية الإنتاج الاجتماعية وعلاقات المنتجين داخل هذه العملية من كل اعتماد على إرادة هؤلاء المنتجين ، كما أنهم يدركون أن ما يبدو من اعتماد كل فرد على الآخر يكمله نظام من الاعتماد العام المتبادل عن طريق المنتجات أو بواسطتها .

إن تقسيم العمل يحول منتج العمل إلى سلعة وبذا يجعل تحويلها بعد ذلك إلى نقود أمراً لازماً ، وفي الوقت نفسه وبفضل تقسيم العمل يصبح من الصدف أن يتم هذا التحول بنجاح ، وهنا لا يعنينا سوى هذه الظاهرة بشكلها العام وعلى ذلك نفترض حدوث العملية بطريقة عادية . فإذا حدث هذا ، وإذا لم تكن السلعة قابلة للبيع مطلقاً ، حدث التغيير المرغوب في الشكل وإن كان الثمن الذي يتحقق أعلى أو أدنى من القيمة .

إن البائع يستبدل بالذهب سلعته والمشتري يستبدل بالسلعة ذهباً . والحقيقة التي تواجهنا الآن أن السلعة والذهب أى ٣٠ ياردة وجنيهان ، قد تم التبادل بينهما أى اتقاهما من يد إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . ولكن بماذا أبدلنا السلعة ؟ لقد استبدلناها بالشكل الذي اتخذته قيمتها أى بالمعادل العام . وبماذا أبدلنا الذهب ؟ أبدلناه بشكل مخصوص من قيمته الاستعمالية . ولماذا يواجه الذهب التيل على شكل نقود ؟ لأن ثمن التيل أى جنيهين وهو مقياسه بالنقود قد جعل علاقة بين التيل والذهب بوصف الأخير نقوداً . فالسلعة تنزع عن ذاتها مظهرها الطبيعي الأصلي حينما تنقل إلى يد أخرى أى في اللحظة التي تجتذب قيمتها الاستعمالية الذهب الموجود من قبل في الثمن حسب تفكيرنا . فتحقيق سعر السلعة أو شكل قيمتها الفكرى عبارة - في هذه الحالة - عن تحقيق القيمة الاستعمالية الفكرية للنقود ، وكذلك فإن تحويل السلعة إلى نقود هو تحويل النقود في الوقت ذاته إلى سلعة . فالعملية التي تبدو في ظاهرها واحدة عملية مزدوجة تكون في نظر مالك السلعة بيعاً ومن وجهة نظر صاحب النقود شراء . وبعبارة أخرى البيع هو الشراء أى أن س - ن هي كذلك ن - س (١) .

إلى هنا كانت العلاقة الاقتصادية الوحيدة التي درسناها بين الناس هي العلاقة القائمة بين ملاك سلع يختص كل منهم نفسه بمنتج عمل الغير لقاء التنازل عما أنتجه . وعلى ذلك إذا شاء صاحب

(١) « كل بيع شراء » ، Quesnay, Dialogues sur le commerce et les travaux des artisans, Daire's edition, Paris, 1846, p. 170.

ويقول نفس المؤلف في كتابه Maximes Générales « البيع هو الشراء » .

سلعة لقاء صاحب النقود فإنه يفعل ذلك لسببين: إما لأن منتج عمله قد وهبته الطبيعة الشكل النقدي أى أن هذا المنتج جوهر النقود أو الذهب الخ ، وإما لأن ثمرة عمله قد نزعَت عن نفسها شكلها الأصلي بوصف كونها شيئاً نافعاً . ولكي يتسنى للذهب أن يلعب دور النقود وجب أن يدخل السوق من إحدى النقط المختلفة وهذه نجدُها عند مصدر إنتاج ذلك المعدن حيث يقايضون الذهب بصفته ثمرة مباشرة للعمل بثمره أخرى ذات قيمة متساوية ، ومن تلك اللحظة يمثل الذهب الثمن الذي تحقّقه السلعة (١) .

وبغض النظر عن استبدال الذهب في مكان الإنتاج بسلعة أخرى فإنه ، مهما كانت اليد التي تحوزه ، عبارة عن الشكل الذي تحولت إليه سلعة نقل صاحبها ملكيتها إلى جهة أخرى . وعلى ذلك فالذهب نتيجة بيع أو ثمرة التحويل الأول (س - ن - ٢) .

وقد رأينا أن الذهب أصبح مقياساً للقيمة لأننا نقومُ بواسطته كافة السلع الأخرى وبذا نجعل منه صورة لقيمتها ، ثم أصبح نقوداً حقيقية عند انتقال ملكية السلع وبدا صار الصورة المجسمة لقيمتها . وعند ما تتخذ السلع هذا الشكل النقدي فإنها تنزع عن نفسها كل أثر لقيمتها الإستعمالية الطبيعية ، ولذلك النوع المخصوص من العمل الذي تعزو إليه وجودها . وهي تفعل ذلك كي تحول نفسها إلى تلك الصورة الموحدة التي يقرها المجتمع للعمل الإنساني المتجانس . حين تنظر إلى قطعة من النقود لا نستطيع القول بأى شيء أبدلت لأن السلع تبدو متشابهة في ظل ذلك الشكل النقدي ، ولهذا قد تكون النقود قاذورات ولو أن القاذورات ليست نقوداً . لنفرض أن القطعتين الذهبيتين اللتين تنازل بسببهما الغزال عن تيله هما الشكل الذي تحول إليه ربع من القمح . وبيع التيل س - ن في نفس الوقت شراؤه ن - س ، ولكن البيع هو العمل الأول في عملية تنتهي بعمل طبيعته متناقضة له وهو شراء الإنجبل . ومن جهة أخرى يضع شراء التيل حداً لحركة بدأت بعملية مضادة وهي بيع القمح ، وعلى ذلك فإن « تيل — نقود » عبارة أيضاً عن « نقود — تيل » وهو المظهر الأخير من حركة أخرى « قمح — نقود — تيل » . فالتحول الأول لسلعة ما وهو تحويلها من سلعة إلى نقود هو كذلك التحول الثاني لسلعة أخرى أى تحويلها من نقود إلى سلعة (٣) .

(١) والطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها دفع ثمن أية سلعة تكون بواسطة ثمن سلعة أخرى .

Mercier de la Rivière : L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques, Daire's edition p, 554.

(٢) لكي يحصل على هذه النقود لا بد أن يكون قد باع شيئاً (شرح ص ٥٤٣) .

(٣) كما لاحظنا من قبل فإن المنتج العلي للذهب أو الفضة استثناء للفائدة العامة ، فهو يبادل منتجه مباشرة

بسلعة أخرى بدون أن يكون قد باعه أولاً .

هـ - س (التحول التالى أو الخاصى للسلعة) : الشراء

نظرا لأن النقود هى الشكل الذى تحولت إليه كافة السلع الأخرى ، ونظرا لأنها ثمرة النقل العام للسلع ، لهذا فإنها ذاتها قابلة للنقل دون الخضوع لأية قيود . وهى تقرأ الأثمان جميعها طرداً بمعنى أنها تعكس صورتها أو تترأى فى أجسام جميع السلع الأخرى التى هى عبارة عن المادة المطروعة التى تسهل تحول النقود إلى السلعة . والأثمان فى نفس الوقت تعين الحدود المفروضة على قابلية النقود للتحول وذلك بالإشارة إلى كميتها . وبما أن كل سلعة حين تحولها إلى نقود تحتفى من حيث كونها سلعة ، لهذا يستحيل علينا عند النظر إلى النقود أن نقول كيف انتقلت إلى يد صاحبها أو نعرف ما تحول إليها ، ولهذا قال الرومان وليس للنقود رائحة ، مهما كان أصلها ومنشؤها . إن النقود إذ تمثل السلعة المبيعة ، فإنها من جهة أخرى تمثل السلع التى يجوز شراؤها (١) .

إن الدورة « ن - س » أى الشراء عبارة عن الدورة « س - ن » وهى البيع وذلك فى الوقت نفسه ، ولهذا فالتحول الأخير لسلعة ما هو فى ذات الوقت التحول الأول لسلعة أخرى . فبالنسبة لصاحبنا الغزال تنهى دورة حياة سلعته بالإنجيل الذى حول الجنين إليه . ولنفرض أن بائع الإنجيل أنفق هذين الجنين فى شراء البراندى ، فهنا نجد أن الدورة « ن - س » التى تمثل المظهر الختامى من العملية س - ن - س (تيل - نقود - إنجيل) هى كذلك « س - ن » أى المظهر الأول فى العملية س - ن - س (إنجيل - نقود - براندى) . ولما كان منتج السلع ليس لديه إلا هذه السلعة يعرضها فإنه غالباً ما يبيعها بمقادير كبيرة جداً ، ولكن تعدد أشكال حاجياته يضطره إلى تقسيم الثمن الذى حققه أو مبلغ النقود الذى حصل عليه وذلك بإنفاقه فى مشتريات كثيرة مختلفة . وعلى ذلك فالبيع يودى إلى شراء أدوات مختلفة كثيرة ، أى أن التحول النهائى لسلعة ما عبارة عن مجموع التحولات الأولى لسلع أخرى مختلفة .

ولننظر الآن إلى التحول السكامل لسلعة ما ولتكن التيل مثلا . فأون شىء نلاحظه أن هذا التحول مكون من حركتين متضادتين تكمل كل منهما الأخرى وهما س - ن ، ن - س .

(١) إذا كانت النقود فى أيدينا تمثل الأشياء التى قد نريد شراؤها ، فاتها تمثل كذلك الأشياء التى بعتها لدى

نحصل على هذه النقود ، ، . . . Mercier de la Rivière, op. cit., p. 586.

هذان التحولان المتقابلان يبان بواسطة عمليتين اجتماعيتين متقابلتين يقوم بهما مالك السلعة وينعكسان في التباين القائم بين الطابعين الاقتصاديين للعمليتين . هذا المالك للسلعة بائع بحكم أنه يقوم بالبيع ، ومشتري من حيث أنه يقوم بالشراء . ولكن كما أنه في حالة كل تحول للسلعة يوجد شكلاها وهما شكل السلعة والشكل النقدي في نفس الوقت وإن كانا في قطبين متضادين فكذلك كل مالك سلعة كأنه بائع يواجهه مشتري ومشتري يقف إزاءه بائع . وكما أن نفس السلعة الواحدة تمر في تحولين متضادين كذلك ياحب صاحب السلعة دورى البائع والمشتري على التوالي . وهذان الدوران لا يتخذان بصفة دائمة ولكنها يعاقبان بالدور بالأشخاص المختلفين الذين يشتغلون في تداول السلع .

والتحول الكامل للسلعة يفترض مقدماً في أبسط أشكاله وجود أربعة أطراف وثلاثة أشخاص في هذه المسرحية . ففي أول الأمر نجد السلعة في مواجهة نقوداً بوصفها الشكل الدال على قيمة السلعة وهى النقود التى فى جيب شخص آخر ولها حقيقة مادية محسوسة ، وعلى ذلك فالملك السلعة يواجهه مالك النقود . وحالما تتحول السلعة إلى نقود تصبح الأخيرة الشكل المعادل المؤقت للسلعة الذى توجد قيمته الاستيعالية أو ضواه فى أجسام السلع الأخرى . فالنقود وهى هدف التحول الأول تكون فى الوقت نفسه نقطة الابتداء فى التحول الثانى ، وعلى ذلك فالبايع فى العملية الأولى يصير مشترياً فى الثانية حين يواجهه مالك سلع ثالث بصفته بائعاً (١) .

ومظهراً تحول السلع المعكوسان يكونان دورة . ولاشك أن السلعة تظهر هنا فى مظهرين مختلفين . فى البداية لا تكون لها قيمة استيعالية لصاحبها بينما تكون كذلك فى الختام . أما النقود فتظهر أولاً كالصورة التى تمثل قيمة السلعة وبعد ذلك تتحول إلى مجرد شكلها المعادل . وكلا التحولان فى دورة السلعة هما فى ذات الوقت تحولان جزئيان معكوسان لسلعتين مختلفتين . فالتيل يفتح سلسلة تحولاته ، ويتم تحول سلعة أخرى (القمح) . وخلال تحوله الأول أى البيع يلعب التيل هذين الدورين بشخصه ، وبعد ذلك إذ يدخل مظهر الذهب يتم فى نفس الوقت التحول الأول لسلعة ثالثة . وعلى ذلك تتداخل دورة سلعة مابدورات السلع الأخرى . ومجموع هذه العمليات يتكون منه تداول السلع .

(١) « فلدينا اذن أربعة أطراف وثلاثة أشخاص متعاقدون يتدخل أحدهم مرتين » ،

Le Trosne, op. cit., p, 909.

ويختلف تداول السلع عن تبادلها المباشر (المقايضة) من حيث الجوهر والشكل . فالغزال مثلاً استبدل سلعته (التيل) بسلعة آخر وهى الإنجيل . ولكن هذه الظاهرة ليست حقيقية إلا بالنسبة إليه ، ولكن بائع الإنجيل لم تكن لديه فكرة مطلقاً فى أن يبادل إنجيله بالتيل أكثر مما كان الغزال يعرف أن تيله تجرى مبادلتها بالقمح . إن سلعة ب تحمل محل سلعة ا ولكن كلا من ا ، ب لا يتبادلان سلعهما . قد يحدث أن تقع مشتريات بين ا . ب فى نفس الوقت ، ولكن هذه ليست نتيجة مترتبة على العلاقات العامة التى يحدث فيها تداول السلع . إننا نرى هنا كيف يحطم تبادل السلع العوائق الفردية والمحلية التى تصاحب عملية المقايضة ، وكيف يبنى تداول منتجات العمل الإنسانى . ومن جهة أخرى تنمو مجموعة من العلاقات الاجتماعية وهى علاقات تنشأ من تلقاء ذاتها . فالغزال يبيع ما لديه من التيل لأن الفلاح باع القمح ، ومالك الإنجيل يبيعه لأن الغزال باع التيل ، وصاحب الخمر يبيع ما عنده لأن صاحب الإنجيل قد باعه فعلاً ، وهكذا . ونتيجة لهذا وبخلاف المقايضة المباشرة لا تنتهى عملية التداول بمجرد انتقال القيم الإستيعالية من مكان لآخر أو من يد إلى أخرى ، ولا تختفى النقود لأنها تخرج نهائياً من سلسلة تحولات سلعة معينة ، بل إنها تدفع باستمرار إلى ميادين من التداول تخليها السلع الأخرى . فمثلاً فى التحول الكامل للتيل (تيل — نقود — إنجيل) يخرج التيل من التداول وتحل النقود محله ، ثم يخرج الإنجيل وتحل مكانه النقود . فحينئذ تحل سلعة محل أخرى فإن السلعة النقدية تبقى فى أيدى شخص ثالث (١) .

وليس أسخف من رأى الذى يذهب إلى أنه لما كان كل بيع شراء وكل شراء بيعاً فإن تداول السلع يتضمن توازناً بين المشتريات والمبيعات . إذا كان المراد تساوى عدد كل من المشتريات والمبيعات الفعلية لكان هذا لغوآ ، ولكن المراد من القول أن كل بائع يأتى بالمشتري إلى السوق . إن الشراء والبيع عمل واحد إذا اعتبرناهما علاقة بين شخصين فى قطبين متقابلين وهما صاحباً السلع والنقود . ولكن الشراء والبيع طرفان متقابلان متضادان إذا نظرنا إليهما كأفعال يقوم بها نفس الشخص الواحد . وعلى ذلك فتمائل الشراء والبيع معناه أن السلعة لا نفع فيها إذا لم يتم بيعها وبالتالى شراء صاحب النقود لها ، وذلك عند ما تلقى بها فى عملية التداول . وكذلك معناه أن التبادل - إذا تم بنجاح - عبارة عن مرحلة متميزة فى حياة السلعة . لما كان تحول السلعة الأولى هو فى نفس الوقت شراءً وبيعاً ، فإن هذه العملية الجزئية عملية مستقلة فى الوقت نفسه . فالمشتري السلعة ، وللبائع النقود أى سلعة تحتفظ بقوة

(١) برغم وضوح هذه الظاهرة يفغل أمرها رجال الاقتصاد السياسى وبخاصة دعاة حرية التجارة .

التوجه إلى مضمار التداول في أى وقت بحيث تستطيع العودة إلى السوق عاجلاً أو آجلاً . إن المرء لا يستطيع البيع إلا إذا قام آخر بالشراء ، ولكن ليس من الضروري أن يشتري فرد في الحال بسبب أنه باع . فالتداول يضع حداً للقيود المختلفة من حيث الزمان والمكان والأشخاص ، والتي تفرضها المقايضة المباشرة ، وهو يفعل ذلك بأن يقسم إلى بيع وشراء التماثل المباشر الذى يوجد فعلاً في حالة المقايضة المباشرة بين التنازل عما ينتجه فرد وبين الحصول على ما ينتجه آخر . وإذا قلنا إن هاتين العمليتين المتقابلتين واللتين تكمل كل منهما الأخرى بينهما وحدة حقيقية ، كان ذلك كقولنا إن وحدتهما الحقيقية تعبر عن نفسها في تباين Antithesis خارجي . إذا عظمت فترة الوقت بين مظهرى التحول الكامل للسلعة ، أى إذا صار الانفصال بين البيع والشراء واضحاً ، نجد أن الوحدة بين الشراء والبيع تفصح عن ذاتها بإحداث أزمة . إن التباين الكامن في السلعة أى التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة ، والتناقض الذى تنطوى عليه الحقيقة القائلة بأن عملاً مادياً معيناً لا تحسب أهميته إلا كعمل مجرد عام ، والتباين بين التمثيل للأشياء بالأشخاص والتمثيل للأشخاص بأشياء - نقول إن مظاهر هذه الميانيات والمتناقضات الكامنة في السلع تتخذ أشكالاً متحركة كاملة التطور والنمو في التعارض الظاهر في تحول السلع . وهذه الأشياء تترتب عليها مجرد إمكانية وقوع الأزمات . هذه الإمكانية لا تصبح حقيقة إلا كاستيجة لسلسلة من علاقات لا وجود لها إذا نظرنا إليها من ناحية تداول السلع البسيط وهي وجهة النظر التى نجحنا الآن (١) .

إن النقود تكتسب وظيفتها من حيث كونها واسطة للتداول وذلك لأنها الأداة التى يتم بواسطتها تداول السلع .

(١) انظر ماسبق لى ابدائه من ملاحظات عن جيمس مل وذلك فى كتابى ،، نقد الاقتصاد الميائى ص ٧٤ — ٧٦ ،، وفى هذا الصدد أشير الى نقطتين تميز بها أساليب الاقتصاد الذى يحارل القياس المبررات والمعاذير . فأولاً لدينا تشبيه تداول السلع بمقايضتها المباشرة وهرتشبيه يتم بمجرد اغفال الاختلافات والفوارق . وثانياً أمامنا محاولة تفسير المتناقضات التى تنطوى عليها طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهذا العمل يتخذ شكل محاولة لرد العلاقات القائمة بين الأشخاص المشتغلين فى ذلك الانتاج الى العلاقات البسيطة الناشئة عن تداول السلع . ان انتاج السلع وتداولها ظاهر تان تنتميان الى أشد أساليب الانتاج اختلافاً وتبايناً ، وان كانا ينتميان اليها بدرجات متفاوتة . واذا كانا نعلم أ أكثر من نواحى التداول العامة المشتركة بالنسبة الى جميع أساليب الانتاج هذه ، فإن نستطيع أن نعلم شيئاً عن الفوارق النوعية أى الخاصة بين هذه الأساليب ، كما نخرج عن الحكم عليها . ليس من علم كالاقتصاد الميائى يكثرفيه هذا العرض للارء العادية الأولى . ومثال ذلك أن ج . ب . سائ يزهر بنغمه كحجة فى موضوع الأزمات لأنه يعرف أن السلعة منتج !

(ب) تداول النقود

إن الصيغة (س - ن - س) التي توضح تغير شكل السلعة وتسبب تداول منتجات العمل المادية تستدعي أن تكون قيمة محدودة على هيئة سلعة نقطة الابتداء في هذه العملية ، كما تستدعي كذلك أن تعود هذه القيمة وهي على شكل سلعة أيضاً إلى نقطة الابتداء هذه . وهذه الحركة التي تجرى فيها السلع عبارة عن دورة ولكن من جهة أخرى نجد أن نفس طبيعة شكل هذه الحركة يستبعد وجود دورة تسيير فيها النقود بالمعنى الدقيق المفهوم من كلمة دورة ، فالنتيجة ليست عودة النقود إلى نقطة الابتداء بل ازدياد ابتعادها عن نقطة ابتدائها . وما دام البائع متمسكاً بثقوده فالسلعة هي المظهر الأول للتحويل أي أنها آتمت فقط نصف دورتها الأول . ولكن حالما يتم العملية ويتبع بيعه بشراء فإن النقود تخرج من أيدي مالكيها من جديد . حقيقة تعود النقود إلى أيدي الغزال إذا باع مقداراً آخر من التيل بعد شرائه الإيجيل ، ولكن لا يرجع هذا إلى تداول العشرين ياردة الأولى الذي ترتب عليه انتقال النقود إلى أيدي بائع الإيجيل ، بل تكرار عملية التداول السلعة أخرى ، وهذه العملية الجديدة تنتمي كسابقتها بنفس النتيجة . وعلى ذلك فالحركة التي يبيعها تداول السلع في النقود تتخذ شكل حركة دائمة بعيدة عن نقطة ابتدائها أو تتخذ مظهر انتقال من يد مالك سلعة إلى يد آخر . هذا الانتقال هو الذي يعبر عنه بحركة النقود أو مجراها وتداولها .

فحركة النقود هي التكرار الدائم الممل لنفس العملية ، والسلعة دائماً في أيدي البائع والنقود تكون دائماً بوصفها أداء للشراء في يد المشتري ، والنقود تقوم بمهمة وسيلة الشراء لأنها تحقق ثمن السلعة الأمر الذي ينقل السلعة من البائع إلى المشتري ، وينقل النقود من المشتري إلى البائع حيث تمر بنفس العملية مع سلعة أخرى .

إن حقيقة كون هذا الشكل المفرد لحركة النقود نتيجة الشكل المزدوج لحركة السلع أمر يخفى على النظر ، ونفس طبيعة تداول السلع يبعث على ظهور شبهة مضاد . إن التحويل الأول للسلعة يبدو للنظر لا على أنه حركة النقود فحسب بل وعلى أنه حركة السلعة كذلك ، أما في التحويل الثاني للسلعة فتبدو لنا الحركة على أنها حركة النقود فقط . وفي النصف الأول من دورة السلعة نجدتها والنقود يحل كل منهما محل الآخر ، وبناء على هذا تخرج السلعة بصفتها

شيئاً ذا منفعة من التداول إلى الاستهلاك^(١) ونجد بدلاً منها شكلها النقدي أي النقود، وبعد ذلك تمر في النصف الثاني من دورتها لا بشكلها الطبيعي بل على هيئة النقود. ودوام الحركة راجع إلى النقود وحدها، ونفس الحركة التي تتكون في حالة السلعة من صفتين متناقضتين تصبح عملية واحدة إذا اعتبرناها حركة النقود أي عملية مستمرة من تغيير مكانها مع سلع جديدة. وعلى ذلك تبدو النتيجة المترتبة على تداول السلع كأنها تمت لاعن طريق تغيير شكل السلع بل بواسطة النقود بوصفها وسيلة (أداة) تداول أي عن طريق عمل يؤدي إلى تداول السلع التي تبدو في الظاهر عديمة الحركة وينقلها من أيد لا تكون فيها قيماً استعمالية إلى أخرى تكون فيها، وكذلك وذلك في اتجاه معارض دائماً لاتجاه النقود. والأخيرة تسحب السلع على الدوام من التداول لتحل محلها وبهذه الطريقة يزداد ابتعادها عن نقطة ابتدائها، وعلى هذا فبرغم أن حركة النقود هي مجرد التعبير عن تداول السلع إلا أن العكس هو الذي يبدو كأنه الحقيقة الواقعة ويظهر كأن تداول السلع هو نتيجة حركة النقود^(٢).

ومن جهة أخرى ليس للنقود إلا وظيفة أداة التداول لأنها الشكل الذي تتجسم فيه قيمة السلع. وبناء على ذلك فإن حركتها بوصفها أداة تداول ليست في الواقع سوى حركة السلع في شكل متغير، وإذن فلا بد أن تنعكس هذه الحقيقة في حركة (تداول) النقود، هذا التغيير المزدوج في شكل السلعة ينعكس في كون النقود تغير مكانها مرتين خلال عملية التحول الكامل للسلعة. ومثال ذلك أن التيل يتغير من شكل السلعة إلى الشكل النقدي، فالطرف الأخير في تحويله الأول (س — ن) يصبح الطرف الأول في تحوله الأخير (ن — س) أي حينما يتغير إلى إنجيل، ولكن كلا من هذين التغيرين يسببه تبادل بين مكان السلع والنقود. فقطعة النقود غيرت مكانها مع التيل في العمل الأول ومع الإنجيل في الثاني، فالتحول الأول يضعها في جيب الغزال والثاني يخرجها منه. أما إذا كانت السلعة تمر في مظهر واحد من التحول أي أنه إذا كانت هناك مبيعات فقط أو مشتريات فقط — فإن قطعة النقود تغير مكانها مرة واحدة، وتغيرها الثاني يطابق أو يعبر عن التحول الثاني للسلعة أي تحويلها من جديد إلى

(١) وحتى حين تباع السلعة وتباع من جديد وتباع كذلك ثانياً (وهي ظاهرة لا وجود لها بالنسبة لنا هنا الآن) ففي البيع الجديد الأخير تخرج السلعة من مجال التداول وتدخل مجال الاستهلاك لتزدي هناك أهمية وسيلة للعيش أو أداة إنتاج.

(٢) ،، ليس للنقود من حركة سوى التي تطبقها بها المنتجات ،،

سلعة يراد بها منفعة — ومن الطبيعي أن ينطبق هذا كله على التداول البسيط للسلع وهو الشكل الذي نبخسه الآن .

إن كل سلعة حين تدخل حيز التداول لأول مرة وتعرض لأول تغيير في الشكل إنما تفعل هذا كي تخرج من هذا المجال لتحل محلها سلعة أخرى . وعلى النقيض من هذا فإن النقود بصفتها وسيلة التداول تظل دائماً داخل نطاق التداول وتتحرك فيه . وهنا يعرض لنا السؤال : كم من النقود يمتص مجال التداول هذا على الدوام ؟ إذا ضربنا المثل ببلد معين رأينا أنه في كل يوم وفي نفس الوقت ولكن في مجال مختلفة تحدث تحولات ذات جانب واحد أو بعبارة أخرى تتم عمليات عدة من البيع والشراء ، وقبل أن يتم بيع السلع فإنها تعادل بواسطة أثمانها أى تجعل معادلة لمقادير خيالية من النقود . ونظراً لأنه في التداول تقف النقود والسلع وجهاً لوجه إحداهما في القطب الموجب وهو الشراء والأخرى في القطب السالب وهو البيع ، يتضح أن مبلغ وسائل التداول اللازمة يعينه مقدماً مجموع أثمان هذه السلع . والواقع أن النقود تمثل مقدار أو مجموع الذهب (أى مادة النقود) الذى يجرى التعبير عنه فى الفسكرو بواسطة مجموع أثمان السلع ، ومن هنا يتضح تساوى هذين المجموعين . ونعلم أنه مع ثبات قيم السلع تتغير أثمانها بالارتفاع والانخفاض تبعاً لقيمة الذهب وبنفس النسبة .

فإذا حدث بسبب ارتفاع أو هبوط قيمة الذهب أن ارتفع أو هبط مجموع أثمان السلع وجب أن ترتفع أو تنخفض كمية النقود المتداولة وهذا التغيير فى كمية النقود المتداولة سببه أن النقود مقياس للقيمة . فأولا يتغير ثمن السلع عكسياً مثل قيمة النقود ، وبعدئذ تتغير كمية واسطة التداول مباشرة كثمن السلع . ويحدث نفس الأمر تماماً إذا تصادف مثلاً - بدلاً من انخفاض قيمة الذهب أن حلت الفضة محل الذهب كقياس للقيمة ، أو حدث بدلاً من ارتفاع قيمة الفضة أن طرد الذهب الفضة كقياس للقيمة وحل محلها .

ففى الحالة الأولى تزيد كمية الفضة المتداولة عما كانت عليه كمية الذهب المتداولة من قبل وفى الحالة الثانية تقل كمية الذهب عما كانت عليه كمية الفضة قبلاً . وفى كل من الحالتين تتغير قيمة مادة النقود أى قيمة السلعة التى تستخدم مقياساً للقيمة وأثمان السلع المقومة بالنقود وكمية النقود المتداولة التى وظيفتها تحقيق هذه الأثمان . وقد رأينا أن المجال الذى يتم فيه تداول السلع له فتحة ينفذ خلالها الذهب (أو الفضة مادة النقود مهما كان نوعها) ويدخل كسلعة ذات قيمة معلومة . وقبل أن تقوم النقود بوظائفها كقياس للقيمة أى قبل أن تتحدد

الأثمان تكون قيمة مادة النقود قد تحددت . فإذا حدث مثلاً أن قيمة مقياس القيمة ذاتها هبطت بدا هذا أولاً بواسطة تغيير في أثمان السلع التي تجرى مبادلتها مباشرة مع المعادن النفيسة في مكان إنتاج هذه ، وإن الجانب الأكبر من السلع الأخرى يظل مدى وقت طويل (وبخاصة في مراحل المجتمع البورجوازي الناقصة النمو) يقدر بواسطة القيمة القديمة المهمة لمقياس القيمة — وهي قيمة صارت خيالية . وبرغم هذا تؤثر كل سلعة في الأخرى عن طريق ما بينها من علاقة القيمة بحيث أن أثمانها مقدره بالذهب أو الفضة ترد إلى النسب التي تتفق مع قيمتها النسبية — أي حتى يحدث في النهاية أن قيم كافة السلع تقدر بعبارات من القيمة الجديدة للمعدن الذي يقوم بمهمة النقود . وعملية التعويض هذه تصحبها زيادة مستمرة في مقدار المعادن النفيسة وهي زيادة ناشئة عن تدفق هذه المعادن لتحل محل السلع التي استبدلت بها مباشرة عند المكان الذي يستخرج منه الذهب والفضة . وعلى ذلك فيقدر ما تكتسب السلع بوجه عام أسعارها الحقيقية ويقدر ما تصبح قيمتها مقدره وفق هذه القيمة الجديدة المنخفضة والمتضائلة للمعادن النفيسة ، فكذلك بنفس النسبة تتوافر كمية المعدن اللازم لتحقيق هذه الأسعار الجديدة . ولما كشفت موارد جديدة من الذهب والفضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر استنتج بعض الاقتصاديين خطأ أن أثمان السلع قد ارتفعت نتيجة لازدياد كمية الذهب والفضة اللذين يقومان بوظيفة أداة للتداول . وسنفرض فيما يلي أن قيمة الذهب محدودة كما هي فعلاً مؤقتاً في اللحظة التي فيها نقدر قيمة السلعة . فعلى أساس هذا الفرض فإن الذي يعين كمية أداة التداول هو مجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . فإذا علمنا ثمن كل سلعة رأينا أن مجموع أثمان السلع يتوقف على مقدار السلع المتداولة . ولتوضيح الأمر نضرب المثال الآتي : إذا كان ربع من القمح يساوي ٢ جنيه فإن ١٠٠ ربع = ٢٠٠ جنيه و ٢٠٠ ربع = ٤٠٠ جنيه وهكذا ، وعلى ذلك فكمية النقود التي تستبدل بالقمح حين يباع يجب أن تزيد مع ازدياد كميته وإذا ظلت كمية السلع ثابتة فإن كمية النقود المتداولة تختلف حسب تقلبات أثمان هذه السلع فهي تزيد أو تنقص لأن مجموع الأثمان يزيد أو ينقص تبعاً لتغير الثمن . وللوصول إلى هذه النتيجة ليس من الضروري أن ترتفع أثمان كافة السلع أو تهبط في نفس الوقت . فالارتفاع أو الهبوط في أثمان عدد من السلع الرئيسية كاف لأن يزيد أو ينقص مجموع أثمان السلع التي في التداول وبذا يزيد أو ينقص مقدار النقود المتداولة . وسواء كان التغيير في الأثمان مطابقاً للتغيير الفعلي في قيم السلع ، وسواء كان نتيجة مجرد تقلبات في سعر السوق ، فإن التأثير الواقع على أداة التداول يظل واحداً . لنفرض أن السلع الآتية تباع أو تحول جزئياً في نفس الوقت في أماكن مختلفة ، وهذه

السلع هي ربيع من القمح ، ٢٠ ياردة من التيل ، إنجيل ، ٤ جالونات من البراندى . فإذا كان ثمن كل سلعة جنينين ومجموع الأثمان التي يجب تحقيقها ٨ جنيه ترتب على ذلك ضرورة وجود ٨ جنيه نقداً فى التداول . ومن جهة أخرى إذا كانت هذه السلع ذاتها حلقات فى سلسلة من مجموعة تحولات كالتى سبق لنا بحثها فى مثل هذه السلسلة ربيع من القمح - ٢ جنيه - ٢٠ ياردة من التيل - ٢ جنيه - إنجيل - ٢ جنيه - ٤ جالونات من البراندى - ٢ جنيه ، نجد أن مبلغاً واحداً قدره ٢ جنيه يودى إلى تداول السلع المختلفة بنظام متتالى بحيث يمكنها أن تحقق أثمانها بالتوالى ولكنة يحقق بوجه عام مجموع الأثمان البالغ ٨ جنيه وفى النهاية يجد الجنينان مؤثلاًهما فى جيب صانع البراندى ، وعلى هذا يقوم مبلغ الجنينين بأربع حركات . إن ما تقوم به نفس القطع النقدية من تغيير مكانها يمثل التغيير المزدوج لشكل السلع أى حركتها خلال مرحلتين متضادتين من مراحل التداول ، كما أنه يمثل تشابك أو تداخل تحولات السلع المختلفة (١) . هذان المظهران المتقابلان اللذان يكمل كل منهما الآخر وتمر بهما العملية ينبغى أن يحدثا الواحد بعد الآخر ولا يمكن أن يقعا فى نفس الوقت الواحد ، ونتيجة لهذا تقاس سرعة دوران النقود بعدد الحركات التى تؤديها قطعة نقدية معلومة فى زمن معلوم . لنفرض أن عملية تداول السلع الأربع المذكورة آنفاً تستغرق يوماً ، ومجموع الأثمان التى يجب تحقيقها فى اليوم ٨ جنيه ، وعدد حركات قطعتى النقود أربعة وكمية النقود المتداولة ٢ جنيه . وحينئذ فى فترة معلومة من الوقت أثناء عملية التداول تكون كمية النقود التى تستعمل كأداة تداول مساوية لمجموع أثمان السلع مقسوماً على عدد الحركات التى تقوم بها قطع نقدية من مقياس واحد . وهذا القانون صحيح بوجه عام .

إن عملية التداول فى بلد معلوم خلال وقت معلوم تتكون من عدد من التحولات الجزئية المنعزلة التى تحدث فى وقت واحد ، أى من مبيعات هى فى الوقت ذاته مشتريات وفيها تغير قطع النقود مكانها مرة واحدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذه العملية تتكون كذلك من عدد من سلاسل متمايزة من التحولات وهى مكونة من عدد أكبر أو أصغر من الحلقات وتسير جنباً إلى جنب أو يتحد بعضها مع بعض ، وفى كل من هذه السلاسل تتحرك قطعة النقود عدة مرات يزيد عددها أو يقل حسب الظروف . فإذا عرفنا العدد الكلى لحركات القطع

(١) ان المنتجات هى التى تدفع النقود الى الحركة ويجعلها تنتقل من يد الى أخرى ... ويمكن لسرعة حركتها أن تعوض النقص فى كيتها . وإذا دعا الأمر فانها تعر من يد الى أخرى دون أن تتوقف لحظة واحدة .

المتداولة ذات المقياس الواحد أمكننا الوصول إلى متوسط عدد الحركات لكل قطعة نقدية من ذلك المقياس أو سرعة دوران النقود . وكمية النقود التي يلقى بها في التداول كل يوم يعينها مجموع أثمان كاية السلع المتداولة في نفس الوقت جنباً إلى جنب . ولكن بمجرد أن تحل النقود في التداول تصبح كل منها مشغولة عند الأخرى ، فإذا زادت سرعة إحداها قلت سرعة الأخرى أو خرجت من مجال التداول لأن التداول لا يمتص أو يستوعب سوى تلك الكمية من الذهب التي إذا ضربناها في متوسط عدد حركات النطقة النقدية الواحدة تصبح مساوية لمجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . وعلى هذا إذا زاد عدد حركات النقطع النقدية نقصت كمية أداة التداول، وإذا قل عدد الحركات زادت كمية أداة التداول . وما دامت النقود التي تستطيع أداء وظيفة أداة التداول معلومة حين يكون متوسط سرعة الدوران معلوماً فعلى ذلك يكفي أن تلقى في مجال التداول بكمية محدودة من أوراق النقد من فئة الجنيه لكي تطرد من التداول عدداً مساوياً لها من الجنيهات الذهبية Sovereigns وهي حيلة يعرفها كائناً الصيرفيين .

وكما أن دورة النقود بوجه عام تعكس عملية تداول السلع ، فكذلك تعكس لنا سرعة الدوران صورة السرعة التي تغير بها السلع من شكلها ، وتعكس لنا كيف يحدث التداخل المتصل بين سلسلة من التحولات وأخرى . وكيف يتم التبادل الاجتماعي السريع للمادة ، وكيف تختفي السلع سراعاً من التداول وتحل محلها سلع أخرى بسرعة ماثلة . ففي الإسراع بدوران النقود تترامى لنا الوحدة المناسبة للظواهر المقابلة المكمل بعضه بعضاً أي تحول قيمة استعمالية إلى قيمة وتحويل قيمة من جديد إلى قيمة استعمالية — ومعنى هذا أنه تترامى لنا عمليات البيع والشراء . ومن جهة أخرى إذا أبطأ دوران النقود تترامى لنا كيف تتفكك هذه العمليات وكيف تتجه حركة كل منها إلى الاستقلال عن حركة الأخرى ، وكيف يحدث الركود في تغييرات الشكل وبالتالي في الطريقة التي يتم بها التداخل المتبادل الاجتماعي بين السلع . وبالطبع ليس في استطاعتنا حين ندرس التداول أن نتحقق من كيفية نشوء هذا الركود ولكننا نعلم فقط من هذه الدراسة بوجود ذلك الركود . ولكن عامة الناس تلاحظ أنه حين يبطئ دوران النقود تقل حدوث ظهورها واختفائها في كافة الأطراف التي في مجرى التداول ولهذا فإنهم إزاء هذا الذي يلاحظونه يميلون إلى الظن بأن هذا الإبطاء مرجعه نقص في كمية أداة التداول^(١) .

(١) لما كانت النقود المقياس المشترك للشراء والبيع فإن كل امرئ لديه شيء يبيعه ولا يجد الفائدين يظن أن السبب في عدم تصريف بضائمه راجع إلى نقص النقود في البلد ، ولهذا يتعالى الصراخ المشترك من جانب

وعلى ذلك فالكمية السكلية من النقود التي تقوم بوظيفة أداة التداول خلال فترة معلومة من الوقت يعينها من جهة مجموع أثمان السلع التي في التداول ، ومن جهة أخرى تعينها السرعة التي تتوالى بها المظاهر المتقابلة في عملية التداول . فعلى هذه السرعة يتوقف مقدار ذلك الجزء من مجموع الأثمان السكلى وهو الجزء الذى يمكن لكل قطعة نقدية أن تحققه . ولكن مجموع أثمان السلع التي في التداول يتوقف على كميتها كما يتوقف على كمية مختلف السلع . هذه العوامل الثلاثة وهى حركة الأثمان ، وكمية السلع التي في التداول ، وسرعة دوران النقود ، قد تختلف فى اتجاهات مختلفة وطبقاً لنسب مختلفة . وبناء على هذا فإن مجموع أثمان السلع التي يجب تحقيقها وبالتالي مبلغ أو مقدار أداة التداول (الذى يتوقف على ذلك المجموع) يجب أن يخضع لتغييرات عدة حسب التأثيرات المتجمعة لهذه العوامل المختلفة هذا وإنى سأعد هنا أن أمثال هذه التغييرات أهم ما فى تاريخ الأثمان .

حينئذ تظل الأثمان ثابتة فقد تزيد كمية أداة التداول نظراً لازدياد كمية السلع التي فى التداول ، أو نظراً لتقص سرعة دوران النقود . أو نظراً لفضل هذين العاملين فى نفس الوقت الواحد . وعلى العكس من هذا قد تهبط كمية أداة التداول بسبب خفض كمية السلع التي فى التداول أو ازدياد سرعة تداولها .

== الخبوع وهذا الصراخ نصب على عدم توافق النقود ، ولكن هذا خفاً كبير . ما الذى يريد دؤلا القوم الذين يعرفون الصوت عاليا فى طلب النقود ؟ . ان الزارع يشكو . . . ويظن أنه اذا زادت كمية النقود فى البلد حصل على ثمن لبعضه . وحينئذ يظهر أن ما يطلبه ليس النقود وانما الثمن لما يملك من قمح وماشية يريد بيعها ، ولكنه لا يستطيع ذلك . ولماذا لا يستطيع أن يحقق ثمن هذه ؟ (١) اما أنه بسبب وجود غلال وماشية كثيرة فى البلد بحيث أن معظم من يأتون الى السوق يريدون البيع بينما القليل منهم راغبون فى الشراء (٢) أو لتقص ما يصدر الى الخارج . أو (٣) . لسبب نقص الاستهلاك كما يحدث حين يدفع العقر الناس الى أن ينفقوا فى بيوتهم أقل مما كانوا ينفقون من قبل ، وعلى ذلك فالذى يؤدى الى تصريف بضائع الفلاح ليس ازدياد النقود النوعية وانما ازالة أحد هذه العوامل الثلاثة وهى التى حقيقة تسبب انحطاط حالة الأسواق . . . والتاجر وصاحب الحانوت يريدان النقود بنفس الطريقة أى أهمما يطلبان منفذاً للبضائع التى يتجران فيها ، ، .

(ان الشعب) ، لا يزيد رعاؤه الا اذا انتقلت الاموال من يد الى أخرى ، ،

Sir Dudley North: Discourses upon Trade, London 1691, pp. 11-15.
وكل آراء Herrenschwand الثاقفة خلاصتها أن المتناقضات الناشئة عن نفس ماهية السلعة والتي تظهر تبعاً لذلك فى تداول السلع يمكن أن نزيلها عن طريق الزيادة فى كمية أداة التداول . ولكن من جهة أخرى اذا كان الوهم السائد فى أذهان الناس يعتبر الركود فى الانتاج والتداول راجعاً الى عدم كفاية أداة التداول ، فهذا يستتبع من جهة أخرى أن الندرة الفعلية فى أداة التداول (الراجعة الى محاولات تشريعية لتنظيم العملة) قد لا تسبب مثل هذا الركود .

وحيث يحدث ارتفاع عام في أثمان السلع فتتقلص كمية أداة التداول دون تغيير إذا كانت كمية السلع التي بالتداول تنقص بنفس النسبة التي تزيد بها أثمانها ، أو إذا كانت الزيادة في سرعة الدوران كمثليتها في ارتفاع الأثمان مع بقاء كمية السلع التي في التداول ثابتة ، وقد تنقص كمية أداة التداول لأن هبوط كمية السلع أسرع من ارتفاع الأثمان أو لأن سرعة الدوران أكبر من سرعة ارتفاع الأثمان .

وحيث يحدث هبوط عام في أثمان السلع تظل كمية أداة التداول دون تغيير حين تكون الزيادة في كمية السلع متناسبة مع الهبوط في أثمانها ، أو حين يكون تناقص سرعة الدوران متناسباً مع الأثمان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تزيد كمية أداة التداول إذا كانت الزيادة في كمية السلع أكبر أو إذا تناقصت سرعة الدوران بدرجة أسرع مما تهبط بها الأثمان . وقد توازن تغييرات العوامل المختلفة بعضها بعضاً بحيث أنه برغم عدم تماثلها باستمرار يظل مجموع الأثمان الواجب تحقيقه وبالتالي مقدار أداة التداول ثابتاً . ولهذا السبب نجد - وبخاصة في فترات طويلة - أن كمية النقود المتداولة في أي بلد تختلف بدرجة أقل مما نتوقعه من مستوى المتوسط الثابت . وذلك بالطبع بصرف النظر عن الاضطرابات العنيفة كالتى تحدث من فترة لأخرى نتيجة الأزمات الصناعية والتجارية ، أو قد تحدث بدرجة أقل بسبب تغيير في قيمة النقود . وثم قانون يقول إن كمية أداة التداول يعينها مجموع أثمان السلع التي في التداول . ومتوسط سرعة دوران النقود^(١) فهذا القانون يمكن أن نعبر عنه بطريقة أخرى وذلك بأن نقول

(١) .. هناك مقياس معين ونسبة معينة من النقود مما يستلزمه نشاط تجارة البلد أكثر أو أقل مما يضر بهذه التجارة . وكما أن هناك نسبة معينة من الفلصات farthings ضرورية في تجارة القطاع الصغيرة لتحويل النقود الفضية ولتسوية أثمان الحسابات التي لا يمكن تسويتها بواسطة أصغر القطع الفضية والآل كما أن نسبة عدد العملات اللازمة في التجارة تؤخذ على أساس عدد الناس ، كما تكون درجة حدوث تداولها مأخوذة من أصغر القطع النقدية ، فكذلك بالمثل فإن نسبة النقود (الذهب والفضة) اللازمة لتجارتنا تؤخذ من درجة حدوث التحويلات ومن كبر حجم المبيعات ،، W. Petty : A. Treatise on Tases and Contributions (لندن ١٦٦٢ ص ١٧) وفي كتاب Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤) دافع . أ . ينح عن نظريته هيوم ازاء حجج ج . ستوارت . وسواء وهذا الكتاب فصل عنائه ،، تعرف الأثمان على كمية النقود ،، - أظن ص ١١٢ وما بعدها . وقد كتبت في كتابي ،، نقد الاقتصاد السياسي ،، (١٧٣٢) ما يأتي ،، يتجاهل آدم سميث في صمت مسألة كمية النقود التي بالتداول ، كما أنه يخطئ إذ ينظر الى النقود على أنها لا تزيد عن كونها سلعة ،، ، وتطبيق هذه الملاحظة على ما ارتآه سميث بحدود النقود . وأحياناً نجد بعض ملاحظاته شديدة (ومثال ذلك حين ينتقد نظم الاقتصاد السياسي السابقة) ،، وإن كمية العملة في كل بلد تنظمها قيمة السلع التي يتم تداولها بواسطتها وقيمة البضائع :=

إنه إذا علمنا بمجموع قيم السلع ومتوسط سرعة تداولها فإن كمية العملة المتداولة السائدة أو مادة النقود تتوقف على قيمة النقود . وكان الرأي أن أثمان السلع تتحدد بكمية أداة التداول وأن الكمية ذاتها تعينها كمية مادة النقود الموجودة في البلد^(١)؛ وهذا الرأي الوهمي الخاطيء قائم على أساس فرض سخيف مؤداه أن السلع تدخل في عملية التداول دون ثمن وأن النقود تدخل نفس العملية دون قيمة ، وأنه بمجرد دخول هذين العنصرين في التداول يجرى التبادل بين أحد أجزاء مجموع السلع وأحد أجزاء ذلك الجمع المتراكم من المعادن النفيسة^(٢).

== التي تشتري وتباع سنوياً في أي بلد تتطلب كمية معلومة من النقود بقصد تداول وتوزيع هذه الطيات على مستهلكيها . ويجري التداول لا بد أن يجذب مبلغاً من النقود كافياً لمنه ولا يسمح بأكثر من هذا (ثروة الأمم - الكتاب الرابع الفصل الأول) . وفي مقدمة كتابه يتحدث عن تقسيم العمل ، ولكنه في الكتاب الأخير حيث يالغ صادر الأبراد العام ، يكرر من حين لآخر ما سبق أن ردهه أستاذه ا . فرجوسن من استنكار تقسيم العمل والحلقة عليه .

(١) . من المؤكد أن ترتفع أثمان الأشياء في كل شعب كلما زاد الذهب والفضة بين الناس ، ونتيجة لهذا كلما نقص الذهب والفضة في أي أمة وجب أن تهبط أثمان كافة الأشياء بما يتناسب مع مثل هذا النقص في النقود ،، بين مؤلف فاندلنت و ، مقالات ،، ديم لا ترك في ذهني أي شك من حيث أن هبوم قرأ مؤلف فاندلنت واستخدمه وهو مؤلف له أهميته وجدير بالذكر . ويعبر باربون وكثيرون -واه من الكتاب عن الرأي القائل بأن كمية أداة التداول تعين الأثمان . ويقول فاندلنت أيضاً (مصدر سابق ص ٤٤) ، لا يمكن أن ننشأ شقة من تجارة غير مقيدة، ولكن يترتب على ذلك مزية عظيمة . . . بما أنه إذا تسبب ذلك في نقص أموال الشعب النقدية وهو ما ترى قيود التحريم إلى منعه فإن تلك الشدوب التي تحصل على هذه الأموال النقدية ستجد بكل تأكيد كل شيء ازداد ثمناً كلما ازداد القدر يذ . . . وسرعان ما يصح رجال الصناعة وكل شيء آخر لدينا على قدر من الاعتدال بحيث يحولون ميزان التجارة لصالحنا وبذلك يستردون النقود ثانية ،، .

(٢) من الفروض الواضحة بذاتها أن ثمن كل نوع من السلع عبارة عن أحد العناصر المكونة لمجموع أثمان السلع التي بالتداول . ولكن لا يمكن أن نفهم مطلقاً الطريقة التي يجب أن يجري وفقها التداول بين مجموعة القيم الاستهالية غير القابلة للتوازن فيما بينها وبين الكمية الكلية للذهب أو الفضة في بلد ما . فإذا شئت أن تتخيل أن عالم السلع يتكون من سلعة كلية هائلة واحدة لا تزيد فيه كل سلعة فردية عن كونها جزء من هذه السلعة فاذن نحصل على هذه النتيجة : السلعة الكلية = س هدر دويت من الذهب ، السلعة ا = جزءاً من السلعة الكلية = نفس الجزء من س هدر دويت من الذهب . وقد ذكر منتسكيو هذا بصفة جدية فقال ،، إذا وازنا بين الكمية الكلية من الذهب والفضة في العالم وبين الكمية الكلية من البضائع في العالم فن المؤكد أن كل سلعة أو بضاعة معينة يمكن أن نقارنها بجزء معين من الكمية الأخرى ، لنفرض أن العالم فيه سلعة واحدة أو أن المعروض للبيع سلعة واحدة وأنه يمكن تقسيمها كالنقود فاذن هذا الجزء من تلك السلعة يطابق جزءاً من كمية النقود ، أي أن نصف الأولى يطابق نصف الثانية وهكذا . . . ان تحديد ثمن الأشياء يتوقف دائماً وبطريقة أساسية على النسبة بين المجموع الكلي للأشياء وبين المجموع الكلي للاروز==

القطع النقدية ورموز القيمة

تتخذ النقود هيئة قطع نقدية وهذا ناشئ عن قيامها بوظيفة أداة التداول . ووزن الذهب الذى تمثله فى الخيال أثمان السلع أو أسماؤها النقدية يجب أن يواجه هذه الساحة فى عملية التداول على هيئة قطع من الذهب أو الفضة ذات معيار معادل لها . وسك العملة مثل تقرير مستوى للأثمان ، من مهام الدولة . وفى مختلف القطع النقدية لقومية والتي باقى بها فى السوق العالمية ما يؤكد الانفصال بين الميادين الداخلية أو القومية لتداول السلع وبين المجال العالمى العام لتداولها فى السوق العالمية . وهكذا نرى الفارق الوحيد بين قطع النقد الذهبية والسيبائك ينحصر فى المظهر الخارجى ، ويستطيع الذهب نفسه أن يتحول من أحد الشكلين إلى الآخر فى أى وقت (١) وحينما تخرج القطعة النقدية من دار الضرب تتعرض أثناء تداولها لأن تبلى

== الدالة عليها (مصدر سابق ج ٣ ص ١٢-١٣) . راجع كتاب ، نقد الاقتصاد السياسى ، ص ١٤٠ - ١٤٦ ، ص ١٥٠ وما بعدها لرى كيف حور وأنى هذه النظرية كل من ريكاردو وتليذ، جيمس ميل ولورد أوفرستون وغيرهم . واذ يستهين جون ستيوارت ميل بطريقته فى دراسة المنطق فانه يرى فى الامكان وفى هذه المسألة أن يتقبل رأى والده جيمس ميل وأن يتفق الرأى المضاد فى نفس الوقت . راجع ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، ، ومقدمة الطبعة الأولى حيث تحدث عن نفسه بأنه آدم سميث ذلك العصر ، وانا لا ندرى أهما تعجب به : أن تعجب ببساطة الكاتب أو بساطة الرأى العام الذى اعتقد أن الرجل آدم سميث ذلك الزمان مع أن الشبه بينه وبين آدم سميث كالشبه بين الجنرال سير و. فتوبك وليامز ودوق ولنجتون . وقد لخص جون ستيوارت ميل أبحاثه المشتركة (وهى أبحاث لا تنقسم بطابع السمة أو العمق) فى ميدان الاقتصاد السياسى ونشرها فى مؤلفه الصغير Some Unsettled Questions of Political Economy المنشور سنة ١٨٠٤ . ويؤكد لوك العلاقة بين كرن الذهب والفضة عديم القيمة وبين تعيين مقدارهما لقيمتها . ، واذا قبل الجنس البشرى أن يجعل للذهب والفضة قيمة خيالية ... فان القيمة الحقيقية ، التى تعتبرها فى هذين المعدنين ... ليست سوى الكمية

Some Considerations on the Consequences of the Lowering of Interest, works, vol. II London 1777, p. 15

(١) ان المسائل المشابهة لحقوق السيد الاقطاعى على ضرب العملة تقع بطبيعة الحال خارج نطاق هذا انواق ولكن لما كان ذلك المداح الرومانتيكى آدم مولر يعجب ، بهذا الجود التبيل ، ، الذى بمقتضاه ، ، تصك الحكومة الانجلىزية النقود بجائناً ، ، فان أنتهز هذه الفرصة لى اقتبس الرأى الذى أدلى به سير دتل تورت . ان للفضة والذهب مدهما وجزرهما كما هو شأن السلع الأخرى فتمتد وصول كميات من أسبانيا ... فانها تنقل الى البرج وتضرب ولن يعرض طويلاً بعد ذلك حتى يأتى الصليب على تصدير السبائك ثانية . فاذا لم يترافر ذلك وكان الكل

بسرعة متفاوتة . فاسم الذهب ومادة الذهب والفحوى الأسمى والحقيقي — كل هذه تبدأ عملية الانفصال إذ أن القطع ذات الاسم الواحد تصبح ذات قيم مختلفة نظراً لكونها ذات ذات أوزان مختلفة ، فالذهب بصفته أداة للتداول يختلف ويتميز عن الذهب بوصفه مستوى للأثمان وبذا لا يعود معادلاً حقيقياً للسلع التي يحقق أثمانها . وبدل تاريخ العملة منذ العصور الوسطى حتى القرن الثامن عشر على الاضطراب الناجم عن هذا . والميل الطبيعي للتداول إلى تحويل القطع النقدية إلى مجرد مظهر لما هي عليه أو إلى رمز لوزن المعدن المفروض رسمياً أنها تتضمنه — هذه مسائل يعترف بها التشريع الحديث الذي يحدد المقدار الذي إذا فقدته القطعة النقدية صارت غير ذات قوة إبراء قانونية . لذلك نتيجة لدوران النقود يحدث انفصال بين الفحوى الحقيقي للقطعة النقدية وفواها الإسمى أى بين وجودها المعدنى الفعلى ووجودها كشيء ذى وظيفة معينة — هذه الحقيقة تكشف لنا عن إمكانية كافية من حيث أن وظيفة النقود المعدنية في العملة قد تتخذها رموز من مادة أخرى أى أنه في الإمكان استبدال القطع النقدية المعدنية برموز من مادة أخرى وتؤدي نفس الغرض . وإن الصعاب الفنية القائمة في سبيل سك المقادير الدقيقة جداً من الذهب والفضة ، وكون المعدن الأقل نقاسة يستخدم مقياساً للقيمة حتى يطرده ما هو أنفس منه ، كل هذه الحقائق تفسر الأدوار التي لقيتها الرموز الفضية والنحاسية كديارات للقطع النقدية . وتستخدم رموز الفضة والنحاس بدلاً من الذهب حينما تنتقل القطع النقدية في حالة التداول بسرعة من يد إلى أخرى وتعرض لأقصى حد من اللي . وهذا هو الحادث حينما تتم المبيعات والمشتريات على نطاق صغير وبسرعة ، ولكي لا تثبت هذه المعادن وتغتصب مركز الذهب نجد التشريعات تحدد المقادير التي ينبغي قبولها منها في الدفع بدلاً من الذهب . وهذه المسالك التي تسير فيها الأنواع المختلفة من العملة المتداولة تجرى بطبيعة الحال الواحد نحو الآخر ، فالرموز تصاحب الذهب لدفع الكسور الصغيرة جداً من القطعة الذهبية ! وكذلك ينساب الذهب على الدوام إلى التداول القطاعي أى في حالة التجزئة ، كما أنه من جهة أخرى يتعرض دائماً إلى إخراجه من مجال هذا التداول

== عملة مسكوكة ، فإذا يحدث إذن : عليك أن تذيها ثانية فلن تترتب على ذلك خسارة لأن سك العملة لا يكلف صاحبها شيئاً . وهكذا أسى استغلال الشعب . فإذا أرغم التاجر على دفع ثمن ضرب النقود لما أرسل ما لديه من فضة إلى البرج دون أن يفكر في الأمر ، ولأصبحت قيمة النقود المسكوكة أعلى دائماً من قيمة الفضة غير المسكوكة (مصدر سابق ص ١٨) — وقد كان نورت من أشهر التجار في عهد شارل الثاني .

بتحويله إلى القطع النقدية الرمزية (١).

ويحدد القانون بطريقة تعسفية وزن المعدن في هذه الرموز الفضية والنحاسية ، ولما كانت تبلى في دورانها بأسرع مما تبلى التمتع الذهبية فإن وظائفها كقطع نقدية مستقلة تماماً عن وزنها وبالتالي عن قيمتها ، وتصبح وظيفة الذهب كقطعة عملة معدنية مستقلة تماماً عن قيمة المعدن وعلى ذلك نرى أن الأشياء التي تعد نسبياً غير ذات قيمة كأوراق النقد تستطيع أن تحل محلها كمنقود ، وهذا الطابع الرمزي محتف إلى حد في الرموز المعدنية ! ولكن هذه الرمزية واضحة في الورق النقدي . هكذا نرى أن الخطوة الأولى هي الصعبة .

والإشارة هنا إلى ورق النقد غير القابل وللتحويل والذي تصدره الدولة وتحمم تداوله ، وهذا ينشأ مباشرة عن العملة المعدنية — ومن جهة أخرى تم النقود المتركة على الائتمان على شروط هي — من حيث وجهة نظرنا إلى تداول السلع البسيط — لما تزل غير معروفة لنا تماماً . ولكن تجوز الإشارة العابرة إلى أنه كما أن نشأة ورق النقد راجعة إلى وظيفة النقود كأداة للتداول ، فكذلك النقود المتركة على الائتمان مصدرها وظيفة النقود كوسيلة لإتمام المدفوعات أو أداة للدفع (٢) .

(١) ، إذا كانت الفضة لا تزيد عن حاجة تجارة التجزئة فلا يمكن جمعها بكميات كافية للمدفوعات الأكبر حجماً . واستعمل الذهب في المدفوعات الرئيسية يتضمن بالضرورة معنى استعماله في تجارة التجزئة ، وأولئك الذين معهم العملة الذهبية يرضونها في المشتريات الصغيرة ويتسلمون مع السلعة المشتراة مقداراً من الفضة مقابل ذلك ، وهذه الطريقة كان المانض من الفضة يحب ويوزع على التبادل ولولا ذلك لكان عائقاً في وجه تاجر التجزئة . أما إذا كان هناك من الفضة ما يساعد على إجراء المدفوعات الصغيرة مستقلة عن الذهب وجب على تاجر التجزئة إذن أن يتسلم الفضة ثمناً للمشتريات الصغيرة ولا بد حتماً أن تتراكم في يده ، ، David Buchanan : Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain (ادنبره ١٨٤٤ ص ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٢) فكر وان ماو إن وزير المالية الصيني يوماً أن يقترح على ابن السماء تحويل كافة أوراق العملة إلى أوراق نقدية قابلة للتحويل ، وفي ابريل ١٨٥٤ قررت اللجنة المختصة توجيه اللوم الشديد إليه وجاء في تقريرها ، ، درست اللجنة الاقتراح بعناية ووجدته في صالح التجار ولا فائدة منه للإنتاج ، ، Arbeiten der Kaiserlichen Gesandtschaft zu Peking uber China (ترجمه عن الروسية ك . آبل ، ف . . مكلنبرج ، المجلد الأول ، برلين ١٨٥٨ ص ٤٧ وما بعدها) وفي أثناء شهادة أدلى بها أحد محافظي بنك إنجلترا أمام لجنة مجلس اللوردات التي تبحث قوانين البنك قال ما يلي بصدد تآكل العملة الذهبية أثناء تداولها ، ، في كل سنة يخف وزن طبقة جديدة من الخبثات الذهبية ، والطبقة التي يجرى تداولها سنة بوزنها الكامل لا تلبث بسبب التآكل أن تفقد هذه الميزة ، ، (لجنة مجلس اللوردات ١٨٤٥ رقم ٤٢٩) .

وتصدر الدولة إلى التداول قطعاً من الورق ذات فئات مختلفة كالجنيه وخمسة الجنيهات الخ ، وهذه الأوراق إذ تحل محل المبالغ المذكورة آنفاً تعكس لنا مرة أخرى في حركتها قوانين دوران النقود . والقانون الخاص بتداول الورق النقدي لا يفتش إلا من حيث النسبة التي يمثل بها الذهب ، ويتلخص هذا القانون في أنه يجب ألا يزيد الصادر من العملة الورقية عن الذهب (أو الفضة) الذي يكون فعلاً في التداول لو لم تحل محله الرموز . ونعلم أن كمية الذهب التي يتمتها التداول تتقلب دائماً حول مستوى متوسط معلوم ، ورغم هذا فإن مجموع أداة التداول في بلد ما لا يهبط دون أدنى معين تعينه التجارب العمالية . إن العناصر المكونة لهذا الحد الأدنى تتغير على الدوام أي أن القطع النقدية الذهبية التي يتكون منها قد تختلف في وقت ما عنها في وقت آخر — هذه الحقيقة لا تؤثر بأي حال من الأحوال في مقدار هذا الحد الأدنى وفي حركته المستمرة داخل مجال التداول ، وعلى ذلك يمكن أن تحل محله الرموز الورقية . ولكن إذا حدث أن امتلأت مجارى العملة حتى المثالة بالورق النقدي بحيث لا يستطيع مجال التداول أن يمتص نقوداً بعد ذلك ، فيذن بسبب التقلب في تداول السلع قد تمتلأ مجارى عملة في الغد زيادة عن سعتها وطاقتها ، وبذا لا يعود هناك أي معيار أو مستوى . وإذا زاد الورق النقدي عن الحد الواجب الذي هو مقدار القطع النقدية الذهبية التي يمكن أن تكون فعلاً في التداول فإنه لن يمثل سوى ذلك القدر من الذهب اللازم والذي يمكن تمثله بواسطة الورق النقدي ، وذلك طبقاً لقوانين تداول السلع . فإذا كانت كمية الورق الصادرة ضعف ما يجب أن تكون عليه ترتب على ذلك في الحقيقة أن يكون الجنيه عبارة عن الإسم النقدي لثنى أوقية من الذهب لا ربع أوقية ، وتكون النتيجة كما لو أن تخبيراً قد حدث في وظيفة الذهب بصفته مقياساً للأثمان ، وتلك القيم التي كان يتم التعبير عنها قبلاً بجنيه واحد يعبر عنها الآن بثمن قدره جنيهان .

إن الورق النقدي علامة تمثل الذهب أو النقود ، وعلاقته بقيم السلع أن الأخيرة نعبر عنها عقلياً بنفس مقادير الذهب التي يمثلها لورق طريقه رمزية . إن ورق النقد لا يكون رمزاً للقيمة إلا بقدر ما يمثل الذهب (الذي له قيمة شأنه في ذلك شأن كافة السلع الأخرى) (١) .

(١) دل القطعة الآتية التي تقتبسها عن فولرتون مدى على غرض الآراء التي يبديها بصدد وظائف النقود أحسن الكتاب الذين كتبوا عن العملة ، وفيما يختص بالمبادلات الداخلية فإن جميع الوظائف النقدية التي تؤديها العملة الذهبية والفضية عادة يمكن أن يقوم بها بطريقة فعالة بدائل أوراق غير قابلة للتحويل ليس لها في الحقيقة سوى تلك القيمة الوهمية التي يفرضها القانون — أول أن هذه الحقيقة لا تجعل الإنكار . ويجوز أن نجعل قيمة من —

وأخيراً قد يسأل البعض : لماذا يمكن لهذه الرموز التي لا قيمة لها أن تحمل محل الذهب ؟ ولكن هذا كما رأينا مرتبط بوظيفة الذهب كقطعة نقدية أو كأداة التداول لا غير . والآن نعلم أن للنقود وظائف أخرى إلى جانب هذه وأداؤها وظيفة أداة التداول ليس من الضروري أنه الوظيفة الوحيدة المتعلقة بالقطعة النقدية الذهبية ولو أن هذا هو الحال بصدد تلك القطع النقدية التي أصحابها البلى والتي تستمر في التداول . ولكن هذا هو الحال نفسه مع الحد الأدنى من مجموع الذهب الذي يمكن أن يحل محل الورق . فهذا المجموع يظل على الدوام داخل نطاق التداول ويقوم بوظيفة أدائه ولا يبقى إلا لهذا الغرض ذاته ، وحركته لا تمثل إذن سوى التغيير المتواصل للمظاهر المتعاقبة للتحويل التالي (س — ن — س) وهي مظاهر تواجه فيها السلع أشكال قيمتها ثم تختفي بعد ذلك سريعاً . فالوجود المستقل لقيمة السلعة التبادلية هو مظهر زائل هنا تحل بواسطته ساعة محل أخرى في الحال ، وعلي ذلك ففي هذه العملية التي تجعل النقود تمر من يد إلى أخرى يكفي مجرد الوجود الرمزي للنقود ، ونظراً لأنه صورة موضوعية تعكس أمان السلع فإنه يؤدي فقط وظيفة رمز لذاته وبذلك يمكن أن تحل محله رموز تدل عليه ^(١) . ومع ذلك فثمت شيء أساسي لازم وهو أنه لا بد أن يكون لهذا الرمز صلاحية اجتماعية موضوعية خاصة به وورق النقد يكتسب هذا بتداوله الإجماعي . هذا العمل الإجماعي من جانب الدولة لا يحدث إلا في داخل المجال للتداول الذي يقف عند حدود الجماعة أو حيث تنتهى أراضيها التي تعيش عليها . وعلي ذلك ففي ذلك المجال يستطيع أن يكون له على هيئة الورق النقدي وجود يؤدي وظيفة مخصوصة متميزة عن جوهره المدنى .

— هذا النوع تحقق كافة أغراض القيمة الحقيقية بل انها قد تنفى الحاجة الى معيار بشرط أن تكون كية الأوراق الصادرة محدودة بالقدر المناسب ، Regulation of Currencies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٥ ص ١١) .
ونفهم من هذا أنه لما كان في الامكان أن تحمل الرموز عن القيمة عمل السلعة النقدية في مجال التداول ، فعلى ذلك ليس من حاجة الى السلعة النقدية كقياس للقيم ومستوى للأثمان !

(١) نظراً لأن الذهب والفضة من حيث أنهما عملة أو يقومان بصفة أداة بوظيفة أداء التداول ، يصبحان مجرد رموز في حد ذاتهما ، لهذا استنتج يقولون باريون أن للحكومة الحق في .. أن ترفع النقود ، أى تسخ على وزن القطعة الفضية التي يقال لها شان اسم وزن أكبر مثل الكراون Crown وبذا ندفع للدائنين شلنات بدلا من كرونات . .. ان النقود تتاكل ويخف وزنها ... ان الذي يهتم به الناس في أعمالهم التجارية إنما هو تداول النقود وما تدل عليها لأكية الفضة ... ان السلطة العامة على المعدن هي التي تجعل منه نقوداً ، (مصدر سابق ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥) .

٣ - النقود

النقود هي السلعة التي تؤدي وظيفة مقياس القيمة وبذا تقوم (بشخصها أو عن طريق ما يمثلها) بوظيفة أداة التداول ، وعلى ذلك يكون الذهب أو الفضة نقوداً . إن هذه الساعة تقوم بدور النقود إذا تعين وجودها في شكلها الذهبي أو الفضي وحينئذ بوصفها سلعة نقدية تكون خيالية (كما يحدث حين تؤدي وظيفة مقياس القيمة) كما لا يمكن أن تمثلها رموز تحمل محلها (كما يحدث حين تقوم بدور أداة التداول) . هذا من جهة ، ومن أخرى يقوم الذهب بوظيفة النقود حينما يتجمع بنفسه أو عن طريق ما يمثله إلى مجرد شكل للقيمة أى كالشكل الوحيد المناسب الذي تكون عليه القيمة التبادلية لكافة السلع الأخرى .

١ - الاضطرار

إن التداول المستمر في التحويلات المتقابلين للسلع ، والتبادل الذي لا ينقطع للبيع والشراء - كل هذا يتعكس في دوران النقود الدائم أى في الوظيفة التي تضطلع بها النقود من حيث كونها الحركة الدائمة ، للتداول . ولكن بمجرد أن تتوقف سلسلة التحويلات ، بمعنى أنه بمجرد أن تتم عمليات لا تكملها مشتريات ، تصبح النقود ثابتة غير متحركة أو تتحول كما يقول Boisguillebert من متاع منقول (متحرك) إلى غير منقول (غير متحرك) أى من عملة جارية إلى نقود ذات مظهر عام . ومع ذلك ففي أثناء المراحل المبكرة من تطور نظام تداول السلع نمت الحاجة أو الرغبة الملحة في التمسك بنتائج التحول الأول وهذا الناتج هو شكل السلعة الذي تغيرت إليه أى مظهرها الذهبي (١) ، فتباع السلع لا بقصد شراء غيرها ولكن لكي يحل شكلها النقدي مكان شكلها الطبيعي المادى . هذا التغيير في الشكل والذي كان الغرض منه أولاً تنمية تداول السلع تحول فصار غاية في حد ذاته . بهذا تجمد النقود وتتحول إلى اكتناز للبال ويصبح البائع مكتنزاً له . وفي المراحل المبكرة من تداول السلع لا يتحول إلى نقود سوى فائض القيمة الاستيعابية ، وبذا يصبح الذهب والفضة تعبيرات اجتماعية عن الإملاء أو الثروة . ويستمر هذا الشكل البسيط من الاختزان في الجماعات التي تتبع الأسلوب التقليدي في الإنتاج الذي يرمى إلى سد الدائرة الثابتة المحدودة من حاجيات الجماعة ، وهذا هو شأن شعوب آسيا وبخاصة

(١) ، الثروة على شكل نقود ليست سوى ... ثروة في شكل إنتاج تحول إلى نقود ، .

Mercier de la Rivière, op. cit., p. 557

، والقيمة في المنتجات إنما غيرت شكلها ، - نفس المصدر ص ٤٨٦ .

في جزر الهند الشرقية . وإنما لتجد فاندركت الذي يتوهم أن أثمان السلع في بلد ما تعينها كمية الذهب والفضة فيه يتساءل عن السبب في رخص السلع الهندية ، والجواب على ذلك أن الهنود (يدفنون) نقودهم . ويلاحظ الكاتب نفسه أنه فيما بين ١٦٠٢ و ١٧٣٤ اختزن الهنود ١٥٠ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية من الفضة جاءت في الأصل من أمريكا إلى أوروبا^(١) ، وفي السنوات العشر (١٨٥٦ — ٦٦) صدرت إنجلترا إلى الهند والصين ما قيمته ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً من الفضة حصلت عليه مقابل الذهب الأسترالي . ويذهب معظم الفضة الصادرة إلى الصين صوب الهند .

بازدياد نمو تداول السلع أصبح كل منتج للسلع مضطراً أن يتأكد من الضمان الاجتماعي^(٢) لحاجاته في ازدياد وتطلب الشراء المستمر لسلع الغير ، بينما إنتاج سلعة وبيعها يقتضيان وقتاً ويتوقفان على الظروف . ولكي يستطيع الشراء دون أن يبيع لا بد أنه قد باع شيئاً دون أن يصحب هذه العملية شراء . ويبدو على هذه العمالية أو الظاهرة طابع التناقض إذا أُجريت على نطاق واسع ، ولكن المعادن النفيسة تستبدل عند مواطن إنتاجها مباشرة بسلع أخرى وفي هذه الحالة نجد مبيعات (من جانب أرباب السلع) بدون مشتريات (من قبل أصحاب الذهب والفضة)^(٣) ، والمبيعات التالية لذلك (من جانب المنتجين) والتي لا تعقبها مشتريات إنما تؤدي إلى توزيع المعادن النفيسة المنتجة حديثاً بين جميع أرباب السلع ، وبهذه الطريقة تتراكم خلال عملية التبادل مقادير مختزنة من الذهب والفضة . ولما كان بالإمكان خزن القيمة التبادلية على هيئة سلعة معينة نشأ الجشع في سبيل الاستحواذ على الذهب . وإذ يتسع نطاق التداول تعظم قوة النقود ذلك المظهر الاجتماعي الذي ينم عن الثروة . لقد كتب كولمبس من جاميكا سنة ١٥٠٣ يقول « إن الذهب شيء مذهش ، ومن يملكه يصبح سيداً لكل ما يحتاج إليه ، ويستطيع المرء بواسطته أن يبعث الحياة في الجنة الهامدة . وبما أن الذهب لا يدل على الأشياء التي تحولت إليه تبع هذا أن كل شيء سواء كان سلعة أم لا يمكن أن يتحول إلى ذهب ، وصار كل شيء قابلاً للبيع والشراء . بل لا يستطيع مقاومة هذا السحر حتى عظام القديسين ، وتقل عن ذلك من حيث المقاومة الأشياء المتناهية في الدقة والرقّة والأشياء ذات القدسية مما يقع

(١) ، وعن هذا الطريق يجعلون أثمان بضائعهم ومهنوعاتهم منخفضة ، ، فاندركت ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) ، النقود ضمان ، ، John Bellers; Essays about the Poor, Manufactures

Trade, Plantations and Immorality, London, 1659, p. 13.

(٣) في المعنى المطلق لهذه العبارة نقصد حين نتحدث عن الشراء أن البضائع يدفع ثمنها بالذهب أو الفضة الموجود

كل منهما على هيئة شكل متغير من سلع وهو الشكل الذي تولد عن عملية بيع .

خارج مجال النشاط التجارى للناس (١) وكما أن أى اختلاف كفى بين السلع يحتقن في النقود كذلك تقضى الأخيرة على كافة المميزات والفوارق (٢). ولكن النقود ذاتها سلعاً وجسم خارجي يمكن أن يكون ملكاً خاصاً لأى فرد من الأفراد، وبهذا تصير القوة الاجتماعية قوة خاصة يملكها أفراد مخصوصون، ومن أجل هذا السبب حمل الأقدمون على النقود ونسبوا إليها العمل على هدم النظام الاقتصادي والأخلاقي (٣).

والمجتمع الحديث الذى — ولما نزل في بداية عهده — جذب بلوطو من شعر رأسه وأخرجه من باطل الأرض (٤)، يعد الذهب الصورة البراقة التى يتجسم فيها مبدأ الحياة وأصولها.

والسلعة بصفحتها قيمة استعمالية تشمع حاجة معينة، وهى عنصر خاص من عناصر الثروة المادية. ولكن قيمة السلعة مقياس درجة اجتذابها لكافة العناصر الأخرى التى تكوّن هذه

(١) درج هنرى الثالث ملك فرنسا العظيم التمسك بالمسيحية على أن يسلب في الأديرة من تحب وأثار كى يحولها الى نقود، وانا لنعلم الدور الذى لعبه في تاريخ الاغريق ما أهدم عليه القوقيون من نهب معبد دلفى. ويقول الأقدمون إن إله السلع كان يقم في المعبد، فكانت المعابد عارة عن مصارف مقدسة، وكان القوقيون وهم شعب بحارى قبل كل شئ، ينظرون الى النقود على أنها الشكل الذى تتحول اليه كافة الأشياء. ولهذا كانت العذارى اللاتى يهين أنفسهن للاغراب في عيد آله الحب يقدمن إليها ما نسلته من قطع النقود.

(٢) الذهب! الذهب! لأشقر الراق النفيس!

وهكذا فكثير من هنا يجعل الأسود أبيض، والخبيث طيب، والضلال حقاً، والمنحط نبيلًا، والشيخ شابًا والجان شجاعًا... ما هذا أيها الآفة؟ ما السبب الذى يجعل هذا النوى ينزع الكهنة والاتباع من جانبكم، وينزع الوسائد من تحت رؤوسهم. هذا العبد الأصفر يصرخ الأديان ويحطمها، وبارك الملعون، ويجعل الداهية البرصام موضع الإعجاب والعبادة، ورفع للصوم ويسبغ عليهم الألقاب والمراكز والتقدير أسوأ بأعضاء الهيئات الحاكمة. هذا هو الذى يجعل الأرملة الباكية تنزع من جديده.

... تعان أيها الأرض الملعونة، أيها الطاهرة التى تعددين الناس جميعاً...

Shakespeare, Timon of Athens, act IV, sc. III.

(٣) ان المال من أعظم المساى. مساندة على ظهر الأرض

ان المال هو الذى يسبب نهب المدن وسلبها، ويؤدى الى اخراج الناس من بيوتهم، ويخضع الأبرياء ويجعلهم يسلكون سبيل الضلال. الدواية، ويربى في النفوس الحياة ويجعل منها عادة ثابتة.

Sophocles, Antigone, 11, 295 et seq. (F. Storr's Translation Loeb Classical Library, Sophocles, vol. 1, p. 337)

(٤) "والجمع الذى يخرج بلوطو نفسه من باطل الأرض،،

Athentaeus, The Deipnosophists, VI, 23.

الثروة المادية ، وبذلك فهي المقياس لثروة صاحبها الاجتماعية . وتبدو القيمة في نظر فلاح غرب أوربا غير منفصلة العرى عن شكل القيمة ، ولهذا نهؤلاء يعتبرون ازدياد ما يكتزون من ذهب أوفضة كأنه زيادة في القيمة . حقيقة تختلف القيمة النسبية للنقود نظراً للتغير في قيمتها من جهة أو بسبب تغيير في قيمة السلع من جهة أخرى ، ولكن هذا لا يمنع أن لما تقي أوقية من الذهب قيمة أكبر مما لمائة أوقية ، وأكثر من هذا فدواء تغيرت قيمة النقود أم لم تتغير فإن الشكل المعدني الواقعي لهذه السلعة هو الشكل المعادل العام لكافة السلع ، والصورة الاجتماعية المباشرة التي يتجسد فيها كل عمل إنساني .

والرغبة الدافعة على الاكتناز هي بحكم طبيعتها بما لا يمكن إشباعه . وإذا نظرنا إلى النقود من ناحية الكيف أو الشكل وجدنا أنها غير ذات حد وأنها المظهر العام الذي يمثل الثروة المادية وذلك بسبب قابليتها للتحويل إلى أية سلعة . وبرغم هذا فإن كل مبلغ من المال محدود من حيث مقداره وبذا لا يصلح إلا للشراء مقدار محدود مقيد من البضائع . هذا التباين بين ظاهرة التقييد السككي المفروض على النقود وبين ما تنصف به من عدم التقييد بمحدود من حيث الكيف - نقول هذا التباين هو الذي يجد من رغبة الفرد في الاختزان . فهو مثل الفاحح الذي يرى في كل بلد جديد يغزوه جداً جديداً .

وحتى يتسنى اختزان الذهب يجب منعه من التداول أي من أن يتحول إلى وسيطة للاستمتاع بأن يستخدم لإتمام عمليات الشراء . فالختزان إنما يضحى بشهوات الجسد أمام هذا المعبود وهو الذهب ، ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يسحب من التداول أكثر مما ألقى فيه على هيئة سلع . فكلما زاد إنتاجه زادت مقدرة على البيع ، وعلى ذلك فالفضائل التي تميزه هي الجهد والاقتصاد والجشع ، وهكذا تتلخص مبادئ الاقتصاد السياسي الذي يؤمن به في أن يبيع كثيراً ويشتري قليلاً (١) .

وإلى جانب هذا الشكل البسيط الخشن من الاختزان نجد شكلاً آخر أشد تهدياً وينحصر في امتلاك الأدوات الذهبية والفضية ، وتعظم الرغبة في هذه الأشياء الأخيرة بازدياد ثروة المجتمع البورجوازي .

لقد قال ديروود لستكن أغنياء ، أو فلنبد بمظهر الأغنياء ، هذه الوسيلة ينشأ سوق يتسع باطراد للذهب والفضة لآلاقة له بوظيفة كليهما كنقود ، ومن جهة أخرى يتسكون مورد يمكن

(١) « والعناصر التي تدور عليها عمليات الاقتصاد السياسي تنحصر في أن تريد إلى أكبر حد يمكن عدد أولئك الذين يبيعون مختلف أنواع السلع ، وأن تقلل ما أمكن من عدد المشترين » . . Verri, op. cit., p. 52.

الاتجاه إليه من وقت إلى آخر وبخاصة في عهود الأزمات والاضطرابات الاجتماعية .
ويؤدي الاكتناز أغراضاً آخر في اقتصاد تداول المعادن النفيسة وتنشأ وظيفته الأولى
من الأحوال والظروف التي يحدث فيها تداول العملة الفضية أو الذهبية . لقد رأينا كيف
أن كمية النقود المتداولة (الجارية) تزيد وتنقص تبعاً لما يطرأ من تقابلات غير منقطعة على
السلع من حيث مداها وسرعة تداولها ، وكذا أثمانها . فعلى ذلك يجب أن تكون العملة قابلة
للانكماش والامتداد ، فمرة يجب اجتذاب النقود كي تكون عملة متداولة ، وأخرى يجب
إبعاد العملة المتداولة لتصبح نقوداً راكمية . وحتى يتسنى لمجموع النقود التي في التداول فعلاً
أن يشبع دائماً طاقة التداول على الامتصاص ، من الضروري أن تكون كمية الذهب والفضة
في بلد أعظم من الكمية اللازمة لأداء وظيفة العملة . وهذا الشرط يتوافر في النقود التي تتخذ
شكل مخزن . إن الأموال المخترنة خزانات ذات اتصال بالمجاري التي بها النقود المتداولة ،
بحيث لا يفيض مجرى العملة الجارية على جانبيه (١) .

ب - وسيلة الدفع

إذ توأفنا حتى الآن على بحث الشكل المباشر من تداول السلع رأينا كل حجم معلوم من
القيمة موجوداً دائماً في صورة مزدوجة أى كسلعة في طرف ونقود في الطرف المقابل ،
وعلى ذلك اتصل أصحاب السلع بعضهم ببعض بصفته المثلين لمساكنات سبق وجودها من
قبل . ولكن نمو التبادل أدى إلى ظهور حالات يرجع إليها الفضل في أن انفصل نقل ملكية

(١) لكي يتسنى مواصلة تجارة الأمة لا بد من مقدار معين من النقود النوعية وهو مقدار يتغير فزياداً
ويقلص أخرى تبعاً للظروف السائدة ... ويحدث هذا الازدياد والقص في النقود وينظمان أنفسهما دون تمت مساعدة
من جانب رجال السياسة ... حين تندر النقود تسك السبائك ، وحين تندر السبائك تذاب النقود ،،
Sir Dudley North, op. cit., postscript, p. 3 - وكذلك نجد أن جون ستوارت مل الذي
اشتغل زمناً طويلاً موظفاً في خدمة شركة الهند الشرقية يؤيد ما يقل من أن الهند لا يزالون يكفون الحل المصنوعة من
الفضة ، ويقول أنهم يخرجونها لتحويلها إلى نقود حين يرتفع سعر الفضة فإذا ما هبط هذا الأخير أعادوها إلى حيث
يكتنزونها - راجع الشهادة التي أدلى بها Reports on Bank Act, 1857, n. 2084 - وجاء
في وثيقة برلمانية (١٨٦٤) عن صادرات الهند ووارداتها من الذهب والفضة أن سنة ١٨٦٣ شهدت زيادة
الواردات من الذهب والفضة عن الصادرات متما قدرها ١٩,٣٦٧,٧٦٤ من الجنيهات . وخلال سنوات ثمان تمتد حتى
سنة ١٨٦٤ زادت واردات المعادن النفيسة عن الصادرات منها بما مقداره ١٠,٩٦٥,٢٠٩١٧ من الجنيهات . وفي خلال القرن
الحالي بلغ مقدار النقود المسكوكة في الهند أكثر من مائتي مليون جنيه .

السلع عن تحقيق أثمانها بواسطة فترة من الزمن ، ويكفي أن نشير إلى أبسط هذه الحالات . فتمت نوع من السلع يتطلب إنتاجه وقتاً طويلاً بينما يتم إنتاج نوع آخر في وقت أقصر ، ويتوقف إنتاج بعض السلع على أحوال فصائية ، ويمكن تسويق سلع ما في مكان إنتاجها بينما يتعين على غيرها أن تشق سبيلها إلى سوق بعيدة عن الوطن الذي توجد فيه . ولهذا الأسباب يعرض صاحب سلعة معينة نفسه بائعاً لها قبل أن يتهياً لما لك سلعة آخر الوقت الذي يقوم فيه بدور المشتري . وحينئذ تتكرر عمليات متشابهة باستمرار بين نفس الأشخاص فإن تنظيم أحوال البيع يجرى وفقاً لأحوال الإنتاج . هذا من جهة . ومن جهة أخرى تباع منفعة سلعة معينة كالمنازل مثلاً لفترة مخصوصة من الزمن بحيث أن المشتري لا يحصل على كل قيمة السلعة حقيقة إلا بعد انقضاء أجل البيع ، وعلى ذلك فإن مثل هذا المشتري يشتريها قبل أن يدفع مقابلها . فالبايع يبيع سلعة موجودة ، والمشتري يشتريها على أنها مجرد شيء يمثل النقود أو يمثل نقوداً مستقبلة ، وبهذا يصبح البائع دائئاً والمشتري مدينأ وإذ تبدوا هنا تحولات السلع أو تطور شكل قيمتها في مظهر جديد فإن النقود كذلك تكتسب وظيفة جديدة أي تصير وسيلة للدفع (١)

وتداول السلع البسيط ترتب عليه صفة كون المرء دائئاً أو مدينأ ، ولكن هذا الطابع الجديد يدمغ البائع والمشتري حين يغير تداول السلع الشكل الذي هو عليه . وعلى ذلك أولاً يتخذ نفس عاملى التداول هذين الدورين بصورة مؤقتة ويلعبانها الواحد بعد الآخر أى بالتبادل وذلك كما يحدث اتخاذ دورى البائع والمشتري بصفة مؤقتة وكما يتم القيام بهما بالتبادل . ولكن هذا التعارض أو التباين بين الدائن والمدين أقل رحمة بكثير وأكثراً ميلاً للتثبيت والاستقرار (٢)

ويذبغى أن نذكر أن من المستطاع اتخاذ نفس دورى المدين والدائن بعيداً ومستقلاً عن تداول السلع . فقد اتخذ الصراع الطبقي في العالم القديم شكل نضال بين دائئين ومدينين

(١) يميز لوثر بين النقود بوصفها وسيلة للشراء وبصفتها وسيلة للدفع وذلك لأنه يقول ،، انك تعمل لى توأما . من المرابى لآنى لا أستطيع الدفع هنا ولاأتمكن من الشراء هناك ،، : انظر :

An die Pfarrherrn, wider den Wucher zu predigen, Wittenberg, 1540

(٢) تقرأ مايل بصد الملاحظات بين الدائن والمدين فى صفوف التجار الانجليز فى بداية القرن الثامن عشر ،، وتعود مثل هذه الزوج من القسوة هنا فى انجلترا بين أهل التجارة ، الأمر الذى لانلقى له مثيلاً فى أى مجتمع من الناس ولافى . أى مملكة أخرى فى العالم ،، .

An essay on credit and the Bankrupt Act. London, 1707, p. 2.

وانتهى في روما بدمار المدينتين من طبقة العامة فصاروا عبيداً ، وفي العصور الوسطى ختم هذا الصراع بدمار المدينتين الإقطاعيين الذين فقدوا سلطانهم السياسي حين ضاع منهم الأساس الاقتصادي الذي قام عليه ذلك السلطان . وبرغم هذا فإن الشكل النقدي (والعلاقة النقدية بين الدائمين والمدين لها شكل علاقة نقدية) يمس هنا مجرد التعارض بين أحوال البقاء الاقتصادية التي توجد في مستوى على قدر كبير من العمق في صرح المجتمع ونظامه .

لنعد الآن إلى موضوع تبادل السلع . فالمتعادلان وهما السلع والنقود لا يعودان يظهران في قطب عملية البيع في نفس الوقت الواحد . فأولا تؤدي النقود الآن وظيفة مقياس قيمة في تعيين ثمن السلعة المبيعة ، فالثمن الذي يحدده العقد مقياس للالتزام الواقع على المشتري أي ذلك المبلغ من المال الذي يتعين عليه دفعه في ميعات محدد . وثانياً تضطلع النقود بدور شيء فكري أي على أنها وسيلة غير مادية لإتمام عملية الدفع فرغم أنها لا توجد إلا على صورة وعد بالدفع من جانب المشتري فالها تؤدي إلى انتقال السلعة من أيدي البائع إلى أيدي المشتري . إن أدوات الدفع لا تدخل فعلا في نطاق التداول حتى ينقضي الأجل المشروط ، ولا تنتقل النقود من يد المشتري إلى يد البائع حتى يحين ذلك الأجل . لقد تحولت أداة التداول إلى اختزان لأن عملية التداول توقفت في ختام المظهر الأول ، كما سحبت من التداول النقود التي تمثل السلعة في شكل متغير ، وبعد أن تخرج السلعة من مجال التداول تدخله وسيلة الدفع . إن النقود لا تعود الوسيلة التي تسبب تلك العملية ، وإنما تختم العملية وذلك بأن تبدو في الشكل القديم لوجود القيمة التبادلية . يغير البائع سلعته إلى نقود كي يقضى حاجة بواسطة النقود ؛ ويحول البيخيل سلعته إلى نقود ليختزن السلعة في شكلها النقدي ، ويحول المدين السلعة إلى نقود كي يدفع ثمن ما اشتراه من قبل ، وإذا لم يدفع المدين ما عليه لوقع الحجز على ما لديه . لقد أصبحت الآن النقود أي الشكل النقدي المعبر عن قيمة السلعة الغاية المرجوة من البيع ، وهذا يعبر عن حاجة اجتماعية ناشئة عن عملية التداول ذاتها .

والمشتري يعيد تحويل نقوده إلى سلع قبل أن يكون قد حول سلعه إلى نقود ، وبعبارة أخرى يجري التحول الثاني للسلع قبل أن يتم التحول الأول . وتداول سلعة البائع وتحقق ثمنها ولكنها لا تفعل ذلك إلا يصفها ذات حق قانوني إزاء النقود . إنها تحول إلى قيمة استهلاكية قبل أن تحول نفسها إلى نقود ، أي يتأجل لإتمام التحول الأول (١) .

(١) من العبارة الآتية التي وردت في كتابي الذي وضعته سنة ١٨٥٩ يتضح العيب الذي من أجله لم أتق بالافق النص إلى شكل معضاد وهو من جهة أخرى ففي العملية ن - س يمكن نقل ملكية النقود كوسيلة حقيقية للنبراء وهذا يمكن تحقيق ثمن السلعة قبل أن تنحقق القيمة الاستهلاكية للنقود وقبل أن تسلم السلعة فعلا ، ويحدث هذا عادة في الشكل المأوف من =

والإلتزامات التي تستحق الوفاء خلال فترة معلومة تمثل مجموع أثمان السلع التي سبب بيعها هذه الإلتزامات . ومبالغ النقود اللازم لتحقيق مجموع هذه الأثمان السكلى يتوقف أولاً على سرعة دوران وسيلة الدفع ، وهذه نفسها تحدد بحالتين : سلسلة العلاقات بين الدائنين والمدبئين بحيث أنه حين يتسلم النقوداً من مدينه ب يسلمها في الحال إلى دائنه ج وهكذا . والحالة الثانية هي طول الفترات الواقعة بين مختلف الأيام التي تحدث فيها تسوية الحساب . هذه السلسلة المستمرة من المدفوعات أو هذه التحولات الأولى المؤخرة تختلف اختلافاً أساسياً عن ذلك التداخل بين سلسلات التحولات التي عرضنا لها في مرحلة سابقة من بحثنا هذا . وفي دوران وسيلة الدفع تجد أن العلاقة بين البائعين والشارين تنشأ فعلا عن تداول (دوران) النقود وتوجد فيه . ومن جهة أخرى تعبر حركة وسيلة الدفع عن علاقة اجتماعية قائمة قبل بدء الحركة .

والمدى الذي يمكن فيه إتمام مبيعات عدة في نفس الوقت الواحد بحيث تسير جنباً إلى جنب ، يعمل على تحديد درجة تعويض النقص النسبي في مقدار العملات النقدية بواسطة زيادة سرعة دورانها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن وقوع المبيعات في نفس الوقت الواحد فيه دافع جديد على الاقتصاد في وسيلة الدفع .

وبالنسبة التي تتركز بها مبيعات عدة في بقعة واحدة تنشأ بطبيعة الحال نظم وأساليب خاصة لإجراء التوازن بينها ، ومن هذا القبيل مثلاً تلك المؤسسات المعروفة باسم « virements » لتسوية وتصفية الحسابات والتي قامت في ليون خلال العصور الوسطى . فيكفي أن توضع ديون - ١ - إزاء - ب ، و - ب - إزاء - ح ، و - ح - إزاء - ١ بحيث يابغى كل منها الآخر ، إلى حد ما كما تفعل الأحجام الموجبة والسالبة ، وبهذا يتبقى دين واحد بارز لتسويته . وكلما زاد نطاق تركيز المدفوعات قل الميزان بالنسبة إلى مجموعها السكلى ، وعلى ذلك صغر مجموع وسيلة الدفع الموجودة المتداولة .

وتتطوى الوظيفة التي تؤديها النقود من حيث كونها وسيلة للدفع على تناقض مباشر . فمن حيث أن المدفوعات يوازن كل منها الآخر فإن النقود تؤدى عملها بطريقة فكرية بحيث بصفتها نقود حسابية أى مقياس للقيمة . وبقدر ما يجب إجراء المدفوعات الفعلية فإن النقود

== الدفع المتقدم . ونراه كذلك في طريقة الشراء التي تتبعها الحكومة البريطانية لشراء الأديبين من الزراع الهنود ... في هذه الحالات تقوم النقود بدورها دائماً بالطريقة المتبادلة بوصفها وسيلة للشراء ... وبطبيعة الحال يدفع رأس المال مقدماً على شكل نقود ... وعلى كل فان وجهة النظر هذه لا تدخل في نطاق التداول البسيط .

Zur Kritik der politischen Oekonomie, pp. 119—120 .

لاتصاح كأداة للتداول بل كالصورة الفردية التي يتجسم فيها العمل الاجتماعي أى للمجموع السكى المستقل للقيمة التبادلية أو كالسلة المطاقة . ويبلغ التعارض أقصاه في تلك المظاهر من الأزمات الصناعية والتجارية مما يعرف باسم الأزمات النقدية (١) .

ولا تقع أزمة من هذا القبيل إلا إذا توافرت لدينا سلسلة من المدفوعات وطريقة اصطناعية في موازنتها وتسويتها قد بلغتا حد النمو الكامل . وحينما يصاب هذا الجهاز باضطراب عام مهما كان مصدره نفقد النقود هذا الشكل الفكرى للنقود الحسائية وتتخذ صورة مادية هي صورة نقود فعلية ، ولا تعود السلع قادرة على أن تحل محلها ، وتصبح القيمة الاستعمالية للسلع دون أية قيمة ، ويقضى شكل القيمة الذى لها على قيمتها ويحطمها . وقد ملأ الرخاء الموقت البورجوازيين غروراً وصلفاً بحيث قالوا إن النقود وحدها هي السلعة . وكما يلهث الطبى في عدوه نحو المجارى التي تطفأ ظمأه كذلك تتعطش نفوس هؤلاء إلى النقود أى الثروة الوحيدة (٢) . ففى خلال الأزمة يبلغ التعارض بين السلعة والنقود — أى الشكل الدال على قيمتها — غايته فيصبح تعارضاً مطلقاً ، ولا يهيم الشكل المظهمى الذى قد تكون عليه النقود إذ التعطش شديد سواء حدث الدفع بالذهب أو بنقود الائتمان كالأوراق النقدية (٣) .

(١) أن الأزمة النقدية التي أشير إليها في النص على أنها تظهر خاص في كل أزمة صناعية وتجارية عامة ، يجب تمييزها بوضوح عن نوع خاص من الأزمات (يعرف كذلك باسم «الأزمة النقدية») وهو نوع قد يقع مستقلاً عن الأزمة الصناعية والتجارية وان كان له رد فعل غير مباشر عن الصناعة والتجارة . وأساس مثل هذه الأزمات وأساس المال النقدى ولهذا السبب يجد مجال فعلها إنما يكون في المسارف والبرصة والمالية بوجه عام .

(٢) . هذا الرجوع المفاجىء من نظام الائتمان الى نظام الدفع بالنقد يضيف رعباً نظرياً الى ذلك الذعر العملى ، ويرتد فرقا أولئك التجارون الذين يتم التسداول عن طريقهم أمام ذلك السر الغامض الذى نشأت فيه علاقاتهم وهم عاجزون عن ادراك كنهه ، ، Karl Marx, op. cit., p. 126. ، ويظل الفقراء في حالة توقف وسكون اذ ليس لدى الأغنياء أموال لاستخدامهم وان كان لديهم الأرض والأيدى التي تنتج الغذاء والكساء . وهذا هو ثروة الشعب الحقيقية لا النقود . .

John Bellers, ; Proposals for Raising a College of Industry, London, 1696, p. 3.

(٣) ترينا القطعة كيف يستغل مثل هذه الأوقات أولئك الذين يطلق عليهم أصدقاء التجارة ، ، ففى أحد المرات . وكان ذلك سنة ١٨٣٩ كان مصرفى جشع عجوز جالساً في غرفته الحصرية فأزاح عطاء الدرج الذى كان جالساً عليه . وأبرز لصديقى له ريبطات من أوراق النقد قاتلاً وقد غمره فرح شديد أن لديه من ذلك ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وكانت هذه الأوراق كلها مربوطة وسيخرجها جميعاً بعد الساعة الثالثة في نفس اليوم . .

وإذا نظرنا إلى المجموع السكلى للنقود المتداولة خلال فترة معلومة لوجدناه مساوياً لأثمان السلع التي تحققت زائداً بمجموع مبالغ المدفوعات المستحقة ناقصاً ، المدفوعات التي يوازن بعضها بعضاً وناقصاً عدد الدورات التي تقوم بها نفس قطعة العملة النقدية بصفها أداة تداول ووسيلة للدفع - وهذا كله مع فرض ثبات سرعة دوران أداة التداول ووسيلة الدفع . مثال ذلك يبيع الفلاح حباً بجنينيين يصلحان بذلك أداة تداول . وفي يوم التسوية يستخدم هذين الجنينيين ليدفع ثمن التيل الذي سبق أن اشتراه من الغزال . حينئذ يشتري الغزال نسخة من الإنجيل بالجنينيين ويدفع الثمن نقداً بحيث أن الجنينيين يؤديان من جديد وظيفة أداة التداول وهكذا . ومن هنا مع افتراض الأثمان وسرعة الدوران - الاقتصاد في المدفوعات - فإن كمية النقود المتداولة خلال فترة معلومة من الزمن كيوم مثلاً تماثل أو تطابق مجموع السلع المتداولة خلال هذه الفترة . إن النقود التي تمثل سلعاً سبق سحبها من التداول تظل متداولة ، ويجرى تداول السلع التي لن يظهر على المسرح المعادل النقدي لها إلا في يوم مستقبل ، وعلاوة على ذلك فالديون التي تعقد كل يوم والمدفوعات التي تستحق الوفاء في نفس اليوم هي كميات غير قابلة للموازنة والتبادل فيما بينها . وتنشأ نقود الائتمان مباشرة من وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع ، بما أن الكمبيالات التي تمثل مقادير يدين بها البعض مقابل سلع اشتروها ، يجرى تداولها بقصد نقل هذه الإلتزامات من واحد إلى آخر . ومن جهة أخرى يتسع نطاق وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع وذلك تبعاً لاتساع نطاق نظام الائتمان . وإذ تؤدي نقود الائتمان وظيفة وسيلة الدفع فإنها تتخذ أشكالاً مختلفة خاصة بها وهي أشكال تجعلها مألوفة ميسورة في مجال العمليات التجارية الكبرى . ومن الناحية الأخرى يزداد الاحتفاظ بالذهب والفضة كي يسد حاجة تجار التجزئة (١)

The Theory of Exchanges, the Bank Charter Act. of 1844, London 1864, p. 81,

وجاء في صحيفة الأوبزرفر في عددها الصادر يوم ٢٤ أبريل ١٨٦٤ ما يأتي ، « تروج شائعات غريبة عن بعض الأساليب التي لجأ إليها البعض بقصد احداث ندرة في الأوراق النقدية . . ومع أن افتراض استخدام خدع من هذا القبيل من الأمور التي تحتل الشك ، إلا أن الأقوال تتداولها الألسن في كل مكان بحيث يستحق الأمر الإشارة إليه حقيقة ، ، (١) لكي يمكن بيان مدى ضآلة مقادير النقود الموجودة نقداً اللازمة لاجراء عمليات تجارية واسعة النطاق أذكر البيان التالي الذي أصدره أحد البنوك التجارية الكبرى بلندن (بيت موريسون ، ديلون وشركاهم)

حينما ينمو إنتاج السلع إلى درجة كافية فإن وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع تنتشر إلى ما وراء مجال تداول السلع ، وتصبح النقود أساس العقود العام^(١) ويصير الآن دفع الربح والضرائب الخ نقداً بدلاً من دفعها عيناً. ويدل على عظم مدى توقف إمكانية هذا التحول على الطبيعة العامة لأحوال الإنتاج أن الامبراطورية الرومانية بذلت محاولتين لجباية الضرائب نقداً وأخفقت في كليهما . ونعلم أن طبقة الفلاحين الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر كانت تن من الفقر الشديد مما أشار إليه بعبارة بليغة بواجابرت ومرشال فوبان وسواهما . هذا

== بسدد المبالغ الواردة اليه والمدفوعة منه كل عام . ونجد في البيان ذكر عمليات البيت المالية التي تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات في العام وقد خفضت الى مقياس المليون . وتجد الجدول وارداً في Report From the Select Committee on the Bank Acts, July 1858 p. LXXI.

المبالغ المدفوعة	جنيه	المبالغ التي حدث تسليمها	جنيه
كياتات تدفع بعد التاريخ	٣٠٢٠٦٠٤	كياتات المصرفين والتجار المستحقة	٥٣٣٥٥٩٦
شركات على المصرفين في لندن	٦٦٣٠٦٧٢	للدفع بعد التاريخ	
أوراق نقدية صادرة من بنك إنجلترا	٢٢٠٧٤٣	شركات على المصرفين التي تدفع عند الطلب	٣٥٧٠٧١٥
ذهب	٩٠٠٢٧	الأوراق النقدية بالأقاليم	٩٠٦٢٧
فضة ونحاس	١٠٤٨٤	أوراق نقدية صادرة من بنك إنجلترا	٦٨٠٥٠٤
		ذهب	٢٨٠٠٨٩
		فضة ونحاس	١٠٤٨٦
		أذونات البريد	٩٢٣
		المجموع الكلي	١٠٠٠٠٠٠٠
		المجموع الكلي	١٠٠٠٠٠٠٠

(١) وأذ ينقلب سير التجارة من تبادل البضائع بالبضائع أو التسليم والعمل ، الى بيع ودفع فان كافة العمليات . تذكر حسب الثمن بالنقود ،

An Essay upon Public Credit. third edition, London, 1710, p. 8.

الفقر لم يكن سببه فداحة الضرائب فحسب ، وإنما كان مرجعه جبايتها نقداً لا عينياً^(١) وفي آسيا من جهة أخرى حيث تدنع مختلف أنواع الربيع عينياً وحيث المدفوعات العينية هي الجانب الأكبر من الضرائب ، تتوقف الظواهر على علاقات الإنتاج التي تتكرر تبعاً لتنظام الظواهر الطبيعية . إن الدفع العيني أحد أسرار بقاء الإمبراطورية العثمانية . وإذا قدر للتجارة الخارجية التي فرضتها الدول الكبرى الغربية على اليابان أن تؤدي إلى دفع ريع الأرض نقداً لا عينياً لا تنتهي نظام الزراعة النموذجي في ذلك البلد إذ ستزول الظروف الاقتصادية المقيدة التي مارس في ظلها الأهلون ذلك النظام .

وتجد في كل بلد أياماً مخصوصة حددها العرف لإتمام التسويات ، ويرجع جانب من اختيار هذه الأيام إلى التغييرات الفصلية وهي الأحوال والشروط الطبيعية للإنتاج . وإذا يتحدد موعد هذه الأيام فإنها كذلك تنظم المدفوعات التي لاتصل مباشرة بتداول السلع كالضرائب والريع الخ ، ومقدار النقود الذي يتطلبه إتمام المدفوعات المستحقة في مثل هذه التواريخ في كافة أنحاء البلد يؤدي إلى حدوث اضطرابات فترية — وإن كانت سطحية — في اقتصاد وسائل الدفع^(٢) ويرتب على القانون الخاص بسرعة دوران وسيلة الدفع أنه فيما يخص

(١) أصبحت النقود نوعاً من الجلال العمومي ، وفن المالى ،، البوتقة التي يتم فيها تسخين كمية هائلة من البضائع وتديرها وذلك بقصد إنتاج هذا المتبقي المنذر بالشر ،، وكذلك ،، تملن النقود الحرب على الجنس البشرى بأجمعه ،، .

Boissuilebert, Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs. (طبعة دير . باريس ١٨٢٣ ، المجلد الثاني ص ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٩) .

(٢) قال مستر كريج أمام لجنة مجلس العموم وذلك سنة ١٨٢٦ ما يأتي ،، في عيد العنصرة سنة ١٨٢٤ اشتد طلب الأوراق النقدية على بنوك دنبره بحيث لم تبق فيها ورقة واحدة لما حلت الساعة الحادية عشرة . أرسلت البنوك الى كافة المصارف الأخرى بقية الاقتراض منها فلم استطع ذلك ولهذا سويت كثير من العمليات باعطاء قصاصات من الورق فقط ، ولكن لم تأت الساعة الثالثة بعد اظهر حتى عادت جميع الأوراق النقدية الى المصارف التي كانت قد خرجت منها ! لقد كان ذلك مجرد نقل من يد الى أخرى ،، .

وبرغم أن متوسط الأوراق المتداولة في اسكتلندا بلغ أقل من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه هالياً ما يحدث في بعض أيام دفع الأجور تداول جميع الأوراق التي في حوزة المصرفيين ومبلغها ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . في مثل هذه الأيام تقوم النقود بوظيفة واحدة مخصوصة فإذا ماتم أداؤها رجعت الى المصارف ثانية . انظر :

John Fullarton; Regulation of Currencies, London 1844, p. 85, note. وعلى سبيل الايضاح أقول انه في ذلك الوقت الذي كتب فيه فولارتون كانوا في اسكتلنده يعدرون اوراقاً نقدية لاشيكات مقابل الودائع .

بكافة المدفوعات النقدية مهما كانت طبيعتها يتناسب مبالغ وسائل الدفع تناسباً عكسياً مع طول الفترة المحدودة للدفع^(١).

إن تطور النقود إلى وسيلة للدفع يجعل من الضروري جمع النقود احتياطياً للحاجة التي تنشأ في أيام التسريبات . وبينما نجد أن الاختزان ، بصفته أسلوباً خاصاً من أساليب اجتناء الثروة ، يختفي بتقدم المجتمع البورجوازي ، فإن تكوين احتياطيات لإعداد وسائل الدفع يعظم مداه كلما زاد نمو ذلك المجتمع .

ح - النقود العالمية Universal Money

عندما تخرج النقود من مجال التداول تنزع عن نفسها الأردية التي اتخذتها من حيث كونها مقياساً للثمن ، وعملة ، ورموزاً للقيمة ؛ ثم تعود إلى شكلها الأصلي وهو السيكة . وفي التجارة القائمة بين أسواق العالم يعبر عن قيمة السلع بطريقة يقرها العالم أجمع . وعلى ذلك فالشكل النقدي للسلع يواجهها في هذه الحالات أيضاً على هيئة نقود عالمية . وفي أسواق العالم فقط تكتسب النقود — إلى أعظم حد — صفة السلعة التي يكون شكلها الطبيعي الصورة الاجتماعية المباشرة التي يتجسم فيها العمل الإنساني بصفته المجردة ، وينطبق أسلوب وجودها في هذا المجال انطباقاً مناسباً ومتفقاً مع فكرتها التصورية .

ولا يوجد في مجال التداول القومي (الداخلي) سوى سلعة واحدة تصلح مقياساً للقيمة وبذلك تؤدي وظيفة النقود ، ولكن في السوق العالمية مقياسين للقيمة وهما الذهب والفضة^(٢).

(١) إذا استدعى الحال جمع ٤ مليوناً في السنة فهل الملايين الست (ذهباً) تكفي لما تتطلبه التجارة من أمثال هذه الدورات . مثل هذا التداول ؟ لو سألتنا هذا السؤال لأجاب بيتي بطريقة البليغة العادية قائلاً : ، انى أجيب عن السؤال بنعم ، ذلك أنه إذا كانت النفقة ٤ مليوناً في حالة قصر هذه الدورات كأن تكون أسبوعية كما يحدث بين فقراء أهل الحرف والعمال الذين يتسلمون أجورهم ويدفعون ماعليهم في كل سبت ، إذن لكان في شحني جزءاً من المليون من النقود ما يحقق هذه الأغراض . ولكن إذا كانت هذه الدورات تقع كل ثلاثة شهور طبقاً لعادتنا في دفع الربيع وجباية الضرائب ففي هذه الحالة يتطلب الأمر عشرة ملايين . وبناء عليه إذا فرضنا أن المدفوعات تتم في دائرة مختلطة تتراوح بين أسبوع وثلاثة عشر أسبوع فعليل إذن أن تضيف ١٠ ملايين إلى شحني فبكرن نصف ذلك لـ ٥ بحيث إذا كان لدينا لـ ٥ ملايين لكان لدينا ما فيه الكفاية ، ،

Political Anatomy of Ireland, London, 1691 Appendix, Verbum sapienti, p.p. 13-14.

(٢) ومن هنا تبدو سخافة التشريع الذي يوجه المصارف القومية نحو تكوين احتياطيات من ذلك المعدن النفيس

تقوم النقود بوظيفة أداة الدفع العالمية ، ووسيلة الشراء العالمية ، والصورة التي تتجسم فيها والتي يقرها العالم ، وتنحصر وظيفتها الرئيسية في أنها أداة الدفع لتسوية الديون الدولية ومن هنا جاء شعار التجار بين عن « الميزان التجارى » ، (١) . ويصلح الذهب والفضة وسائر دولية للشراء وخاصة في الأحوال التي يضطرب فيها التوازن العاى في تبادل المنتجات بين الشعوب المختلفة ، وأخيراً فهي تؤدي وظيفة الصورة العالمية التي تتجسم فيها الثروة حيناً لا تتعلق المسألة بالشراء أو البيع وإنما بنقل الثروة من بلد إلى آخر، وحيناً يتعذر هذا النقل على شكل سلع إما بسبب أزمات في الأسواق أو بسبب طبيعة الغرض الذي يجب تحقيقه (٢) .

وكما أن كل دولة في حاجة إلى احتياطي من النقود للتداول الداخلي فيها ، كذلك تحتاج إلى احتياطي مثله لأغراض التداول الخارجي في أسواق العالم . وعلى ذلك فوظائف الاختزان

وخذ ، الذي يقوم بوظيفة النقود في داخل الدولة ، وأنا لثرف جيداً تلك ، والصعاب السارة ، التي أوجدتها بنك إنجلترا لنفسه . راجع كارل ماركس (مصدر سبقت الإشارة إليه ص ١٣٦ وما بعدها) لكي تعلم أهم الفترات في تاريخ تغييرات على طرات على القيم النسبية للذهب والفضة . وقد صرح سيرر ، برت بيل في قانون البنك الصادر سنة ١٨٤٤ م حصراً لئلا يتخذوا أن يصدر أوراقاً مالية بضمان الفضة بشرط ألا يريد الاحتياطي من الفضة عن ربع احتياطي الذهب ، وقد أراد من هذا التصريح مساعدة البنك على تحظى تلك الصنوية التي وجد نفسه فيها ؛ وتقرر أن تؤخذ قيمة الفضة حسب ثمنها بالذهب في سوق لندن .

- (١) كان النظام التجارى عبارة عن النظام الذي ابتدعه أولئك الاقتصاديون الذين اعتبروا ان هدف التجارة الدولية ينحصر في تسوية موازين التجارة الفضة بالذهب والفضة ، وقد اخفق خصومهم بدورهم اخفاً كاملاً في فهم وظيفة النقود العالمية وقد اوضح في موضع آخر بالتفصيل بريكاردو كيف أن الفكرة الباطلة عن القوانين التي تنظم كمية أداة التداول تتمكس في فكرة خاطئة بالمثل عن الحركات الدولية للمعادن النفيسة . ويقول بريكاردو ، ان الميزان التجارى غير الصالح لا ينشأ مطلقاً الا من تداول زائد عن الحاجة ... ان تصدير العملة النقدية سببه رخصها ، وهو السبب في الميزان التجارى غير الصالح وليس نتيجة مترتبة عليه ، ، هذا المذهب الخاطيء نجد مثله لدى باربون الذي كتب يقول ، ان الميزان التجارى - ان كان له وجود - ليس السبب في اخراج النقود من البلد ولكنه نتيجة الاخلاف في قيمه ، السبب ان كل بلد (باربون : مصدر سابق ص ٤٩ - ٦٠) وفي كتاب The Literature of Political Economy, A Classified Catalogue (لندن ١٨١٥) نجد أن McCulloch يتحدث باربون على هذا الرأي ولكنه عن قدر كاف من الحذر والفتنة يسمح له بتجاهل بضاعة الأشكال التي يزين بها باربون هذا الغرض الضعيف الذي يتركز عليه ، ، وبدأ العملة ، ، وكتاب ماك كولوخ انشاره ليه لا يتصف بطابع النقد بل انه لا يتخى الأمانة ويبلغ الذرورة من هاتين الناحيتين في الأجراء التي خصصها لتاريخ نظرية النقود ، والسبب في ذلك انه في هذا الجزء . يعرب درر المداها ، لويد آر فرستون حيث يدعوه ، ، زعيم المالين ، ، .
- (٢) قد نشأ الحاجة الى القيمة بشكلها النقدي كي يمكن دفع الاغانات ، وتقديم التروض القديمة للمساعدة في مواصلة الحروب ، ولتقسيم الأموال التي تمكن المصارف من استئناف دفع المبالغ المطلوبة منها .

منشؤها في وظيفة النقود كأداة للتداول والدفع في الداخل، كما تنشأ عن وظيفتها كمنقود عالمية (١) وهذه الوظيفة الأخيرة لا بد من السلعة النقدية الصحيحة أي الذهب والفضة فعلا . وهذا هو السبب الذي من أجله يدعو سير جيمس ستوارت الذهب والفضة « نقود العالم ، وذلك بقصد تمييزهما عن البديل القومي .

إن مجرى الذهب والفضة مزدوج ، فهو من جهة ينتشر من مصادره إلى أسواق العالم كي تمتصه ميادين التداول القومية المختلفة . وكى يحل محل العملة الذهبية والفضية التي تعرضت للتآكل ولتهد الناس بأدوات انترف ، وياتجمد على شكل كنوز مختزنة (٢) . وهذا المجرى الأصلي تبدأه الدول التي تستبدل عملها محققاً في السلع بعمل يمثل في المعادن النفيسة بواسطة البلاد التي تنتج الذهب والفضة . ومن جهة أخرى هناك اتجاه من ناحية إلى أخرى للذهب والفضة بين مختلف ميادين التداول القومية ، وهو تيسار تتوقف حركته على التقلبات التي لا تنقطع في مجرى التبادل الدولي (٣) .

وفي البلدان التي نما فيها الأسلوب البورجوازي في الإنتاج تحدد الكنوز المركزية في حجرات المصارف بالحد الأدنى اللازم كي تؤدي هذه الوظائف الخاصة التي تضطلع بها . (٤) وحينما يحدث أن تكون هذه الكنوز فوق المستوى العادي بشكل واضح عد هذا دليلاً على

(١) « لست في حاجة حقاً الى دليل مصنع يشهد بكفاية الله الاخيران في البلاد التي تدفع الذهب والفضة لتحقيق كل نواحي التسويات والضبط الدولية دون أية مساعدة ملبوسة من التداول ، أكثر من الدليل الذي تقدمه السبلة التي تمكنت بها فرنسا — ولما تهنض بعد من صدفة الغزو الأجنبي المدمر — من أن تدفع في ظرف سبع وعشرين عاماً عشرين مليوناً فرضتها عليها قسراً الدول العظمى المتحالفة ومن هذا المبلغ نمة كبيرة من الذهب وذلك دون أن تتعرض العملة الأهلية لأى قدر محسوس من القهص أو الاضطراب ، بل ويدون أى قلب مزعج في بورصاتها» .

Fullarton, op. cit., p. 134

(٢) توزع النقود بين الأمم بالنسبة الى حاجياتها المتباينة نظراً لأن المنتجات تجتهد بها دائما ، ،

Le Trosne, op. cit., p. 196

« ان المناجم التي تخرج الذهب والفضة باستمرار تنتج المقدار الكافي الذي تحتاجه كل أمة ، ،

J. Vanderlint, op. cit., p. 40

(٣) « تعلق المبادلات وتهبط كل أسبوع ، وتصعد في أوقات معينة من السنة ضد صالح الأمة ، بينما ترتفع كثيراً في أوقات أخرى ويكون الارتفاع حينذاك في صالحها ، ، باربون (مصدر سابق ص ٣٩) .

(٤) تتعرض هذه الوظائف المتباينة الى أن يتصادم بعضها مع بعض حينما يكون على الذهب والفضة أيضاً

أن يصير رصيذاً يستخدم في تحويل الأوراق النقدية .

ركود في تداول السلع أى توقف في نفس سير تجولاتها (١).

(١) ان ما يزيد من التقود عن الحاجة المطلقة للتجارة المحلية رصيد ميت لا يعود يرجع على الدولة التي يجبس فيها اللزوم؟ اننا قد نذيب أثقلها وزنا ونحميها الى أدوات فضيه وآنيه من الذهب والفضة ، أو نبت بها في الخارج كأنها سلعة حيث عليها نفس الطلب ، أو نؤجرها .قابل فائدة حيث تكون الفائدة مرتفعة ،،

W. Petty : Quantu lumcunque, p. 39.

،، ليست التقود سوى الشحم في الجهاز الدياسي ، حيث كثير منه غالباً ما يمرقل سرعة عمل الجهاز وقليل جداً يمنه من الحركة ... فكما أن الشحم يلين حركة العضلات ، ويفذى الجسم اذا لم يتوافر الغذاء . ويملا العجوات غير المستوية ، ويبعث على جمال الجسم ، فكذلك التقود في الدولة تسرع من حركتها ، وتغذيها من الخارج في أوقات الجلب الداخلي ، وتسوى الحسابات ... وتسبب جمال الكل — ولو أن ذلك ينصب بصفة خاصة على أولئك الذين يملكون الكثير منها ،، W. Petty : Political Anatomy of Ireland. ص ١٤ .

الباب الثاني

تحول النقود إلى رأس مال

الفصل الرابع

تحول النقود إلى رأس مال

١ - الصيغة العامة لرأس المال

إن تداول السلع نقطة ابتداء رأس المال ، وأساسه التاريخي هو إنتاج السلع وذلك الشكل النامي من تداولها ويعرف باسم التجارة . ويبدأ التاريخ الحديث لرأس المال في القرن السادس عشر مع قيام نظام تجارى عالمي وفتح السوق العالمية .

وإذا أغفلنا الجوهر المادى لتداول السلع ، وأغفلنا تبادل مختلف القيم الاستيعالية وقصرنا النظر على الأشكال الاقتصادية التي تولدها عملية التداول ، لأنفسنا أن ننتجها النهائية عبارة عن النقود .

وهذا الناتج الأخير لتداول السلع أول شكل يظهر به رأس المال . ومن وجهة النظر للتاريخية ، يبدو رأس المال . بخلاف الثروة الزراعية ، على هيئة نقود أى يبدو كثروة نقدية أو رأس مال التاجر والمرابي (١) .

غير أنه لا حاجة بنا للبحث عن أصل ونشأة رأس المال كما ندرك أن النقود هي الشكل الذى ظهر فيه ، لأن هذا التاريخ يتكرر كل يوم . وكل مجموعة من رأس المال تأتى إلى السوق (سوق السلع أو العمل أو النقود) على هيئة نقود لا بد أن تتحول بطريقة محدودة معينة إلى

(١) ان التباين بين القوة المرتكزة على المملكات الشخصية من المياداة والعبودية . وهي القوة التي تستمها الزراعة من جهة ، وبين القوة غير الشخصية الناجمة عن ملكية النقود - نقول ان هذا التباين تجد أحسن التعبير عنه بثلاثين فرانسين يمكن ترجمتهما كالألف ، ما من أرض بدون نبيذ ، ، ، ليس للنقود سيد ، ، .

رأس مال . والفارق الأول بين النقود من حيث كونها نقوداً ورأس مال ، ليس إلا الفارق بين شكلي تداولها .

وأبسط صورة لتداول السلع وهي (س - ن - س) عبارة عن تحويل السلع إلى نقود ثم تحويل الأخيرة إلى سلع من جديد وهذا هو البيع بقصد الشراء . وهناك صورة أخرى مختلفة من حيث الكيف وهي (ن - س - ن) ويقصد بها تحويل الأخيرة إلى نقود ، بمعنى أننا نشترى بقصد البيع . والنقود التي تتحول طبقاً لهذه الطريقة الأخيرة تصبح رأس مال .

إذا أنعمنا النظر في الدورة: (ن - س - ن) رأينا أنها ، مثل الدورة البسيطة (س - ن - س) تمر خلال مظهرين متقابلين : (ن - س) أى الشراء وفيه تتغير النقود إلى سلع ، (س - ن) أى البيع وفيه تتحول السلع ثانية إلى نقود . واتحاد هذين المظهرين يكون حركة واحدة يرجع إليها الفضل في مبادلة النقود بسلعة ثم إعادة مبادلة هذه السلع بنقود - أو إذا أغفنا الفارق الشكلي بين الشراء والبيع نقلنا إن النقود تشتري السلع ثم بعد ذلك تشتري السلع النقود^(١) . ونتيجة هذه العملية كلها تبادل النقود بالنقود (ن - ن) فإذا اشترت ٢٠٠٠ رطل من القطن بمائة جنيهه وبعته بمبلغ ١١٠ جنيهه ، أكون في الواقع قد استبدلت ١٠٠ ب ١١٠ .

ومن الجلي الآن أن الدورة (ن - س - ن) تصبح لا معنى لها إذا انتهت بعد هذا العناء الذى تجشمناه بأن يحل مبلغ من النقود مكان مبلغ آخر مساو له تماماً أى ١٠٠ جنيهه مقابل ١٠٠ جنيهه ، لأنه في هذه الحالة تصبح طريقة البخيل أبسط وأضمن إذ أنه يحتفظ بالمائة جنيهه التى لديه ولا يعرضها لأخطار التداول ، ومن جهة أخرى سواء كان التاجر الذى دفع ١٠٠ جنيهه ثمناً لقطنه قد باعها بمبلغ ١١٠ أو ١٠٠ أو حتى بخمسين جنياً ، فإن نقوده مرت في حركة مختلفة من حيث الكيف عن حركة تداول السلع البسيط كما لو كان الفلاح مثلاً يبيع قمحاً ثم يشتري ملابس بما يحصل عليه من نقود . وغايتنا الأولى الآن أن ندرس الخواص التى تميز الدورتين (ن - س - ن) ، (س - ن - س)

ولنتساءل الآن عن التواحي المشتركة بينهما ، فهما يتحللان إلى المظهرين المتقابلين ، وفى كل من هذين يقف نفس العنصرين الماديين أى السلعة والنقود وجهاً لوجه ، وكذلك يقف شخصان هما البائع والمشتري كل منهما إزاء الآخر وقد ارتدبا نفس القناع الاقتصادي فكل دورة إن هى إلا وحدة تجمع بين نفس المظهرين المتقابلين ، وفى كل حالة تم هذه الوحدة عن

(٣) يقول Mercier de la Rivière ، بالنقود تشتري بضائع ، والبضائع تشتري نقوداً ، ،

في كتابه L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques ص ٥٤٣

طريق تدخل أطراف ثلاثة أحدهما بائع والثاني مشتر بيننا الثالث بائع وموشر .

ولكن الشيء الذى يمثل الدورين (س - ن - س) ، (ن - س - ن) هو النظام العكسى لترتيب أو توالى المظهرين . فتداول السلع البسيط يبدأ ببيع وينتهى بشراء ، أما تداول النقود بصفقتها رأس مال فيبدأ بشراء وينتهى ببيع . وفى الحالة الأولى تكون السلع هى البداية والهدف ، وتكون النقود فى الحالة الثانية نقطة الإبتداء والغاية . وفى الشكل الأول تحدث الحركة عن طريق تداول النقود ، وفى الثانية تحدث بواسطة السلعة .

وفى الدورة (س - ن - س) تتحول النقود فى النهاية إلى سلع تصلح قىما استعمالية ، بينما فى الدورة الأخرى (ن - س - ن) يعرض المشتري النقود حتى يستردها بصفقتها بئعاً . فهو فى حالة الشراء يلتقى بالنقود فى التداول حتى يتسنى له سحبها منه ثانية حيث يبيع نفس السلعة وهو إذن لا يفرط فى نقوده إلا لغرض ما كر وهو استردادها ، وعلى ذلك فهو لا ينفق النقود وإنما يدفعها مقدماً^(١) .

وفى الشكل (س - ن - س) تغير نفس قطعة النقود مكانها مرتين ، فالبائع يحصل عليها من المشتري ثم يدفعها إلى بائع آخر . فالعملية كلها التى تبدأ بتسلم النقود مقابل السلع تنتهى بدفع النقود مقابل السلع . ولكننا نشاهد العكس فى الشكل (ن - س - ن) إذ السلعة لا قطعة النقود هى التى تغير مكانها مرتين فالمشتري يأخذها من البائع وينقلها إلى آخر . وكما أنه فى حالة تداول السلع البسيط يسبب التغيير المزدوج لمكان قطعة النقود مرورها من يد إلى أخرى فكذلك تجد هنا أن التغيير المزدوج لمكان نفس السلعة يؤدي إلى عودتها إلى النقطة التى بدأت فيها . هذه العودة لا تتوقف على بيع السلعة بأكثر من ثمن شرائها إذ هذا لا يؤثر إلا فى كمية النقود التى تعود فهذه العودة نفسها تحدث بمجرد أن يعاد بيع السلعة المشتراة ، وبعبارة أخرى بمجرد أن تتم الدورة (ن - س - ن) وبهذا نلص فرقاً واضحاً بين تداول النقود بوصفها نقوداً ؛ فقط وتداولها بصفقتها رأس مال . وتنتهى الدورة (س - ن - س) حالما تؤخذ منا النقود التى نحصل عليها من بيع سلعة ، وذلك حين نشترى سلعة أخرى . وإذا ترتب على هذا أن رجعت النقود إلى نقطة ابتداءها فلن يتم هذا الأمر إلا بتجديد العملية كلها . فإذا بعث رباعاً من القمح بثلاثة جنيهات واشترت بهذا المبلغ ملابس ، تكون النقود من ناحيتى قد

(١) «حين يشترى شيء كى يباع ثانية ، فالمبلغ الذى استخدم هكذا يقال له نقود مدفوعة مقدماً ؛ وحين يشترى الشرء لكى يباع يجب أن يقال أن المبلغ أنفق ، : مؤلفات جون ستيوارت مل لناشرها الجيرال سيرجيس ستيوارت (انه) لندن ١٨٠١ ج ١ ص ٢٧٤ .

أنفقت لأنها أصبحت ملكاً لصاحب الملايس وهو الذى يعنيه شأنها . وإذا ما بيعت ربيعاً ثانياً عادت النقود إلى لأن هذه العملية قد تكررت . وإذا أتممت العملية الثانية بشراء جديد خرجت النقود من يدى . وهكذا يتضح أنه فى (س - ن - س) لا علاقة بين إنفاق النقود وعودتها . ومن جهة أخرى تتوقف عودة النقود فى الدورة (ن - س - ن) على طريقة إنتاجها . وبغير هذه العودة تخفق العملية أو تتوقف ولا تكون كاملة نظراً لعدم وجود مظهرها الحتامى الذى يكملها ألا وهو البيع .

والدورة (س - ن - س) تبدأ بساعة وتنتهى بأخرى تخرج من مجال التبادل وتدخل فى حيز الاستهلاك . فالاستهلاك أو قضاء الحاجات أو القيمة الاستيعابية هو النهاية والغاية . ولكن الدورة (ن - س - ن) تبدأ وتنتهى بالنقود ، والقيمة التبادلية هى الدافع عليها . وفى تداول السلع البسيط نجد الطرفين الدورة شكلاً اقتصادياً واحداً . فكلاهما سلعتان لها حجم قيمة واحد وفى هذه الحالة نرى أن أساس الحركة هو تبادل المنتجات أى مختلف المواد التى يتمثل فيها عمل المجتمع . ويختلف الحال فى (ن - س - ن) التى تبدو لأول نظرة عدمية القيمة ، ففيها نجد لسكلا الطرفين نفس الشكل الاقتصادى ، وكلاهما نقود أى إنهما ليسا قيمياً استيعابية مختلفة من حيث الكيف نظراً لأن النقود هى الشكل الذى تحولت إليه السلع أى الشكل الذى فقدت فيه قيمتها الاستيعابية المخصوصة . إن استبدال مائة جنيه بقطن ثم مبادلة الأخير بمائة جنيه مجرد طريقة ملتوية لاستبدال نقود بنقود ، الأمر الذى يحمل على الظن بأنها عملية سخيفة غير ذات غرض أو مغزى (١) .

والطريقة الوحيدة التى يمكن بها تمييز مبلغ من النقود عن مبلغ آخر طريقة متعلقة بالحجم . وعلى ذلك فالعملية لا تعزو معناها إلى أى اختلاف كىفى Qualitative بين طرفيها

(١) يقول مرسيه دى لاريفير فى معارضة حجج الاقتصاديين ،، اننا لانستبدل النقود بنقود ،، (نفس المصدر ص ٤٦٨) . وفى مؤلف يدل عنوانه على أنه يمالج ،، التجارة ،، ،، المضاربة ،، ،، تقرأ الآتى : ،، تنحصر التجارة كلها فى اجراء التبادل بين أشياء من أنواع مختلفة ، وتنشأ الميزة (المنفعة الى التاجر) عن هذا الاختلاف فاستبدال رطل من الخبز برطل آخر من الخبز لا ترتب عليه أية ميزة ... ومن هنا تقارن التجارة بالمقامرة التى تنحصر فى مجرد تبادل نقود بنقود ،، .

Thomas Corbet : An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals; or the Principles of Trade and Speculation explained, London 1841; p. 5

وبرغم أن كوربت يخفق فى أن يرى أن ، ن - ن ، أى مبادلة النقود بالنقود بشكل يشبه به التداول لاني حالة =

إذ كلاهما نقود ، وإنما تعزو معناها إلى الاختلاف الكمي بين هذين النطرين ، لأن النقود التي نسحبها من التداول في ختام العملية أكبر قدرأ من تلك التي نلقى بها في التداول عند البداية ، فالقطن الذي يشتري بمبلغ ١٠٠ جنيهه قد يباع بمبلغ قدره ١٠٠ + ١٠ أى ١١٠ من الجنيهات . وبهذا يكون الشكل الصحيح لهذه العملية هو (ن - س - ن) وفيه ن = المبلغ المدفوع أصلاً مضافاً إليه الزيادة . هذه الزيادة أدعوها « فائض القيمة » . إن القيمة المدفوعة في الأصل تعرض في التداول لتغيير في حجم قيمتها إذ تضيف إلى ذاتها فائض قيمة أو بعبارة أخرى إنها تتمدد وتنتشر . هذه الحركة هي التي تحولها إلى رأس مال .

وطبيعي أيضاً أنه من الممكن في (س - ن - س) قيام الطرفين س ، س (كالقمح والملابس مثلاً) بتمثيل حجمين مختلفين من القيمة . فقد يبيع الفلاح قمحه بأكثر من قيمته أو يشتري بما دون قيمته ، وقد يمدعه تاجر الملابس . غير أن هذه القوارق عرضية محتمة في هذا الشكل من التداول الذي نبحت أمره . فالعملية هنا لا تفقد معناها لأن طرفيها القمح والملابس معادلان أحدهما للآخر ، كما هو الحال في العملية ن - س - ن التي تفقد معناها حينما تكون النقود في البداية والنهاية متساوية في مقدارها . والواقع أن تعادل القيم في العملية (س - م - س) بالأخرى شرط لازم لكي تكون الدورة عادية غير شاذة .

وتكرار عملية البيع بقصد الشراء يظل في داخل الحدود التي يرسمها هدف هذا التكرار ، ألا وهو الاستهلاك أي إشباع حاجات من نوع مخصوص . وهذا هدف خارج تماماً عن نطاق التداول . ولكن من جهة أخرى حين يشتري الشيء لنديعه تكون بداية العملية ونهايتها واحدة أي النقود أو القيمة التبادلية . ولو لم تكن لهذا السبب وحده لكانت الحركة لا نهاية لها . لاشك أن (ن) تصبح ن + ح أي أن ١٠٠ جنيهه تصير ١١٠ من الجنيهات . ولكن لو نظرنا إلى الأمر من ناحية مظهره الكيفي البحت لوجدنا أن ١١٠ هي نفس ١٠٠ وهي

== رأس مال التاجر فقط بل في حالة رأس المال كله إلا أنه على كل حال يعترف بأن هذا الشكل مشترك بالنسبة إلى المقامرة والمضاربة . وهنا يظهر Mc Cullach ويمدنا أن الشراء بقصد البيع مضاربة ، وبهذا يحتج الفارق بين الاتجار والمضاربة ، أن كل عملية يشتري فيها الفرد منتجاً لكي يبيعه ثانية . هي في الواقع مضاربة .

A Dictionary Practical of Commerce لندن ١٨٤٧ ص ١٠٤٨ . ويقدر أكثر من البساطة يلاحظ بنو وهو شاعر بورصة الأوراق المالية بأستردام ، التجارة لعبة حظ ، . (هذه العبارة مقتبسة من لوك) ولن نكسب شيئاً إذا كان الذين نلعب ضدّهم من المتداولين . وحتى إذا ربحتنا في الأجل الطويل ، فنستعطر مع هذا إلى التنازل عن الجانب الأكبر من ربحتنا إن شئنا ابتداء اللعب من جديد .

Traite de la circulation¹¹ et du credit . امستردام سنة ١٧٧١ ص ٣٣١ .

التقود . وفضلا عن هذا لو نظرنا إلى المسألة من وجهة السلم فإن ١١٠ جنيه شأنها كشأن المائة جنيه ، مقدار محدود من القيمة . فإذا أنفقت ١١٠ جنيه كمتقود بطل عملها ولم تعد رأس مال ، إذ بمجرد سحبها من التداول تصبح اختزاناً ولا تزيد فلساً حتى ولو ظلت موضع الاختزان إلى يوم الدين . وعلى ذلك إذا كان الغرض تمدد القيمة فهناك نفس الإغراء لزيادة قيمة الجنيهات الـ ١١٠ كقيمة المائة جنيه لأنهما تعبيران محدودان للقيمة التبادلية ، الأمر الذى يجعل لكليهما مهمة الاقتراب بقدر الإمكان من الثروة المطلقة وذلك بواسطة امتداد الحجم . ويبدو بمجرد النظر أن القيمة التى دفعت فى الأصل وهى مبلغ المائة جنيه متميزة عن فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات والذى أضيف أثناء التداول . ولكن سرعان ما يتخفى هذا الفارق إذ فى نهاية العملية لا تسلم المائة جنيه الأصلية بيد والعشرة جنيهات أى فائض القيمة باليد الأخرى ، بل كل ما يحدث هو أننا نحصل على ١١٠ جنيه وهى صالحة لبدء عملية الامتداد للمائة الأصلية . فالتقود تنهى العملية لكي تبدأها من جديد^(١) ، وعلى ذلك فالنتيجة النهائية لكل دورة منفصلة تكون من تلقاء ذاتها نقطة الابتداء فى دورة أخرى . وعلى ذلك فالتداول البسيط للسلع . أى البيع بقصد الشراء . وسيلة لتحقيق غرض لا اتصال بينه وبين التداول . وهو امتلاك القيم الاستعمالية أو قضاء الحاجات . وعلى التقيض من ذلك فتداول التقود غاية فى ذاته لأن تمدد القيمة لا يحدث إلا فى داخل نطاق هذه الحركة المتجددة على الدوام . ولهذا لا تكون لتداول رأس المال حدود^(٢) .

(١) ينقسم رأس المال ... إلى رأس مال أصلى وريح والآخر هو زيادة رأس المال ... ولو أن هذا الريح من الحاجة العملية يتحول مباشرة وفى الحال إلى رأس مال ويتحرك مع الأصل ،

F. Engels : Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie
فى مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» والى رأس تحريرها أدنولد روج وكارل ماركس ،
باريس ١٨٤٤ ص ٩٩ .

(٢) يفرق أرسطو بين دو الاقتصاد ، وعلم تكوين الثروة ، ، فالأول من حيث أنه فن كسب العيش يتحصّر فى الحصول على الأشياء اللازمة للبقاء والى فيها نفع للأسرة أو الدولة . وإليك ما يقوله . وتتكون الثروة الحقيقية من أمثال هذه القيم الاستعمالية لأن كمية الممتلكات التى من هذا النوع والى تجعل الحياة بهجة ، غير محدودة . وهناك طريقة أخرى للحصول على الأشياء ، ومن الحق والصريح أن تطلق أسم chrematistics وفى مجال هذا الأخير ليس من حد للثروة والممتلكات . إن التجارة لا تنتمى من حيث طبيعتها إلى هذا العلم لأن التبادل هنا خاص فقط بالأشياء الضرورية للشترى والبائع ، يقصد أرسطو من كلمة التجارة ، و التجارة التجزئة ، وهو يستعمل هذه الكلمة لأن القيم الاستعمالية تسود فى تجارة التجزئة . بعد ذلك أخذ أرسطو يوضح كيف كانت المقايضة الشكل الأصلى من التجارة ، فلما اتسع نطاق المقايضة نشأت التقود بالضرورة . فبتكشف التقود تحولت المقايضة إلى تجارة — وهى بخلاف الميل الأصلى —

وصاحب النقود الذي يمثل هذه الحركة ، يصبح رأسمالياً ويصير شخصه أوجيبه النقطة التي تبدأ منها النقود . والغرض الموضوعي أي تمدد القيمة هو هدفه الذاتي وأساس الدورة (ن - س - ن) . وهذا الشخص يقوم بوظيفة صاحب رأس المال أي رأس المال مجسماً في شخص له شعور وإرادة . وعلى ذلك ينبغي ألا ننظر إلى الرأسالي على أن هدفه الحقيقي القيمة الاستعمالية (١) أو الحصول على ربح من عملية واحدة ، لأن ما يهدف إليه فعلاً عملية لا تنتهي غايتها تحقيق الربح (٢) ويشترك الرأسالي والبخيل في الجري غير المحدود وراء الإثراء المطلق ، وبالانهم الشديد وراء القيمة . ولكن بينما البخيل رأسالي فقد صوابه فالرأسالي يخيل عاد إلى صوابه . والبخيل في سعيه الدائم نحو زيادة القيمة التبادلية ينقذ نقوده من التبادل (٣) ، أما زميله الأصدق نظراً فيحقق هذه الغاية بمواصلته لإلقاء النقود في مجال التداول (٤) .

والأشكال النقدية التي تتخذها قيمة السلع في عملية التداول البسيط لها فائدتها في إتمام تبادل السلع ثم تختفي في النتيجة النهائية للحركة . أما في الدورة (ن - س - ن) فالسلسلة والنقود تمثلان وسيلتين مختلفتين لوجود القيمة ، وتكون فيهما النقود عبارة عن طريقة

== تحولت إلى تكوين الثروة . ويتميز علم تكوين الثروة عن علم الاقتصاد من حيث هو أنه فيما يخص بالأول يكون التداول مصدر الثروة ، ويبدو أن تكوين الثروة يتوقف على النقود لأنها البداية في هذا النوع من التبادل . الغاية فيها وعلى ذلك فالثروة ، كما يحاول علم تكوين الثروة الحصول عليها غير محدودة . وكان كل فن لا يكون وسيلة غاية بل غاية في حد ذاته غير مقيد من حيث هدفه لأنه يحاول دوماً الاتراب من هذا الهدف ، بينما الأعمال التي تكون وسيلة لغاية لأن الهدف نفسه يفرض عليها حدوداً - تقول أنه لهذه العوامل لا تجد لعلم تكوين الثروة حداً للهدف منها نظراً لأن هذا الهدف هو الإثراء المطلق . أن للاقتصاد حدوداً بعكس تكوين الثروة ... ويهدف الأول إلى شيء مختلف عن الثروة بينما يعمل الثاني على ازدياد النقود . . . وبسبب الخلط بين هذين الشكلين المتداخلين نظراً لبعض إلى الاحتفاظ بالنقود وزيادتها كأنهما الغاية النهائية من علم الاقتصاد Aristotle: De Republica, lib. 1, caps. 8 and 9, passim.

(١) هو ليست السلع (هـ) يمسح أن نقرأها التيم الاستعمالية (الهدف الأخير الذي يضعه نصب عينه الرأسالي المتاجر ... إن النقود الغاية التي يسعى إليها Thowas Chalmers: On Politieal Economy etc, Second edition, London 1832, p. 166.

(٢) يعبأ التاجر قليلاً أو لا يهتم مطلقاً بما حقق من ربح لأن غرضه الحصول على ربح آخر A. Genovesi, Lezioni di economia civile, 1765, Custodi's edition, modern section, vol VIII, p. 136,

(٣) كلمة ، ويقصد ، بمعناها المزدوج لها مقابل مضبوط في اليونانية

(٤) هذه الغاية التي لا تمتلكها الأشياء حين تتحرك مباشرة نحو الأمام، تملكها حين تدور إلى الوراء، جالياني

وجودها العامة بينما تمثل السلعة الوسيلة الخاصة (أو المستترة إن شئنا القول^(١) ؟). فقيمة السلع تغير شكلها على الدوام دون أن تضيع خلال هذا الانتقال من شكل إلى آخر، وبهذا تتكسب صيغة فعالة بطريقة آلية. وإذا أخذنا كلا من الشكلين المختلفين اللذين تتخذهما القيمة المتمددة بذاتها واحداً بعد الآخر خلال حياتها، لوصلنا إلى الغرضين التاليين وهما: «رأس المال هو النقود»، ورأس المال هو السلع^(٢). وفي الحقيقة فإن القيمة هنا، بينما تتخذ على الدوام شكل نقود وشكل سلع الواحد بعد الآخر، فإنها العامل الفعال في عملية تغيير خلالها وفي نفس الوقت من حيث الحجم، وتولد فائض القيمة بحيث أن القيمة تتمدد بطريقة تلقائية، ذلك لأن الحركة التي تضيف القيمة خلالها فائضاً إلى ذاتها هي حركتها نفسها وتمدها الذاتي. ونظراً لكونها قيمة تكون قد اكتسبت الصفة الحفية التي تمكنها من إضافة القيمة إلى ذاتها. فهي تلد نسلاً حياً أو على الأقل تصبح بيضاً ذهبياً.

فالقيمة إذن لكونها العامل الفعال في مثل هذه العملية (أى تتخذ مرة شكل نقود وأخرى شكل سلع برغم محافظتها على ذاتها وتمدها خلال هذه التغيرات) تتطلب شكلاً مستقلاً قائماً بذاته تستطيع بواسطته أن تثبت شخصيتها، وهي لا تتخذ هذا الشكل إلا على هيئة نقود. فعلى هيئة النقود تبدأ القيمة وتنتهى ثم تبدأ من جديد. لقد بدأت بأنها ١٠٠ جنيه وهى الآن ١١٠ وهكذا، ولكن النقود نفسها لا تزيد عن كونها أحد شكلي القيمة، فإذا لم تتخذ شكل سلعة ما فلن تصبح رأس مال. وليس هنا تناقض بين النقود والسلع كما في حالة الاختزان، فالرأسمالي يعلم أن كافة السلع هي في الحقيقة نقود ووسيلة عجيبة تتيح له المجال كي يحصل من النقود على مقدار أكبر منها.

في التداول البسيط (س-ن-س) لا تكسب قيمة السلع أكثر من شكل مستقل عن قيمها الاستعمالية أى الشكل النقدي، ولكن نفس تلك القيمة تبدو لنا فجأة في التداول (ن-س-ن) أى تداول رأس المال كأداة ذات حركة ذاتية مستقلة، وكأداة لا تكون فيها النقود والسلع إلا مجرد أشكال تتخذها أو تطرحها بالدور. وأكثر من هذا فبدلاً من أن تمثل علاقات سلع فإنها تدخل (إذا صح القول) في علاقة خاصة بالنسبة إلى ذاتها. فتميز نفسها كقيمة أصاية

(١) ليس الجوهر المادى هو الذى يكون رأس المال، وإنما قيمة الجوهر المادى هى التى تفعل ذلك.

B. Say : Traité de l'économie politique الطبعة الثالثة بإريس ١٨١٧ ص ١٠٤٢٨

(٢) « العملة (١) المستخدمة في إنتاج السلع ... رأس مال » Mac Leod. : Theory

and Practice of Banking, London, 1855, vol. 1, chap, 1, p. 55.

James Mill, Elements of Political Economy. لندن ١٨١١ ص ٧٤

عن ذاتها كفائض قيمة ، لأن المبلغ المدفوع في الأصل وهو ١٠٠ جنيه يصبح رأس مال فقط بواسطة فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات ، وبمجرد أن يحدث هذا نزول الفارق ويصبحان شيئاً واحداً وهو ١١٠ جنيه .

وعلى ذلك تصبح القيمة قيمة في عملية ونقوداً في أخرى وعلى هذا النحو تصير رأس مال - فهي تخرج من نطاق التداول ثم تعود إليه ، وتحفظ ذاتها وتتضاعف داخل نطاق دورتها وتخرج منها وقد تمدد حجمها وتبدأ الدورة من جديد دائماً^(١) ؛ (ن- ن) المال الذي يخلق المال ، هذا هو الوصف الذي أطلقه التجاريون على رأس المال .

إن الشراء بقصد البيع بسعر أكبر وهو ما نمثله بالصيغة ن- س- ن يبدو في الحقيقة شكلاً خاصاً بنوع واحد من رأس المال ، وهو رأس المال التجاري . ولكن رأس المال الصناعي أيضاً نقود تتحول إلى سلع ، وبيعها تتحول ثانية إلى نقود أكثر قدراً . والعمليات التي تقع خارج نطاق التداول ، في الفترة ما بين الشراء والبيع ، لا تؤثر في شكل هذه الحركة . وأخيراً ففي رأس المال الذي يدر فائدة يختصر التداول (ن- س- ن) لأنه يتمثل لنا نتيجة أمكن تحقيقتها بدون دور وسيط يتمثل لنا في الصيغة (ن- ن) أي نقود مساوية لنقود أكثر منها أو قيمة أكبر من ذاتها .

وعلى ذلك في الواقع نجد أن ن- س- ن هي الصيغة العامة لرأس المال كما يبدو في نطاق التداول .

(٢) مناهضات في الصيغة العامة لرأس المال

إن الشكل الذي يتخذه التداول حين تتحول النقود إلى رأس مال يناقض كافة القوانين التي بحثناها بخصوص طبيعة السلعة والقيمة والنقود بل والتداول ذاته . والشئ الذي يميز هذا الشكل عن التداول البسيط للسلع هو الوضع العكسي لتوالي هاتين العمليتين المتقابلتين وهما البيع والشراء . فكيف يتسنى لهذا التمييز الشكلى البحث أن يعبر طبيعة هاتين العمليتين كما لو أن هذا قد تم بطريق السحر؟

ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد إذ ليس لهذا الوضع المعكوس أو هذا القلب من وجود إلا بالنسبة إلى أحد الأشخاص الثلاثة الذين يتعاملون فيما بينهم . فبصفتي رأسمالياً

(١) « رأس المال ... جزء مشر من الثروة المتراكمة ... قيمة دائمة تضاعف ذاتها ، Sismondi ،

Nouveaux principes de l'économie politique, vol. 1. pp. 88—89.

أشترى السلع من ١ وأبيعها إلى ب ، ولكن بصفتي صاحب سلع بسيط أبيعها إلى ب ثم اشترى سواها من ١ ، وكل من ١ ، ب لا يرى أى فرق في العمليتين فهما يبدوان بائعين أو مشتريين لا غير ، وينحصر موقفي منهما في أى الحالين في أى صاحب نقود أو صاحب سلع ، أو بائع أو مشترو أكثر من هذا ففي كلتا العمليتين أواجه (١) بصفتي مشترياً ، (ب) بصفتي بائعاً ، وأبدو بالنسبة للأول كمنقود وأظهر للثاني كسلع ، ولست أواجههما كرأس مال أو كرأسالى أو بمثل لشيء خلاف النقود أو السلع ، أو شيء له تأثير يخالف ماتحدثه النقود أو السلع . وبالنسبة إلى يبدو الشراء من (١) والبيع إلى (ب) جزئين من سلسلة ، ولكن العلاقة بين العاملين لاجود لها إلا فيما يتعلق بي فقط . وكل من (١ ، ب) لايهتم بما يجرى بيني وبين الآخر . وإذا ما حاولت أن أوضح لها الخدمة التي أؤديها من حيث قاب الترتيب لاعتبروني مخطئاً وقالوا إن العملية كلها بدلا من أن تبدأ بشراء وتنتهي ببيع بدأت بالبيع وانتهت بالشراء . وحقيقة يعد عملي الأول وهو الشراء بيعاً من وجهة نظر (١) بينما البيع يعتبره (ب) شراء ، بل إن (١ ، ب) لا يكتفيان بهذا بل يصرحان أن السلسلة كلها غير ذات معنى وأنه في المستقبل سيشتري ١ من ب وسيبيع ب الى ١ مباشرة . وبذا ترد العملية كلها إلى عمل واحد ينتمى إلى ميدان التداول العادى للسلع ، فهو لا يعدو كونه بيعاً في نظر (١) وشراء من وجهة نظر (ب) . وعلى ذلك فقلب الترتيب لايخرجنا عن مجال تداول السلع البسيط ، وينبغي بالأحرى أن نبحث لئرى إن كان في هذا التداول البسيط ما يسمح بتمدد القيمة التي تدخل في التداول ، وبالتالي ما يسمح بخناق فائض القيمة .

لنبحث عملية تداول تبدو كيجرد تبادل للسلع ، وهذا هو الشأن دائماً عند ما يشتري مالكا سلع كل منهما من الآخر ، وعندما تتساوى في يوم تصفية الحساب المبالغ المستحقة لكل منهما ويبلغ بعضها بعضاً . فالنقود في هذه الحالة أداة محاسبة وتصلح للتعبير عن قيمة السلع بواسطة أثمانها ، ولكن النقود لا تواجه السلع على أنها عملة .

وفيا يختص بالقيم الاستعمالية فمن الواضح أن الطرفين قد يكسبان إذ يستغنيان عن بضائع بوصف كونها قيماً استعمالية لاتفيدهما ، وبأخذان أخرى يستطيعان الاستفادة منها ، وقد يكون في هذا أيضاً كسب آخر ، فإن (١) الذى يبيع النبيذ ويشترى القمح ربما ينتج نبيذاً بقدر معلوم من وقت العمل أكثر مما ينتج الفلاح (ب) . ومن جهة أخرى قد ينتج (ب) قحاً أكثر مما يستطيعه منتج النبيذ . وعلى ذلك قد يحصل (١) مقابل نفس القيمة التبادلية على قمح أكثر ، كما سيحصل (ب) على نبيذ أكثر مما يستطيع أيهما الحصول عليه بدون أى تبادل إذا أنتج كل منهما قححه ونبيذه . وبناء على هذا فمن حيث القيمة الاستعمالية قد

يكون هناك أساس للقول بأن التبادل عملية يكسب بها الطرفان^(١)، ولكن الحال خلاف ذلك بالنسبة للقيمة التبادلية. وإذا تعامل رجل يملك مقداراً من النيذ وليس لديه قمح مع رجل لديه قمح كثير دون النيذ، حدث بينهما تبادل في القمح بقيمة ٥٠ مع النيذ بنفس القيمة. وهذا العمل لا يترتب عليه أى زيادة في القيمة التبادلية لأيهما لأن كلا منهما كان يملك قبل التبادل قيمة مساوية لتلك التي حصل عليها بواسطة هذه العملية،^(٢) ولا تتغير النتيجة بإدخال النقود كأداة للتداول بين السلع بحيث يصبح البيع والشراء عمليين كل منهما متميز عن الآخر^(٣). إن قيمة السلع يعبر عنها في أثمان السلع قبل أن تذهب الأخيرة إلى السوق، فالقيمة فرض سابق لحدوث التداول وليست نتيجة له^(٤).

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر المجردة أى بغض النظر عن الظروف التي لا تنشأ مباشرة من قوانين التداول البسيط للسلع فإنه في أى تبادل لا يوجد سوى تحول أى مجرد تغيير في شكل السلعة (وذلك إذا استثنينا إحلال قيمة استعمالية مكان أخرى). ونفس القيمة وبعبارة أخرى نفس كمية العمل الإجتماعي، تظل في أيدي مالك السلعة أولاً على هيئة سلعة وثانياً على هيئة نقود تتحول إليها السلعة، وأخيراً على هيئة الساعة التي تحولت إليها النقود. وهذا التغيير في الشكل لا يتطوى على أى تغيير في حجم القيمة. ولكن التغيير الذي يصيب قيمة السلعة مقصور على التغيير في الشكل التقدي الذي يعبر عنها. وهذا الشكل يوجد أولاً كثمان السلعة المعروضة للبيع، ثم كبلغ فعلي من النقود، وأخيراً كثمان السلعة المعادلة. وهذا التغيير في الشكل إذا أخذناه بمفرده لا يدل كذلك على تغيير في كمية القيمة أكثر مما يدل تغيير ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات إلى جنيهات ذهبية أو أنصافها أو شلنات. وعلى ذلك مادام تداول السلع يحدث تغييرات في شكل قيمتها فقط وخالياً من التأثير الداعي إلى الاضطراب فينبغي أن يكون تبادلاً بين المعادلات. ونتيجة لهذا فإن الاقتصاديين بسبب قلة فهمهم ماهية القيمة يفترضون دائماً، حين يرغبون نظر الظاهرة بدون نواحيها المعقدة،

(١) Destutt de Tracy, Traité de le volonté et de ses effets.

بباريس ١٨٢٦ ص ٦٨، وقد أعيد إصدار هذا الكتاب باسم Traite de l'economie politique

Mercier de la Rivière, op. cit., p. 544. (٢)

(٣) ولا يهم مطلقاً أن كانت إحدى هاتين القيمتين نقوداً أو كانت كليهما بضاعة عادية،

Mercier de la Rivière op. cit., p. 543.

(٤) ليس الطرفان المتعاقدان هما اللذان يعينان القيمة، لأن هذه تتقرر قبل أن يجري التبادل،

Le Trosne, op. cit., p. 906.

أن العرض والطلب متساويان ومعنى هذا أن ليس لهما تأثير. وعلى ذلك إذا كان المشتري والبائع يكسبان شيئاً في حالة مبادلة القيم الاستعمالية فليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالقيم التبادلية، وهنا يتعين أن نقول « إذا توفرت المساواة انعدم الكسب،^(١) . حقيقة قد تباع السلع بأثمان تحيد عن قيمتها، ولكن هذه الاختلافات خروج عن قوانين تبادل السلع^(٢) الذى هو في حالته العادية عبارة عن تبادل المعادلات وبذا لا يكون وسيلة لزيادة القيمة^(٣) .

بهذا نرى أنه خلف كافة المحاولات التى يراد بها تمثيل تداول السلع على أنه مصدر فائض القيمة يمكن كذلك مزيج من القيمة التبادلية . فمثلا يقول كوندياك « ليس من الصحيح أننا في حالة مبادلة السلع نعطي قيمة أقل مقابل قيمة أكبر . إذا كنا فعلا نستبدل قيمة متساوية فلن نحقق أى من الجانبين ربحاً . ومع ذلك كلاهما ربح . لماذا ؟ إن قيمة الشيء تنحصر فقط في علاقتها بحاجتنا . فما هو أكثر بالنسبة لواحد أقل بالنسبة لآخر والعكس . . ولا يجب افتراض أننا نعرض للبيع سلماً نحتاجها لاستهلاكنا . . إننا نبغى التخلص من شيء غير نافع كي نحصل على آخر نحن في حاجة إليه ، أى نزيد أن نعطي القليل مقابل الكثير . . لقد كان من الطبيعي أن يُظن أنه في التبادل تعطى قيمة مقابل قيمة حينما تكون كل من السلعتين المتبادلتين ذات قيمة متساوية مع نفس الكمية من الذهب . ولكن هناك أمراً لا بد من أن ندخله في حسابنا . إن المهم هو هل كلانا يتبادل شيئاً فائضاً مقابل شيء ضروري^(٤) ونرى في هذه القطعة التى اقتبسناها كيف يخلط كوندياك بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، وكيف أنه بطريقة تافهة يفترض أنه في مجتمع تما فيه إنتاج

(١) Galiani, Della moneta, Custodi's edition, modern section, (١) vol IV p. 244.

(٢) « قد لا يكون في صالح احد الطرفين حين تعمل ظروف خارجية على خفض أو رفع الثمن ، وحينئذ يحدث اعتماد على المساواة ولكن هذا الاعتماد نتيجة السبب المشار اليه وليس نتيجة التبادل ،،

Le Trosne, op. cit., p. 904,

(٣) « ان التبادل من حيث طبيعته الأساسية عقد على اساس شروط متساوية فيه يجرى التبادل بين قيمة واخرى مساوية لها . ونتيجة لهذا فهو ليس وسيلة يمكن ان يفتنى بها شخص مادام ما يعطيه يساوى ما يأخذه . شرحه ص ٩٠٣ .

Le Commerce et le gouvernement, 1776, Daire's and (٤)

Molinari's edition in Mélanges d'economie politique باريس ١٨١٧ ص ٢٦٧ .

السلع ينتج كل منتج وسائل عيشه ويعرض في التداول مايزيد عن حاجته (١) . ومع ذلك لايزال الاقتصاديون الحديثون يستخدمون حجة كوندريك وبخاصة عندما يريدون أن يوضحوا أن التجارة أى الشكل الراقى من تداول السلع هى التى تنتج فائض القيمة . فمثلا يقال « التجارة تضيف قيمة إلى المنتجات لأن نفس المنتجات فى أيدي المستهلكين تساوى أكثر منها فى أيدي المنتجين ، ويجوز أن نعتبرها عملاً منتجاً. (٢) » . ولكن السلع لا يدفع ثمنها مرتين . الأولى على أنها قيمة استعمالية ، والثانية باعتبار قيمتها . ورغم أن القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر نفعاً للمشتري فإن شكلها النقدي أكثر نفعاً للبائع . ولو كان الأمر خلاف ذلك فلماذا يبيعها ؟ وإذن يجوز أن نعد المشتري قائماً بعمل من الإنتاج حين يحول الجوارب مثلا إلى نقود . إذا جرى التبادل بين السلع بصفتها معادلات ، أو إذا جرى التبادل بين سلع ونقود لها نفس القيمة التبادلية ، فمن الواضح أن القيمة التى نسحبها من التداول تزيد عما نظر حه منها فى ميدانه . وإذن ليس هناك خلق لفائض القيمة . وتداول السلع فى شكله العادى يتطلب تبادل المعادلات ، ولكن نلاحظ من الناحية العملية الواقعية أن العملية لا تحتفظ بشكلها العادى وعلى ذلك لنفرض إمكان وجود تبادل بين غير المتعادلات .

على أية حال لايزداد سوق السلع سوى أصحاب الأخيرة ، وسلطان هؤلاء بعضهم على بعض هو السلطان الذى لسلعهم . والاختلاف المادى بين هذه السلع هو الحافز على التبادل ويجعل المشترين والبائعين يعتمد بعضهم على بعض إذ ليس لدى أحدهم الشيء الذى يقضى حاجاته ، وكل منهم يملك مايشبع حاجة الآخر . وإلى جانب هذه الاختلافات المادية فى قيمها الإستعمالية يوجد فرق واحد آخر بين السلع وهو الفرق بين شكلها الطبيعى والشكل الذى تتحول إليه نتيجة البيع ، أى الفرق بين السلع والنقود . ونتيجة لهذا يتميز أصحاب السلع كبائعين أى الذين

(١) يجيب لوتره ن صديقه كوندريك إجابة سديدة حين يقول ، فى المجتمع السامى لاوجود لهذه الوفرة الزائدة عن الحد ، ولكنه يلاحظ فى الوقت ذاته ، إذا كان الطرفان فى عملية التبادل يتسلان فى نفس الوقت مقداراً أكبر مقابل مقدار اقل فان كليهما يأخذان مقدارين متساويين ، ولما كان كوندريك لم تكن لديه ادنى فكرة عن طبيعة القيمة التبادلية لذا استشهد به ولهم روشر لتأييد آراة الخاطئة . انظر : —

Roscher, Die Grundlagen der Nationaloekonomie. third edition, 1858.

S. P. Newman: Elements of Political Economy Andover and (٢)

New York, 1835 p. 175.

يملكون السلع ، ومشتري أي الذين يملكون النقود .

ولنفرض أنه لسبب غير مفهوم استطاع البائع أن يبيع سلعته بأكثر من قيمتها أي باع ما يساوي ١٠٠ جنيه بما مباعه ١١٠ جنيه . في هذه الحالة يرتفع الثمن إسمياً بمقدار ١٠٪ . وبذا يضع البائع في جيبه فائض قيمة قدره ١٠ ، ولكنه بعد البيع يصير مشترياً ويأتي إليه ثالث من أصحاب السلع كبائع ويبيع إليه بزيادة قدرها ١٠٪ . فصاحبنا قد كسب ١٠ كبايع وخسرها ثانية كمشتر (١) . وتكون النتيجة الخالصة أن أصحاب السلع يبيعونها بعضهم إلى بعض بأكثر من قيمتها بمقدار ١٠٪ ، وهذا شبيه تماماً بما لو أنهم باعوا سلعهم بقيمتها الحقيقية . ومثل هذا الإرتفاع الاسمي العام في الأثمان له نفس الأثر كما لو كانت القيم مثلاً قد عبرت عنها بالفضة بدلاً من الذهب . فالأسماء النقدية أي أثمان السلع ترتفع ولكن النسبة بين القيم المختلفة لا تتأثر .

لنفرض العكس وهو أن المشتري يشتري السلع بأقل من قيمتها . ففي هذه الحالة ليس من الضروري أن نذكر أنه سيصبح بدوره بائعاً فقد كان كذلك قبل أن يصبح شاريّاً ، وهو كبايع خسر ١٠٪ قبل أن يكسب ١٠٪ كمشتر (٢) . فكل شيء يبقى كما كان تماماً .

إن تكوين فائض القيمة وبالتالي تحويل النقود إلى رأس مال لا يمكن تفسيره بأن نفرض أن السلع تباع بأعلى أو تشتري بأقل من قيمتها (٣) . ولا تسهل المشكلة بإدخال مسائل تافهة كما يفعل الكولونيل تورنس حيث يقول « إن الطلب الفعال ينحصر في القدرة والميل (!) من جانب المستهلكين إلى أن يدفعوا في السلع عن طريق المقايضة المباشرة أو المدارة مقداراً .. من رأس المال أكثر مما يتكلفه إنتاج السلع ، (٤) . ففي عملية التداول

(١) ده بزيادة قيمة المنتج الاسمية .. لا يثرى البائعون .. مادام ما يكسبه به بوصفهم بائعين يفقونه تماماً بصفتهم مشتريين ، The Essential Principles of the Wealth of Nations etc, London, 1797, p. 66.

(٢) إذا اضطرفنا أن ندفع مقابل ١٨ جنماً مقداراً من منتج يناوي ٢٤ ، حين نستخدم نفس هذه النقود للشراء فنحصل بدورنا على ١٨ تناروي ٢٤ .
Le Trose, op. cit., p. 897.

(٣) وعلى ذلك لن يستطيع بائع بصفة عادية ان يبيع بضائمه بسعرزائد عن الحد المعقول إلا إذا رضى بدوره ان يدفع سعراً باهظاً في صناعة بائعين آخرين ، ولنفس السبب لن يستطيع اي مستهلك ان يدفع ثمناً دليلاً جداً فيما يشتريه إلا إذا كان مستعداً ان يقبل ثمناً قليلاً مماثلاً عن الأشياء التي يبيعها ، Mercier de la Rivière, op. cit., p. p. 555.

(٤) An Essay on the Production of Wealth, London, 1821, p. 349.

يتقابل المنتجون والمستهلكون كمشترين وبائعين فقط . إذا قلنا إن فائض القيمة الذى يحصل عليه المنتج سببه أن المستهلكين يدفعون أكثر من قيمة السلع كان ذلك شبيهاً بقولنا إن صاحب السلعة يملك بصفته بائعاً امتياز البيع بثمان أعلى . إن البائع قد أنتج السلع أو يمثل منتجها ولكن المشتري أنتج السلع التي تمثلها نقوده أو أنه يمثل من أنتجها . والفارق الذى يميزهما أن أحدهما يشتري والآخر يبيع . وعلى ذلك لا تتقدم خطوة في البحث إذا قلنا إن صاحب السلع بصفته منتجاً يبيعها بأكثر من قيمتها ، وبصفته مستهلكاً يدفع فيها ثمناً كثيراً (١) . أما الذين يتوهمون أن فائض القيمة ناشئ في الأصل عن ارتفاع اسمن في الأثمان أو من امتياز للبائع يخوله حق البيع بثمان عالٍ ، فلا بد لهم لكي لا يناقضوا أنفسهم من افتراض وجود طبقة تشتري ولا تبيع أى تستهلك ولا تنتج . ومن وجهة النظر التي وصلنا إليها وهي التداول البسيط لا يمكن تفسير وجود مثل هذه الطبقة . ولكن لنستبق الأمور لحظة . فالثقود التي تشتري بها هذه الطبقة دائماً لا بد أن تنساب على الدوام في جيوبهم بدون التبادل أى مجاناً وبالحق أو بالقوة ، من جانب جيوب أصحاب السلع أنفسهم . وإذا بعنا السلع بأكثر من قيمتها لمثل هذه الطبقة فإننا نسترجع جزءاً مما سبق أن أعطيناه لها بلا مقابل (٢) . وقد كانت مدن آسيا الصغرى تدفع جزية سنوية لروما القديمة التي كانت تشتري بهذه الجزية السلع من تلك المدن ، وهكذا خدع أهل الأقاليم روما واستردوا عن طريق التجارة جانباً من الجزية ولكن برغم هذا كان الفاتحون هم الذين يخدعونهم ، كانوا يدفعون ثمن السلع من الجزية التي حصلوا عليها من أهل البلاد المفتوحة ، وليست هذه هي الطريقة للائراء أو خلق فائض القيمة . وعلى ذلك فلتبق في داخل حدود تبادل السلع أى في المنطقة التي فيها نجد أن (البائع الشارى) (والشارى البائع) يواجه كل منهما الآخر . وقد تنشأ الصعوبة التي تواجهنا عن النظر إلى الأشخاص في مسرحتنا هذه لا بوصفهم أفراداً بل بصفة كونهم صوراً تمثل غيرها .

(١) إن الفكرة القائلة بأن المستهلكين يدفعون الأرباح فكرة سخيفة بكل تأكيد . من هم المستهلكون ؟
G. Ramsay An Essay on the Distribution of Wealth, Edinburgh, 1836, p. 184

(٢) حين يفكر امرئ إلى الطالب فهل يوصيه المستر مالتس بأن يدفع لشخص آخر حتى يأخذ بضائه ؟ هذا هو السؤال الذى أثار غضب أحد تلامذة ريكاردو فوجهه إلى مالتس الذى يفعل كتلميذيه بارسن تشالمرز فيوجد الطبقة التي تتكون من مشترين أو مستهلكين فقط . انظر

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, etc., London 1821 p. 55

قد يكون صاحب سلعة وهو ا على قدر من المهارة يسمح له بالاستفادة من (ب) أو (ح) دون أن يستطيعا مثل ذلك معه فيبيع ا نبيذاً ثمنه . ٤ جنياً الى ب ويحصل منه مقابل ذلك على قرح قيمته . ٥ ج فكأن ا حول . ٤ ج إلى . ٥ ج أى حصل على نقود أكثر مقابل نقود أقل ، وحول سلعه إلى رأس مال . انبحث الأمر بطريقة أدنى إلى الدقة . قبل التبادل كان لدينا نبيذ قيمته . ٤ ج في ا ، و قرح ، قيمته . ٥ ج في ب ، وقيمة السلعتين الكلية . ٩ ج . وبعد إجراء التبادل تظل القيمة الكلية . ٩ ج أى لم تزد شيئاً في التبادل ولكن توزيعها تم بطريقة مختلفة فما يعد خسارة في القيمة بالنسبة إلى ب هو زيادة في القيمة بالنسبة إلى ا ، وكان من الممكن حدوث نفس الأمر لو أن اسرق . ١ ج من ب بدلا من الإلتجاء إلى شكليات التبادل . فمجموع القيم التي في التداول لا يمكن أن يزيد ، والطبقة الرأسمالية بوجه عام في أى دولة لا تستطيع أن تتخطى حدودها^(١) . ومهما حورنا الموضوع تظل الحقيقة واحدة وهي أنه إذا أجرينا التبادل بين المعادلات أو بين غير المعادلات فلن يكون هناك فائض قيمة^(٢) ، فالتداول أو تبادل السلع لا يخلق قيمة^(٣) .

وعلى ذلك سيفهم القارىء السبب الذى من أجله عند تحليلنا الشكل الأساسى لرأس المال أى الشكل الذى يعين فيه التنظيم الاقتصادى للمجتمع الحديث ، نستطيع أن نتجاهل تماماً شكله العاديين أو الأوليين وهما رأس مال التاجر ورأس مال المرابى .

إن الدورة ن - س - ن وهى الشراء بقصد البيع بتمن أعلى يمكن مشاهدتها واضحة فى حالة رأس المال التجارى الحقيقى . ولكن الحركة تحدث تماماً داخل نطاق التداول . وبما أنه

(١) يأخذ ديوت دى تراسى بالرأى المخالف مع أنه عضو بالمعهد أو لدل ذلك لأنه عضو به . ويرى الرجل أن الرأسماليين من رجال الصناعة يحنون الأرباح لأنهم يبيعون الشيء بأكثر مما كلفهم إنتاجه . والى من يبيعون ؟ أولاً يبيع كل منتهق للآخر (مصدر سابق ص ٢٣٩) .

(٢) ، حينما يحدث التبادل بين قيمتين متساويتين فهذا التبادل لا يزيد أو ينقص مجموع القيم فى مجتمع ما . اذا جرى التبادل بين قيمتين غير متساويتين . . . فان هذا التبادل لا يؤثر فى المجموع الكلى للقيم الاجتماعية ولو أنه يزيد ثروة طرف عن طريق ما يأخذه من ثروة الآخر (ج . ب . سائى : مصدر سابق ، ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥) . وفيما يلى مثال آخر للطريقة التى استخدم بها المسيو سائى كتابات الفيزيكرات (والذى كاد الناس ينسونها فى أيامه بقصد التوسع فى نظريته عن القيمة ، . ومن أشهر أقواله ، ، انا نفترى المنتجات بالمنتجات (ج ٢ ص ٤٣٨) . وهى شبيهة بقول Le Trosne انا ندفع ثمن المنتجات بالمنتجات (مصدر سابق ص ٨٩٩)

(٣) ، لا يسبغ التبادل مطلقاً أية قيمة على المنتجات

من المستحيل رغم ذلك أن نعمل بواسطة التداول وحده تحويل النقود إلى رأس مال أو أن نفسر تكوين فائض القيمة ، فيبدو إذن أن تكوين رأس المال التجاري أمر مستحيل ما دام التبادل يجري بين المتعادلات (١) ، أو أن منشأه هو الميزة المزدوجة التي يحصل عليها التاجر بالنسبة إلى المنتجين الذين يبيعون ويشترى ، ولهذا يقول فونكلين ، الحرب سرقة والتجارة غش (٢) . وإذا كان تحويل نقود التجار إلى رأس مال يمكن تفسيره بغير غش المنتجين ، لكان من الضروري وجود سلسلة طويلة من الخطوات الوسطى التي لا وجود لها في حالة ما إذا كان التداول البسيط هو الأمر الوحيد الذي نفترضه .

وما سبقت الإشارة إليه بشأن رأس مال التجار ينطبق كذلك على رأس مال المربين . ففي حالة الأول تجد الطرفين المتباعين وهما النقود التي يلقى بها في السوق والنقود الزائدة التي تسحب منه ، يتصلان عن طريق الشراء والبيع أو بعبارة أخرى بواسطة حركة التداول . أما في حالة رأس مال المربين فإن الشكل ن - س - ن يقتصر على طرفين لا وسيط بينهما فيصبح ن - ن أي نقوداً تستبدل بنقود ، وهذا شكل لا يتفق مع طبيعة النقود ، وبهذا يظل بدون تفسير وذلك من وجهة نظر تداول السلع . لهذا قال أرسطو ، بما أن علم الثروة علم مزدوج ينتمي جانب منه إلى التجارة والآخر إلى الاقتصاد ، فالأخير ضروري ويمتدح والأول قائم على أساس التداول ومستنكر بحق (لأنه لا يرتكز على الطبيعة وإنما على الخداع المتبادل) . وعلى ذلك فالمراني مكروه بحق لأن النقود نفسها هي مصدر كسبه ولا تستعمل للأغراض التي ابتدعت من أجلها . إنها نشأت بقصد تبادل السلع ، ولكن الفائدة تخلق من النقود نقوداً أكثر (٣) . ومن هنا جاء اسمها (فائدة أو نسل) لأن المولود شبيه بمن يلد . والفائدة نقود مكتسبة من نقود ، وهذا تعد أشد وسائل العيش مخالفة للطبيعة (٤) .

(١) ،، تصيح التجارة مستحيلة في ظل سيطرة المتعادلات التي لا تقبل التغيير

G. Apdyke : A. Treatise on Political Economy, New York, 1851 p.69
إذا ما كشفنا النطاء عن العارق بين القيمة الحقيقية والقيمة التبادلية لوجدنا تحت الحقيقة التالية وهي أن قيمة الشيء تختلف عما يصرف في التجارة باسم المعادل ، ومعنى ذلك أن مثل هذا المعادل ليس بمعادل مطلقاً ،، فردريك انجلز (مصدر سابق ص ٩٦) .

(٢) المؤلفات (طبعة سباركس ج ٢ ص ٣٧٦ في

Positions to be examined Concerning National Wealth,

(٣) كلمة ،، ربا ،، في اللغة الاغريقية كان معناها في الأصل ،، النسل ،،

Aristotle, op. cit., cap. 10.

(٤)

وسنرى خلال بحثنا أن رأس مال التجار ورأس المال الذي يغل فائدة شكلان مشتقان ، كما سيتضح في الوقت نفسه السبب الذي من أجله يظهر هذان الشكلان في التاريخ قبل الشكل العادى المعروف لرأس المال . لقد رأينا أن التداول لا يمكن أن يخلق فائض قيمة ولهذا لا بد من وجود شيء من وراء الستار وإن لم يظهر في التداول ذاته (١) . ولكن هل يمكن تكوين فائض القيمة في شيء خلاف التداول الذى هو مجموع العلاقات التبادلية بين أرباب السلع بقدر ما هم مقيدون بسلاهم ؟ وإذا أغضينا النظر عن أمثال هذه العلاقات فإن صاحب السلعة لا علاقة له إلا بسلعته .

وأما فيما يخص بقيمتها فإن تلك العلاقة مقصورة على الآتى وهو أن السلعة تحتوى على مقدار من عمله يقاس وفق معيار اجتماعى محدود ، وقيمة السلعة تعبر عن هذا المقدار . وبما أن القيمة تحسب بالنقود الحسابية فهذا المقدار يعبر عنه بالثمن الذى سنفرض أنه ١٠ ج ، ولكن عمله لا يعبر عنه في نفس الوقت قيمة السلعة وذلك الجزء المضاف الى تلك القيمة ، ولا يعبر عنه الثمن البالغ ١٠ ، الذى هو في نفس الوقت ثمن ١١ ، ولا يعبر عنه قيمة أكبر مما هي عليه .

ويستطيع صاحب السلعة عن طريق عمله أن يخلق القيمة ولكنها ليست القيمة التى تتمدد بذاتها ، ويستطيع أن يزيد قيمة سلعته بإضافة عمل جديد وبذلك يضيف قيمة إلى القيمة التى فى يده بأن يعمل مثلا من الجلد أحذية . فالمادة نفسها أصبحت الآن ذات قيمة أكبر لأنها تحتوى على قدر أكبر من العمل ، والأحذية ذات قيمة أعظم من الجلد ، ولكن قيمة الجلد تظل على ما كانت عليه فهى لم تتجدد ولم تضاف إلى ذاتها فائضاً أثناء عمل الأحذية . ولذلك ففى خارج مجال التداول يستحيل على منتج السلع أن يزيد القيمة بدون أن يحتك بأصحاب السلع الآخرين ، أو أن يستطيع تحويل النقود أو السلع إلى رأس مال .

وعلى ذلك من المستحيل أن يخلق التداول رأس المال ، كما أنه من المستحيل أن ينشأ الأخير بعيداً عن التداول . فيجب أن يكون منشؤه في التداول وكذلك يجب ألا ينشأ في التداول . وهكذا انفصل إلى نتيجة مزدوجة وهى أن تحويل النقود إلى رأس مال يجب تفسيره على أساس القوانين التى تنظم تبادل السلع بحيث أن نقطة الابتداء هى تبادل الأشياء المتعادلة (٢) .

(١) فى الأحوال العادية للسوق لا تسبب عملية التبادل الربح ، فاذا لم يوجد قبل هذه العملية لما يمكن ان يكون له وجود بعدما . رمزى (مصدر سابق ص ١٨٤) .

(٢) لا بد أن التفسيرات السابقة مكنت القارىء من أن يدرك ان هذه العبارة معناها فقط أن تكوين

وصاحبنا مالك النقود الذى لا يزال رأسالياً فى طريق التكون يجب أن يشتري ساعه حسب قيمتها، وأن يبيعها بقيمتها، ومع ذلك ففي النهاية يجب أن يسحب من التداول نقوداً أكثر مما ألقى إليه منها فى البداية. وهكذا يجب أن يتطور إلى رأسالى كامل النمو فى داخل مجال التداول وفى خارجه هذان هما شرطا المسألة، وهذه هى البندقة التى يجب علينا أن نكسرها!

٣ — شراء وبيع قوة العمل

إن تغير القيمة الذى يحدث فى حالة النقود التى تحول إلى رأس مال لا يمكن أن يحدث فى النقود ذاتها لأنها بحكم وظيفتها كأداة للشراء والدفع؛ لاتعمل أكثر من تحقيق سعر السلعة التى نشترىها أو ندفع ثمنها، وهى بصفقتها نقوداً حقيقية عبارة عن قيمة متجمدة لاتتغير مطلقاً من حيث الحجم^(١). والتغير لا ينشأ عن الفعل الثانى فى عملية التداول أى من إعادة بيع السلعة لأن هذا

رأس المال يجب أن يكون مستظاعاً حتى ولو كان ثمن السلعة مساوياً لقيمتها. ان تكوين رأس المال لا يمكن تفسيره عن طريق انحراف الأمان السلع عن قيمها فاذا حدث أن انحرف الثمن حقيقة عن القيمة وجب علينا أولاً أن نرد الثمن الى القيمة، وبعبارة أخرى ننظر الى الاختلاف أو الفرق على أنه عرض، حتى يتسنى أن نبحت ظاهرة تكوين رأس المال على أساس تبادل السلع بكل ما تتميز به هذه الظاهرة من بساطة، وبدون أن تضطرب ملاحظتنا عن طريق تدخل ظروف اضافية لا علامة لها بالمسألة الحقيقية. ونعلم فضلاً عن ذلك أن ارجاع الثمن الى مقياس القيمة ليس مجرد عملية نظرية. ان التقاليد المستمرة فى أمان السوق يلغى كل منها الآخر وترد جميعاً الى ثمن متوسط. ومتوسط الأمان هو النجم الذى يهدى التاجر أو رجل الصناعة فى كل عمل يتطلب وتماً. وهو يعلم أنه اذا تعلق الأمر بفترة طويلة الى حدكاف من الزمن، فان السلع لا تباع بأعلى أو أقل من ثمنها، وانما تباع بـثمن وسط. فاذا وجد من صالحه أن ينظر الى المسألة مجرداً عن المصلحة الشخصية، لصاغ عملية خلق رأس المال بالشكل التالى. كيف نمال نشأة رأس المال على أساس فرض أن الأمان،، فى الملبأ الأخير،، ينظمها ثمن متوسط، ومعنى هذا أن الأمان تنظمها قيمة السلع؟

وأقول،، فى الملبأ الأخير،، لأن متوسط الأمان (بخلاف ما اعتقده آدم سميث وريكاردو وسواهما) لا يتفق بطريقة مباشرة مع قيمة السلع.

(١) ان رأس المال لا ينتج ربحاً اذا كان على شكل نقود

Ricardo, Principles of Political Economy, p, 267

نجد فى التواميس القديمة مثل هذا الكلام عديم المعنى ومثال ذلك القول بأن رأس المال فى العالم القديم كان كامل النمو ولكن لم يكن وجود للعامل الحر ونظام الائتمان ويرود Mommsen فى مؤلفه Römische Geschichte أخطأ. كثيرة من هذا النوع.

لا يؤدي إلا إلى إرجاع السلعة من شكلها الجسمي (المادى) النقدي الذى يعبر عنها . وعلى ذلك يجب أن يحدث التغيير فى السلعة التى تشتري بواسطة الفعل الأول (ن - س) ولكنه لا يحدث فى قيمة تلك السلعة نظراً لأن التبادل يجرى بين متعادلات ، ونظراً لأن السلعة تشتري حسب قيمتها الصحيحة . وعلى ذلك نرى أنفسنا مضطرين إلى الاستنتاج بأن التغيير ينشأ فى القيمة الاستعمالية للسلعة أى فى استهلاكها . ولكن إذا أريد استخلاص القيمة من استهلاك السلعة فلا بد أن يكون صديقنا صاحب النقود موقفاً إلى الحد الذى يسمح له بأن يجد فى مجال التداول وفى السوق ساعة لقيمتها الاستعمالية خاصة كونها مصدر قيمة ، ويكون استهلاكها الفعلي فى حد ذاته صورة يتجسم فيها العمل ، والذى بواسطته يمكن خلق القيمة . وإن صاحبنا ليجد فعلاً مثل هذه السلعة فى السوق ، وهذه السلعة هى قوة العمل أو المقدرة على العمل وإنى استخدم تعبير المقدرة على العمل أو قوة العمل للدلالة على مجموع قوى الإنسان العقلية والجثمانية التى يستخدمها حين ينتج قيمة استعمالية من أى نوع وشكل . ولا بد من تحقيق شروط عدة حتى يتيسر لصديقنا صاحب النقود أن يلقي قوة العمل معروضة للبيع كأنها سلعة . إن تبادل السلع فى حد ذاته لا يدل على أى علاقات من اعتماد شئ على آخر أكثر مما ينجم عن طبيعة هذا التبادل . وعلى هذا الفرض لا تظهر قوة العمل بالسوق كسلعة إلا إذا كان صاحبها يعرضها للبيع على أنها سلعة ولا يتسنى له هذا إلا إذا كانت تحت تصرفه أى كان مالكا لشخصه ذاته . وهو يتقابل فى السوق مع صاحب المال ولها حقوق متساوية أى أنهما متساويان أمام القانون والفارق الوحيد بينهما أن أحدهما مشتر والآخر بائع . ودوام هذه العلاقة يتطلب من صاحب قوة العمل أن يبيعها لمدة محدودة ، لأنه لو باعها نهائياً كان كمن باع نفسه وهبط من منزلة الشخص الحر إلى مرتبة العبد أو نزل من مستوى صاحب السلعة إلى مستوى السلعة ذاتها . وعلى ذلك يجب عليه أن يظنر إلى ما يملك من قوة العمل على أنها ملك له وأنها سلعة ، ولا يكون هذا إلا بوضعها مؤقتاً تحت تصرف المشتري لفترة محدودة من الزمن . وهذه الوسيلة وحدها يتجنب التنازل عن حقوقه فى ملكيتها (١) .

(١) ومن هنا نجد التشريع يضع حداً أعلى لمدة عقد العمل . وحينما يسود العمل الحر تضع القوانين قواعد لانهاء أمثال هذه العقود . وفى بلاد مختلفة وبخاصة فى المكسيك (وكذا قبل الحرب الأهلية الأمريكية فى الأراضى التى انتزعتها الولايات المتحدة من المكسيك ، وكذلك فى ولايتى الداتوب حتى عهد الثورة التى قام بها كوزا) يستتر الرق تحت غطاء من العمل الزراعى تصديداً للديون Peonage فبواسطة مبالغ مدفوعة على أن تدفع بطريق العمل وهى مبالغ تتراكم الأسرة من جيل إلى جيل يصبح العامل وأسرته أيضاً من الوجبة العمالية . ملكاً لأشخاص آخرين وأسرته أخرى . وقد لفت جواريز هذا النظام فاعاده الامبراطور مكسميليان بروسوم ، وفى مؤتمر واشنطن =

والشرط الثاني اللازم لصاحب النقود الذي يبحث عن قوة العمل كساعة بالسوق هو أن العامل بدلا من أن يكون في مركز الذي يبيع ساعاً تتضمن عمله يكون مضطراً أن يعرض للبيع كساعة هذه القوة ذاتها التي لا وجود لها إلا في شخصه . وكى يستطيع المرء أن يبيع ساعاً خلاف قوة العمل لا بد له من امتلاك أدوات الإنتاج كالمادة الأولية والأدوات الخ . فلا يمكنه عمل الأحذية بغير الجلد ، وهو في حاجة كذلك إلى وسائل العيش إذ لا يستطيع امرئ أن يعيش على منتجات مستقبلية أو على قيم استعمالية في حالة غير كاملة . وقد كان الإنسان منذ ظهوره على الأرض ولا يزال مستهلكاً قبل وأثناء الإنتاج . وفي المجتمع الذي فيه تتخذ كافة المنتجات شكل السلع يجب أن تباع هذه السلع بعد إنتاجها ، وهي لا تقضى مطالب منتجها إلا بعد إنتاجها . ويضاف الوقت اللازم لبيعها إلى الوقت اللازم لإنتاجها . وعلى ذلك فلتحويل النقود إلى رأس مال يجب على صاحب النقود أن يتقابل في السوق مع العامل الحر ويقصد بالحر معنى مزدوج فهو من جهة حر في التصرف فيما يملك من قوة العمل أى سلعته ، كما أنه من جهة أخرى ليست لديه سلعة أخرى يبيعها ، وينقصه كل شيء لازم لتحقيق مآلديه من قوة العمل .

وصاحب النقود لا يعنيه السبب الذي من أجله يقابله هذا العامل الحر في السوق لأن الأول يعد سوق العمل فرعاً من سوق السلع للعام . وهناك شيء واحد ظاهر جلي وهو أن الطبيعة لا تنتج فئتين إحداهما تملك النقود أو السلع والأخرى ليس لديها الا قوة العمل . هذه العلاقة ليس لها أساس طبيعي ، كما أن أساسها الاجتماعي ليس مشتركاً بالنسبة إلى جميع العصور التاريخية . فمن الواضح أنها نتيجة تطور تاريخي ماض ، وثورات اقتصادية كثيرة ، والقضاء على سلسلة كاملة من أشكال الإنتاج الاجتماعي القديمة .

كذلك الأنواع الاقتصادية التي بحثناها من قبل تحمل آثاراً تنم عن أصلها التاريخي ، فلا بد من توافر شروط وحالات تاريخية مخصوصة قبل أن يصبح المنتج سلعة ، فيجب أولاً عدم إنتاجه على أنه وسيلة عيش المباشرة للنتج نفسه . وإذا أردنا أن نبحت الظروف التي فيها تتخذ المنتجات أو أغلبيتها شكل السلع لوجدنا أن هذا لا يحدث إلا في ظل إنتاج من نوع معين

== هوجم هذا المرسوم على أنه محاولة لاعادة الرق إلى بلاد المكسيك ،، قد أتنازل لآخر لمدة محدودة عن استعمال ما أمالك من استمدادات ومقدرات جنائية وعقلية ولكن بفضل هذا التحديد فان هذه المقدرات تحتفظ بمالاة ظاهرية بالنسبة إلى شخصيتي الكلية . ولكن اذا ما تنازلت عن جميع وقت العمل الذي املكه وعن كل انتاجي فاني اتنازل اذا عن نشاطي وحقيقتي العامين وعن فرديتي فأجعلها ملكاً لآخر .

Hegel, Philosophie des Rechts, Berlin, p. 104—67.

وذلك هو الإنتاج الرأسمالى . مثل هذا البحث يكون خارجاً عن نطاق تحليلنا للسلعة . وقد يحدث الإنتاج وتداول السلع برغم أن الأغلبية أو المجموعة الساحقة من المنتجات (انى أنتجت ليستعملها المنتج) لا تتحول إلى سلع ، وبرغم أن عملية الإنتاج الإجتماعية بعيدة عن أن تكون خاضعة كلها للقيمة التبادلية ، فلا يمكن أن تنتج الأشياء كسلع إلا إذا كان تقسيم العمل فى المجتمع قد وصل إلى حد كفى فيه الانفصام بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (وهو الانفصام الذى يظهر لأول مرة فى حالة المقايضة المباشرة) .

ولكن مثل هذه الدرجة من التومشتركة بالنسبة إلى الكثير من أشكال المجتمع الاقتصادية . وهى الأشكال التى تمثل من نواح أخرى أشد المميزات التاريخية تنوعاً واختلافاً . ومن جهة أخرى إذا تحولنا للنظر إلى النقود لألفينا أن وجودها يدل على مرحلة محدودة فى تبادل السلع . إن وظائف النقود بصفتها مجرد مكافئ للسلع أو أداة تداول أو وسيلة للدفع أو احتزان أو نقود شاملة ، تشير إلى مراحل مختلفة فى إنتاج هذه الأشكال كلها وذلك تبعاً لمدى تفوق إحدى الوظائف بالنسبة لغيرها . ولكن الأمر خلاف ذلك فى حالة رأس المال إذ مجرد ظهور تداول السلع والنقود لا يكفى لتوافر الظروف التاريخية اللازمة لوجود رأس مال . فهذا الأخير ينشأ حين يجد صاحب وسائل الإنتاج والعيش فى السوق عاملاً حراً يعرض للبيع ما يملك من قوة العمل . وهذا الشرط التاريخى الواحد ينطوى على مظهر بأكمله من التاريخ العالمى الشامل . وعلى ذلك يكون ظهور رأس المال لأول مرة مؤذناً بعصر جديد فى عملية الإنتاج الاجتماعية (١) .

ولنبحث الآن ماهية هذه السلعة ذات الطابع الخاص وهى قوة العمل ، وهى كغيرها من السلع ذات قيمة (٢) ، فكيف يتسنى تعيين هذه القيمة ؟

وكما هو الشأن بالنسبة للسلع الأخرى فالذى يعين قيمة قوة العمل إنما هو وقت العمل . اللازم لإنتاج هذه السلعة الغريبة وكذلك لإعادة إنتاجها . فن حين أنها ذات قيمة فقوة العمل نفسها لا تمثل أكثر من مقدار محدود من متوسط العمل الاجتماعى الذى تتضمنه . وقوة

(١) ونتيجة لهذا يتميز العصر الرأسمالى بما يأتى وهو أن قوة العمل تتخذ فى نظر العامل شكل سلعة هى ملك له ، ولهذا السبب يتخذ عمله شكل العمل الأجير . وعلاوة على هذا فن هذه اللحظة فقط تتخذ منتجات العمل شكل سلع .

(٢) « قيمة الرجل ثمنه — وبعبارة أخرى مقدار ما يدفع لقاء استعمال قوته » ،

العمل لا وجود لها الا كطاقة أو مقدرة الفرد الحى ، وإنتاجها يفترض مقدماً وجود هذا الفرد ، وعلى ذلك فإن إنتاج قوة العمل يتوقف على إبقاء العامل على ذاته . وينطلب الفرد الحى كى يعيش مقداراً معيناً من وسائل العيش . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة الآتية وهى أن وقت العمل الضرورى لإنتاج قوة العمل هو وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش هذه ، وبعبارة أخرى أن قيمة قوة العمل هى قيمة وسائل العيش اللازمة للبقاء على حياة صاحب قوة العمل . ولكن قوة العمل لا تقوم بدور عملي فعال إلا فى العمل ، وبهذا يبذل مقدار محدود من عضل الإنسان وأعصابه ومخه الخ وهذه الأشياء التى تنفق لا بد من تعويضها وازدياد الانفاق يتطلب دخلاً أكبر (١) وصاحب قوة العمل الذى اشتغل اليوم لا بد له من أن يكون قادراً على تكرار نفس العملية فى الغد فى ظل نفس الأحوال من حيث النشاط والصحة . ونتيجة لهذا يجب أن يكون مقدار وسائل العيش كافياً للبقاء على الفرد العامل كفرد عامل فى حالته العادية من الحياة . ولكن الحاجات الطبيعية من الغذاء والكساء والمسكن والوقود وغير ذلك تختلف من بلد إلى آخر طبقاً للأحوال المناخية والطبيعية . ومن جهة أخرى فما يقال لها حاجات إن هى إلا ثمرة التطور التاريخى وذلك من حيث عددها ومداهها وأساليب إشباعها ، وبذلك فهى تعتمد إلى حد كبير على درجة حضارة البلد ، وتوقف كذلك بنوع خاص على الظروف والعادات ودرجة الرفاهية التى تكونت فيها طبقة العمال الأحرار (٢) ، وهكذا نرى أنه عند تعيين قيمة قوة العمل يدخل عنصر تاريخى وأخلاقي ، وهذا ما يميز هذه الساعة عن غيرها من السلع ، ومع هذا فبالنسبة إلى بلد مخصوص يمكن أن نعتبر متوسط شمول ضروريات الحياة كمية ثابتة .

إن صاحب قوة العمل من أهل الفناء ، فاذا كان لا بد من دوام ظهوره فى السوق وهو الأمر الذى يفرضه تحول النقود الى رأس مال دائم ، فلا بد لبائع قوة العمل من العمل على أن يديم نفسه بالطريقة التى يتبعها كل فرد حى أى عن طريق التوالد . وقوة العمل التى تسحب من السوق عن طريق البلى والموت يجب أن يحل محلها باستمرار مقدار مساوٍ لها من قوة العمل الجديدة . وبناء على ذلك يجب أن يكون مجموع وسائل العيش اللازمة لإنتاج قوة العمل شاملاً للوسائل الضرورية لمن يحل محل العامل أى لأطفاله حتى يمكن استدامة ظهور هذا

(١) ولهذا السبب كان يقدم العبيد الزراعيين عند الرومان يتناول أجراً أعلى بقليل من أجر العبيد العاملين لآلات

عمله كان أخف Mommsen, Romische Geschichte, 1859, p. 810

See Overpopulation and its Remedy, London, 1846, by (٢)

W.T. Thornton.

الجنس الذي يملك تلك السلعة الغريبة في السوق^(١) . ولكي يتسنى تعديل الطبيعة البشرية بحيث يكتسب الأفراد المهارة والحذق في فرع معين من الصناعة وبذا يصبحوا قوة عمل من نوع حسن مخصوص ، لابد من تعليم أو تدريب خاص . وهذا يكلف معادلاً من السلع يختلف مقداره زيادة أو نقصاً . وتتفاوت هذا المقدار تبعاً لصفة قوة العمل واختلافها من حيث مدى التعقيد . فالنفقات التي يستلزمها هذا التعليم (وهي صغيرة في حالة قوة العمل العادية) تدخل في تكوين القيمة الكلية التي تنفق على إنتاج هذه القوة . ونتيجة لهذا نجد أن قيمة قوة العمل تصبح عبارة عن قيمة مقدار محدود من وسائل العيش ، وعلى ذلك تختلف قيمته تبعاً للتغيرات في قيمة وسائل العيش أي التغيرات في مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها .

وبعض وسائل العيش كالغذاء والوقود يستهلك كل يوم ويجب إعداد غيره كذلك يومياً . والبعض الآخر كالملابس والأثاث يدوم زمناً أطول ولا يحل محله غيره إلا في فترات أطول . فبعض هذه الوسائل يجب شراؤه ودفع ثمنه يومياً . بينما يحدث ذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الوسائل الأخرى كل أسبوع أو كل ثلاثة أشهر وهكذا . ولكن مهما كانت طريقة توزيع المجموع الكلي لهذه المصروفات على السنة فلا بد من تغطيته عن طريق متوسط الدخل اليومي .

فلو فرضنا أن مجموع السلع اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل = ا ، واللازمة أسبوعياً = ب ، واللازمة كل ثلاثة أشهر = ج وكذا ، فإن المتوسط اليومي لهذه السلع = $\frac{٣١٥ + ٥٢ + ٤ + ١}{٣١٥}$. لنفرض أنه في هذه المجموعة من السلع اللازمة للمتوسط اليومي

يوجد ٦ ساعات من العمل الاجتماعي فإذاً يوجد في قوة العمل اليومية ٦ يوم من متوسط العمل الاجتماعي أو بعبارة أخرى ٦ يوم من العمل اللازم لإنتاج قوة العمل كل يوم .

فإذا كان نصف يوم من متوسط العمل الاجتماعي يتضمن ٣ شلنات كانت الثلاث شلنات هي الثمن الذي يطابق قيمة يوم من قوة العمل . فإذا عرضها صاحبها للبيع بثلاث شلنات في اليوم فإن سعر بيعها يساوي قيمتها ، وحسب الفرض الذي أوردناه يدفع هذه القيمة صدقنا صاحب النقود الذي لا هم له إلا تحويل النقود إلى رأس مال . فالحد الأدنى لقيمة قوة العمل

(١) والثمن الطبيعي للعلم ، ، ينحصر في مقدار من ضروريات الحياة وكالباقي ما يكفي لاطالة العامل وذلك تبعاً لتأثير مناخ البلد وعاداته ، ولتسكينه من تربية أسرة تعمل على أن يظل في السوق مورد غير منقوص من العمل ، ويلاحظ أن كلمة عمل ، تستعمل مناخاً خطأ بدلاً من قوة العمل ،

R. Torrens : An Essay on the External Trade, London, 1815, p. 62.

تعيينه قيمة السلع التي لا يستطيع العامل بدونها أن يحدد نشاطه ، أو بالتالي تعيينه قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها من الوجهة الاجتماعية . وإذا هبط ثمن قوة العمل إلى هذا الحد الأدنى فإنها تهبط إلى ما دون قيمتها لأنه في ظل هذه الأحوال لا يمكن الإبقاء عليها وتنميتها إلا في حالة سيئة . ولكن قيمة كل ساعة يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها بصورة عادية .

هذه الطريقة في تعيين قيمة قوة العمل تنشأ عن ضروريات الحال ، وما الشكوى من أنها طريقة وحشية إلا نوع من العاطفية الرخيصة ، وإن روسي ليبدو عاطفياً حين يقول : إذا كنا نرى في الطاقة على العمل شيئاً له وجود منفصل عن وسائل عيش العمل أثناء عمالية الإنتاج كنا كنا نرى في تصور شبحاً . ونحن نتحدث عن العمل أو عن الطاقة على العمل فإننا نقصد كلا العامل ووسائل العيش أى كلا العامل والأجر (١) . حين نتحدث عن الطاقة على العمل فإننا لا نتحدث عن العمل كما أننا حين نقول الطاقة على الهضم لا نقصد الهضم . إن كل امرئ يعلم أن عملية الهضم تتطلب أشياء أخرى إلى جانب المعدة السليمة ، وذلك الذي يتحدث عن الطاقة على العمل لا يفكر فيها منفصلة عن وسائل العيش الضرورية لإنتاجها .

إن قيمة وسائل العيش يعبر عنها في قيمة الطاقة على العمل . فإذا ظلت هذه الطاقة على العمل دون أن تباع لما استفاد العامل منها ولأسف على الضرورة الطبيعية القاسية التي تحتم على ما لديه من طاقة على العمل أن تتطلب مقداراً محدوداً من وسائل العيش لإنتاجها ومورداً متجدداً من هذه الوسائل لإعادة إنتاج هذه الطاقة ، وحينئذ يتفق مع سيسموندى على أن الطاقة على العمل ... لا تعد شيئاً الا اذا بيعت (٢) .

هذه الخاصية التي تتميز تلك الساعة المخصوصة وهي قوة العمل يترتب عليها أنه عند إجراء التعاقد بين الشاري والبائع تنتقل قيمتها الاستعمالية مباشرة إلى يدي الأول ، فقيمتها - كقيمة أية سلعة أخرى - قد عينت قبل أن تنتقل إلى مجال التداول ، نظراً لأن كمية محدودة من العمل الاجتماعي قد بذلت فيها . ولكن قيمتها الاستعمالية تتحقق فقط بسبب ممارستها فيما بعد . وانتقال قوة العمل واستحواذ المشتري عليها فعلاً ثم استخدامها كقيمة استعمالية عمليتان تفصلهما فترة من الزمن . ولكن في الحالات التي تنتقل فيها القيمة الاستعمالية للسلعة بطريق البيع في نفس الوقت الذي تسلم فيه فعلاً للمشتري تكون وظيفة نقود الأخير في العادة أنها

'Coursvd' économie politique, Brussels, 1842, p. 370. (١)

Nouveaux principes etc., vol. 1, p. 112. (٢)

التقود وسيلة للشراء أو الدفع ، فإن هذا لا يؤثر في طبيعة تبادل السلع .

إن ثمن قوة العمل تحدده عملية البيع ، وإن كانت قوة العمل لا تتحقق إلا بعد إتمام العملية (ويحدث نفس الشيء حيث يستأجر شخص بيتاً إذ أن المستأجر لا يحقق ميزة هذه العملية إلا تدريجاً) . إن قوة العمل يتم بيعها وإن لم يدفع مقابلها (ثمنها) إلا بعد ذلك بوقت . وعلى ذلك يسهل علينا أن نفهم طبيعة العلاقة إذا فرضنا مؤقتاً في هذه اللحظة أن صاحب قوة العمل يقبض الثمن المتفق عليه في اللحظة التي يبيعها فيها .

إننا نعلم الآن كيف تعين القيمة التي يدفعها مالك التقود إلى صاحب هذه السلعة الغريبة أى قوة العمل ، والقيمة الاستعمالية التي يحصل عليها الأول لا تبدو الا بالاتقاع أى باستهلاك هذه القوة . وصاحب المال يشتري كل ما يلزم لهذا الغرض كالمادة الأولية ويدفع ثمنها حسب قيمتها الكاملة . واستهلاك قوة العمل كما هو الشأن بصدد أية سلعة أخرى خارج حدود السوق أو نطاق التداول . لنخرج مؤقتاً مع صاحب المال ومالك قوة العمل من ذلك السوق الصاخب حيث يجرى كل شيء في الظاهر وأمام جميع الناس ولتبع الرجلين إلى ذلك المقر الخفي للاتاج حيث تواجهنا على عتبه العبارة الآتية : « ممنوع الدخول الالعمل » . وهنا سنرى كيف يحدث انتاج رأس المال ، وسننتدى أخيراً الى سر تحقيق الربح . إن هذا الميدان الذى يجرى داخله بيع قوة العمل وشراؤها إن هو فى الواقع إلا لجنة حقوق الإنسان الكامنة ، فقيه فقط تسود الحرية والمساواة والملكية ومبادئ جيريمى بنتام . هناك الحرية لأن مشتري السلعة وبائعها يتعاقدان بمحض رغبتهما ، فهما يتعاقدان كأحرار ، واتفاقهما هو الذى يعبران به عن ارادتهما المشتركة بطريقة قانونية . وهنا المساواة لأن كلا منهما يدخل فى علاقة مع الآخر كما هو الشأن مع صاحب السلع البسيط ، ويادلان المعادل بالمعادل . وهناك الملكية لأن كلا منهما يتصرف فيما هو ملك له .

==ثلثين وأربعينات مع أن هذا المقدار يباع فى أما كن أخرى بمر شلن وعشرينسات (التقرير المدارس عن الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ٦٦٤) . وقد حصل الطباعون فى بايسلى وكلسارتوك على الدفع كل أسبوعين بدلا من كل شهر وذلك بعد أن أضرىوا عن العمل (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٣٤) . ولاضرب مثلا آخر يؤيد قولنا ان العامل يقدم اعتياداً للرأسمالى ، ذلك أنه فى المناجم حيث يسود نظام دفع الأجور شهرياً يحصل العامل من الرأسمالى خلال الشهر على مبالغ على الحساب غالباً ماتكون على هيئة بضائع تباع له بأعلى من ثمنها بالسوق . وهذا ما يعرف باسم truck system . (وقد ذكرت لجنة استخدام الأطفال شيئاً من هذا القبيل فى تقريرها الثالث الصادر فى لندن سنة ١٨٦٤ ص ٣٨ رقم ١٩٣) .

وهناك يسود بتنام لأن كلا منهما يرمى مصلحته . والقوة الوحيدة التي تجمع بينهما هي حب الذات والكسب والمصالح الخاصة لكل منهما . كل ينظر إلى صالحه ، ولا يفتي أحد بما يجرى للغير . وبما أنهم يفعلون ذلك فإنهم جميعاً ، وفق نظام مرسوم من قبل أو في ظل عناية الهمة حكيمة ، يعملون سوياً لما فيه صالحهم المتبادل ، وللصالح العام ولمصلحة الجميع .

وإذ تغادر مجال هذا التداول البسيط أو تبادل السلع الذي يمد « أنصار حرية التجارة » بأرائهم وبالمعيار الذي يحكمون به على مجتمع قائم على أساس رأس المال والأجور ، نطن أننا نستطيع أن نلرس تغييراً في شخصية الممثلين . فذلك الذي كان من قبل صاحب نقود يسير أمامنا الآن كرأسمالى ومن ورائه صاحب قوة العمل كعامل . ويبدو على الأول الشعور بأهميته وبالجرأة والانكباب على العمل . أما الآخر فيترامى جباناً متردداً كالرجل الذي يأتى إلى السوق ومعه جلده وليس له أن ينتظر سوى الدبغ .

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

عملية العمل وعملية إنتاج فائض القيمة

(1) عملية العمل

العمل هو استخدام قوة العمل ومن يشتري الأخيرة يحمل بائعها على العمل ، وبذا يصبح البائع عاملاً أى قوة عمل عاملة . ولكي يتجسم عمله فى سلع يتعين عليه قبل كل شىء أن يجعل هذا العمل متمثلاً فى قيم استعمالية أى فى أدوات قادرة على قضاء حاجات من نوع أو آخر . وعلى ذلك فالرأسمالى يحمل العامل على إنتاج قيمة استعمالية أو أداة من نوع خاص، وإنتاج القيم الاستعمالية أو الطيبات لا يتأثر من حيث طبيعته العامة بكونه يتم من أجل صاحب رأس المال وتحت إشرافه . وعلى ذلك يجب علينا أولاً أن ندرس عملية العمل مستقلة عن الشكل المخصوص الذى قد تتخذه فى ظل أحوال اجتماعية خاصة .

والعمل عملية تجرى بين الإنسان والطبيعة يقوم فيها الإنسان عن طريق نشاطه ببدء ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة وتنظيمها والسيطرة عليها ، فهو يواجه الطبيعة كأنه إحدى قواها ويحرك ذراعيه وساقيه ورأسه ويديه لكي يختص نفسه بمنتجاتها فى شكل يلائم حاجياته . ولكنه إذ يطبق عمله على العالم الخارجى ويغيره على هذا النحو إنما يغير طبيعته فى الوقت ذاته ، فهو ينمى القوة الكامنة الراكدة فى داخله ويخضع هذه القوى الداخلية لسيطرته ورقابته، ولا تعيننا الأشكال البدائية والغريزية من العمل التى نشترك فيها مع الحيوان . إن فترة هائلة من الزمن تفصل الأيام التى كان فيها العمل غريزياً بحتاً عن العصر الذى يبدو فيه العامل فى سوق السلع بائعاً لما يملك من قوة العمل ، وعلينا أن ندرس العمل فى ذلك الشكل الخاص بالتنوع الإنسانى . يؤدى العنكبوت عمليات شبيهة بتلك التى يقوم بها الغزال،

والمهارة التي تبنى بها التحلة خلتها لتخجل الكثيرين من المهندسين المعماريين . ولكن الشيء الذي يميز أقل مهندس معماري كفاءة عن أحسن النحل أن المهندس يرسم صورة الخلية في ذهنه قبل أن يصوغ النموذج لها بالشمع . فعملية العمل تنتهي بخلق شيء كان عند بدء العملية موجوداً في خيال العامل أي على صورة فكرية . فالعامل لا يحدث تغييراً في الأشياء الطبيعية من حيث الشكل فحسب ، بل إنه في الوقت نفسه يحقق في الطبيعة التي توجد منفصلة عن ذاته الغرض الذي وضعه نصب عينيه أو الغرض الذي يتحكم في أعماله والذي عليه أن يخضع إرادته له . وهذا الإخضاع للإرادة ليس عملاً مؤقتاً يحدث في التو واللحظة ، ذلك أنه بغض النظر عن الإجهاد الجثماني يجب أن تكون إرادته ذات الهدف المقصود والتي تظهر على هيئة انتباه ، قائمة بعملها خلال فترة العمل كلها . وأنت من هذا ، فكلمنا قلت جاذبية للعمل وطريقته وكلما قل استمتاع العامل بالعمل كشيء يتيح المجال لقواه الجثمانيّة والعقلية ، زادت حدة الانتباه الذي يوجهه العامل الى العمل .

والعوامل الأولية في عملية العمل هي أولاً العمل نفسه ، وثانياً المادة التي يتناولها العمل . وثالثاً أدواته . ويلقى العمل الإنساني في المادة التي يشتغل عليها في التربة (وتشمل من الناحية الاقتصادية الماء) العذراء التي تمد الإنسان بضروريات الحياة أي بوسائل العيش الجاهزة^(١) دون أن يدخل فيها نشاط تلقائي من جانب الانسان . فمادة العمل التي تهيئها الطبيعة تتكون من جميع الأشياء التي يقتصر العمل على فصلها عن العلاقة المباشرة التي تربطها بيئتها ، ومن أمثلة ذلك السمك الذي يصاد ويبعد عن عنصره الطبيعي ، والحشب الذي يتساقط على الأرض في الغابة البدائية ، وخامات المعادن . أما اذا كانت المادة التي يتناولها وليدة عمل سابق فيننا ندعوها المادة الخام ، ومن ذلك مثلاً خامات المعادن التي توجد مصادفة بعد غسلها . إن كافة المواد الخام هي المادة التي يتناولها العمل ، ولكن لا نستطيع أن نقول العكس وهو أن كل مادة يتناولها العمل هي مادة خام . فمادة العمل إنما تصبح مادة خاماً إذا ما غيرها العمل بطريقة ما .

وأداة العمل شيء أو مجموعة أشياء يجعلها العامل بينه وبين مادة العمل وتقوم بمهمة

(١) ،، نظراً لكون المنتجات التي تخرجها الأرض بصفة تلقائية قليلة المقدار ومستقلة تماماً عن الايمان فانها

تبدو كأن الطبيعة قدمتها بنفس الطريقة التي يعطى بها مبلغ صغير لشاب لعله على العمل والنشاط وتكوين ثروة .

James Steuart, Principles of Political Economy Dublin edition. 1770.
vol. 1., p. 116.

الموصل لنشاطه ، فهو يستخدم الخواص الميكانيكية والطبيعية والكيميائية للأشياء كوسيلة لفرض قوته على هذه الأشياء والسكى يجعل هذه الأشياء الأخرى تخدم أغراضه وغاياته (١) . وإذا أسقطنا من حسابنا جميع وسائل العيش الجاهزة كالفاكهة وهو الغرض الذى من أجله تكفى أجهزة الجسم الإنسانى كأدوات عمل ، فإن الشيء الذى يشرف عليه العامل إشرافاً مباشراً ليس مادة وإنما أدواته . وهكذا تصبح الطبيعة أداة لنشاطه يكمل بها أجهزة الجسم بأن يضيف قدراً إلى طوله أو بنيته . فالأرض كما أنها المخزن البدائى له كذلك هى المكان الأسمى للأدوات التى يستعين بها . مثال ذلك أنها تمدد بالحجارة التى يتخذ منها سلاحاً ويستخدمها للطحن والعصر الخ ، وهى أداة عمل ولكن استخدامها على هذا النحو فى الزراعة يحتاج إلى جانبها عدداً من أدوات العمل الأخرى ، والزراعة تفترض مقدماً درجة عالية نسبياً من تطور قوة العمل (٢) فبمجرد أن تتقدم عملية العمل تقدماً معتدلاً تطلبت أدوات عمل دقيقة الصنع . ففى أقدم الكهوف التى سكنها الإنسان أدوات وأسلحة . ومنذ فجر التاريخ الإنسانى تجد الإنسان إلى جانب استعماله الأشياء الحجرية التى صنعها وقطع الخشب والعظام عرف أن يستفيد من خدمات الحيوانات المستأنسة على أنها أدوات عمل ، وهذه الحيوانات التى استأنسها العمل الإنسانى وعدلها ورباها من أولى أدوات العمل البدائية (٣) ورغم أننا نجد البدايات الأولى لأدوات العمل بين أنواع معينة من الحيوان إلا أن استعمالها وصنعها مما يتميز به الجنس الإنسانى ولهذا قال بنيامين فرنكلين إن الإنسان وحيوان يصنع الآلات . ولا تقل مخلفات أدوات العمل أهمية فى دراسة الأشكال الاقتصادية والاجتماعية عن الحفريات فى دراسة تنظيم الأجناس المنقرضة . لا تتميز العصور الاقتصادية المختلفة بالفوارق

(١) ... ، يتميز العقل بالدهاء كما يتصف بالقوة ويبدو هذا الدهاء بطريقة غير مباشرة فهو عن طريق الأفعال وردود الأفعال بين الأشياء وطبقاً لطبيعتها يستطيع بدون التدخل المباشر فى هذه العملية أن يجعل الأشياء تتحرك صوب الغايات التى يريد تحقيقها ، ،

Hegel, Encyklopadie, prat. Logic, Berlin 1840, p. 382.

(٢) يمدد جانين فى كتابه Theorie de l'économie politique, Paris 1819 السلمة الطويلة من عمليات العمل السابقة للزراعة حسب المعنى الصحيح لهذه العبارة (وهو فى هذا يمارس جماعة الطبيعيين) .

(٣) يوضح ترجو أهمية الحيوانات المستأنسة فى المراحل المبكرة من الحضارة ، وذلك فى كتابه

Reflexions sur la formation et la distribution des richesses, 1776.

فما يصنع فعلا بقدر ما تتميز بالاختلاف في أدوات العمل^(١) فليست أدوات العمل معياراً نقيس به تطور وتقدم قوة العمل الانسانية فحسب ، ولكنها تدل كذلك على العلاقات الاجتماعية التي كان يتم أداء العمل فيها . وأدوات العمل ذات الطبيعة الميكانيكية (وهي النوع الذى اذا نظرنا اليه بصفة كلية يصح تسميته الجهاز العظمى والعضلى للانتاج) تلقى على خواص ومميزات أى فترة من عصور الانتاج الاجتماعى ضوءاً أكثر مما تلقى عليه أمثال الأنايب والسلان والجرار الخ وهى الأدوات التى وظيفتها أن تكون الأوعية التى تحتوى على المادة التى يقوم العمل بأداء وظيفته عليها (وهذه الأدوات نصفها بوجه عام باسم الجهاز الوعائى للانتاج) ، ومثل هذه الأوعية لا تبدأ تلعب دوراً هاماً حتى تظهر الصناعات الكيميائية إلى عالم الوجود^(٢) . ولو شئنا التوسع لقلنا ان أدوات العمل ، الى جانب تلك الأشياء التى تستخدم لنقل العمل الى المادة اللازمة له بطريقة مباشرة ، تشمل كافة الأشياء اللازمة لمواصلة عملية العمل . فهناك أشياء مختلفة لا تدخل مباشرة فى عملية العمل ومع هذا لا تستطيع الأخيرة بدونها أن تواصل مهمتها على الوجه الصحيح . ومرة أخرى نقول إن الأرض أعم أداة عمل بهذا المعنى ما دامت تهىء للعامل المجال اللازم لاستخدام نشاطه . والورش والقنوات والطرق الخ تنتمى إلى هذا النوع كما تعد فى الوقت نفسه من أدوات العمل التى أنتجها عمل سابق .

وعلى ذلك يسبب نشاط الانسان بمعونة أدوات العمل تغييرات فى المادة التى يتناولها العمل وهى تغييرات تم عن قصد خلال عملية العمل . والعملية تحتفى فى المنتج ، والمنتج قيمة استعمالية هيأتها الطبيعة وجعلها تغيير شكلها ملائمة للحاجات الانسانية ، وأصبح العمل داخلاً فى مادته أى أنه صار ذا صورة مادية وصيغت مادة العمل وأتقنت . فذلك الذى ظهر فى العامل كحركة يبدو الآن فى المنتج كشيء مستقل أى « ككوبية » بدلا من « صيرورة » ، فالعامل قد قام بالغزل ، والمنتج هو النسيج .

وإذا ما نظرنا إلى عملية العمل من حيث نتيجتها لاتخذ كلا أداة العمل ومادة العمل

(١) ان أدوات الترف هى أول الملغ أهمية من حيث الموازنة الفنية بين مختلف عصور الانتاج .

(٢) برغم قلة ميل المؤرخين حتى الآن الى عدم توجيه الاهتمام الى تطور الانتاج المادى الذى هو أساس الحياة الاجتماعية كلها وبالتالى التاريخ الحقيقى كله ، فان العصور السابقة لتاريخ تقسم طبقاً لنتائج البحوث العلمية للتاريخية على ما يقال لها ، فقد قسمت تبعاً للدواد التى كانوا يصنعون منها الأدوات والأسلحة ، وهذا هو السبب الذى من أجله نتحدث عن العصر الحجرى والعصر البرونزى والعصر الحديدى .

مظهر أدوات إنتاج (١) ، ولا يتخذ العمل نفسه مظهر عمل المنتج (٢) . ولو أن القيمة الاستعمالية تنشأ من عملية العمل على هيئة منتج ، إلا أن قيا استعمالية أخرى ، وهي منتجات عمليات عمل سابقة ، تدخل في عملية العمل الحالية على أنها أدوات إنتاج . وبهذا ليست المنتجات نتائج عملية العمل فحسب ، بل إنها في الوقت ذاته شروط لازمة فيها .

وإذا استثنينا الصناعة الاستخراجية (التي تجد المواد اللازمة لها مهية لها في الطبيعة ، كما هو الحال بالنسبة الى التعدين وصيد الحيوان والسمك والزراعة حتى يمارسها الإنسان في التربة العذراء) فإن جميع فروع الصناعة تشتغل بمادة تولدت من قبل عن عمل سابق أى بمادة ندعوها المادة الخام ، ومن هذا النوع البذور التي تستخدم في الزراعة . الحيوانات والنباتات التي يعدها الناس منتجات طبيعية قد لا تكون منتجات العام السابق فحسب ، بل قد تكون في شكلها الذي هي عليه منتجات عملية تحويل دامت أجيالا كثيرة تحت رقابة الانسان وبمساعدة عمله . وإذا استبعدنا مثل هذه الأمثلة فإن أدوات العمل بوجه عام أى العُدد توضح في معظمها آثاراً جلية لعمل سابق .

وقد تتخذ المادة الخام شكل المادة الأساسية للمنتج أو تكون شيئاً إضافياً يستخدم في إنتاجه . وقد تستهلك أدوات العمل الإضافية كما هو شأن الآلة البخارية مع الفحم والآلة مع زيت التشحيم وحيوان الجر والحمل مع الدريس ، وقد تضاف المادة المساعدة الى المادة الخام لإحداث تغيير في الأخيرة كما يضاف الكلورين الى التيل غير المبيض والكربون الى الحديد والأصبغة الى الصوف ، وقد تساعد المواد الإضافية على مواصلة العمل كما هو حال المواد التي تستخدم في إضاءة الورشة وتدفتها . ولكن التمييز بين المادة الأساسية والمادة الثانوية يختفي في الصناعات الكيماوية اذ فيها لا تعود أى من المواد الخام المستخدمة الى الظهور كادة أو جوهر المنتج (٣) .

وبما أن لكل شيء خواصاً عدة وبذا يمكن الانتفاع به بطرق مختلفة لهذا قد يكون نفس المنتج هو المادة الخام لعمليات عمل مختلفة جداً ، فالقمح مثلاً مادة خام بالنسبة الى

(١) لاشك أنه يبدو من التناقض أن نصف سمكة لم نصادها بعد كأنها أداة إنتاج في صناعة صيد السمك ومع ذلك لم يكف أحد بعد كيف يصطاد السمك في المياه التي لا يوجد بها السمك !

(٢) هذه الطريقة في تعريف العمل الاتاجى أى تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، تلائم تماماً الشكل الرأسمالى من الإنتاج .

(٣) يطلق ستورشر على المواد الخام الحقيقية اسم matters وعلى المواد الإضافية اسم material ويصف شربوليه الأخيرة بأنها instrumental matters

الطحان وصانع النشاء ومقطر الويسكى ومرعى الماشية الخ ، ولكنه على هيئة بذور يكون المادة الخام اللازمة لإنتاجه . وفي صناعة التعدين تجد الفحم منتجاً وكذلك أداة الإنتاج ، وفي عملية العمل قد يصلح المنتج أداة عمل ومادة خاماً ، ومن ذلك تسمين الماشية حيث الحيوان مادة أولية وفي الوقت نفسه أداة لإنتاج السماد .

والمنتج ذو الشكل القابل للاستهلاك المباشر يمكن أن يصير برغم هذا مادة أولية لعمل منتج آخر فالكروم المادة الخام لعمل النيذ . ومن جهة أخرى قد يمدنا العمل بمنتج في شكل لا يصلح إلا للاستهلاك كأداة أولية ومثال ذلك القطن الخام والغزل الخ ، فبرغم أن مثل هذه المادة ذاتها منتج إلا أن عليها أن تمر خلال سلسلة كاملة من عمليات مختلفة ، وفي كل من هذه العمليات وفي ظل أشكال متغيرة على الدوام تؤدي هذه المادة دور الخام إلى أن تخرج من آخر عملية في السلسلة وقد صارت منتجاً تام الصنع صالحاً للاستهلاك الفردي أو لاستعماله كأداة من أدوات العمل .

من ذلك نرى أن مسألة كون القيمة الاستعمالية مادة أولية أو أداة عمل أو منتجات تتوقف تماماً على وظيفة هذه القيمة أو محلها في عملية العمل . فإذا ما تغير محلها وجب وضعها في طبقة أخرى من جديد .

وعلى ذلك حينما يدخل المنتج كأداة إنتاج في عملية عمل جديدة فإنه يفقد طابعه كمنتج ولا يصير أكثر من عامل في تلك العملية . ان الغزال ينظر إلى المغازل على أنها مجرد أدوات وإلى الكتان على أنه المادة التي يتناولها بعمله وهو الغزل . ومن المؤكد أنه ما من شخص يستطيع أن يغزل من غير مادة للغزل ومغازل ، فن المفروض عند بدء عملية الغزل سبق وجود هذه الأشياء ، ولكن الغزال لا يعنيه أن الكتان والمغازل منتجات عمل سابق كما أن المعدة وهي مشغولة بعملية الهضم لا يهتمها كون الخبز وليد عمل سابق من جانب زارع التربة والطحان والخباز الخ . وحينما يحدث خلال عملية العمل أن أدوات الإنتاج تلفت النظر إلى ما تتميز من حيث كونها منتجات عمل سابق ، فأننا نجد حقاً أنها تفعل ذلك بسبب ما بها من نقائص ، فحينما يضطر المرء إلى استخدام سكين بارد فإن هذا يذكره على الدوام بمن صنعه ، وحينما تستخدم الحياطة خطأ يتقطع باستمرار فانها لا تنسى الغزال . ولكن بغض النظر عن هذه النقائص ففي المنتج التام الصنع يخفي العمل الذي به اكتسب هذا المنتج صفاته النافعة . ليس من نفع في الآلة التي لا تحقق أغراض العمل ، كما أنها تتعرض لفعل القوى الطبيعية المدمر فمثلاً يصدأ الحديد ويفسد الخشب . وغزل القطن الذي لا يستعمل في النسج أو عمل الجوارب قطن ضاع سدى . فيجب على قوة العمل أن تتناول هذه الأشياء وتهزها

من رقادها الشبيه بالموت وتغيرها من قيم استعمالية كامنة را كدة إلى أخرى حقيقية متحركة ، فإذا ما أثبتت خلال عملية العمل لكي تؤدي وظائفها فانها تستهلك حقاً لتكون العناصر التي تتكون منها قيم استعمالية جديدة ، أو منتجات جديدة على استعداد للدخول في مجال عملية الاستهلاك الفردي بصفتها وسائل عيش ، أو في عملية عمل جديدة بوصفها أدوات إنتاج . لما كانت المنتجات القائمة شرطاً لازماً لعملية العمل لا مجرد نتائج هذه العملية ، فانا نجد من جهة أخرى أن الوظيفة الوحيدة التي يمكن بها لهذه المنتجات الناجمة عن عمل سابق أن تحتفظ بصفتها قيم استعمالية وتحققها إنما تكون باندماجها في عملية العمل أي بأن نجعلها تتصل وتحتك بالعمل الحى . والعمل عملية استهلاك لأنه يستهلك عناصره المادية من مادة وأدوات . مثل هذا الاستهلاك الانتاجي يختلف عن الاستهلاك الفردي من حيث أن الأخير يستهلك المنتجات على أنها وسائل عيش الفرد الحى بينما يستخدمها الأول كوسائل يتمكن بها العمل وحده أى قوة عمل الفرد الحى من أداء مهمته ، فالمستهلك نفسه هو منتج أى وليد الاستهلاك الفردي بينما نتيجة الاستهلاك الانتاجي منتج متميز عن المستهلك .

وبقدر ما تكون أدوات العمل ومادته منتجات فان العمل يستهلك هذه المنتجات لينتجها غيرها وكما أنه في حالة البداوة لا يزيد المشتركون في عملية العمل عن الإنسان والأرض كذلك تستخدم في عملية العمل وسائل انتاج معينة تمسنا بها الطبيعة مباشرة أى وسائل ليست اتحاداً من المواد الطبيعية والعمل الانساني .

بتحليل عملية العمل الى عواملها الأولية البسيطة نراها عبارة عن نشاط ذى هدف مقصود هو إنتاج القيم الاستعمالية ، أى ملامة المواد الطبيعية للحاجات الانسانية ، أو هى الشرط العام اللازم لاتمام التبادل في المادة بين الانسان والطبيعة ، أو أنها الحالة التي تفرضها الطبيعة دائماً على الحياة الانسانية وبذا تكون مستقلة عن أشكال الحياة الاجتماعية أو بالأحرى مشتركة بالنسبة الى كافة الأشكال الاجتماعية . ولذا كان من لغو القول أن يمثل العامل كأنه موجود على اتصال بالعمال الآخرين ، وكان يكفي أن نصف الانسان وعمله في جانب والطبيعة ومواردها في الجانب الآخر . إننا حين نأكل الخبز لا نعرف من طعمه من زرع القمح ، وكذلك حين ندرس عملية العمل فانها لا تدلنا على الأحوال التي سارت فيها هذه العملية سواء كان ذلك تحت صوت مقدم العميد أو تحت أنظار الرأسمالى ، أو سواء يؤدي الزارع عملية العمل بفلاحة مزرعته الصغيرة أو يذبح المتوحش حيواناً برياً بالحجارة^(١) ولترجع الآن الى

(١) بسبب هذه الحقيقة التي لاتزاع فيها استطاع الكرنل تورنر أن يقوم بهذا العمل المنطقي الرائع وهو أنه —

صاحبنا الذى سيكون رأسمالياً . لقد تركناه بعد أن اشترى فى السوق الطليقة كافة لوازم عملية العمل وهى أدوات الانتاج وقوة العمل الملائمة لعمله كالغزل وعمل الأحدية أو ما إلى ذلك . والآن يأخذ فى العمل على أساس استهلاك السلعة التى اشترها أى قوة العمل، وبعبارة أخرى يحمل العامل الذى يملك هذه القوة على أن يستهلك أدوات الانتاج بواسطة عمله . وبطبيعة الحال لا يطرأ تغيير ما على الماهية العامة لعملية العمل بسبب أن العامل يمارسها من أجل الرأسمالى بدلاً من يقوم بها لنفسه ، كما أن الطريقة المخصوصة لعمل الأحدية أو الغزل ينتابها التغيير بسبب أن الرأسمالى تدخل عند مرحلة معينة من هذه العمليات . على الرأسمالى أن يبدأ بأن يأخذ قوة العمل كما يجدها فى السوق ، وبذا يجب عليه أن يقنع بالعمل كما هو موجود فى الفترة السابقة مباشرة لقياس الرأسمالين . إن التغييرات فى أسلوب الانتاج التى يسببها خضوع العمل لرأس المال لا تنشأ إلا فى مرحلة متأخرة ، ولا يمكن دراستها الآن .

ولو نظرنا الى عملية العمل على أنها العملية التى يستهلك بها الرأسمالى قوة العمل لوجدنا لها خاصيتين بارزتين :

فأولاً يقوم العامل بعمله تحت إشراف الرأسمالى الذى يملك عمله . ويعنى الرأسمالى بأن يتم أداء العمل على وجه صحيح . وأن تستخدم أدوات الانتاج بطريقة ملائمة ، والا يتبدد أى جانب من المادة الخام ، والا تضار أدوات العمل بحيث لا تستهلك إلا بالقدر الضرورى لإتمام عملية العمل .

وثانياً فالمنتج ملك لصاحب رأس المال لا للعامل أى المنتج المباشر . لنفرض أن الرأسمالى يشتري عمل يوم حسب قيمته ، ففي هذه الحال يصبح استعمال قوة العمل هذه ملكاً له فى ذلك اليوم (كما يحدث عند استئجار حصان مثلاً مدة يوم واحد)^١ إن لمن يشتري سلعة الحق فى استعمالها ، وصاحب قوة العمل لا يستطيع فى الواقع إلا أن يعطى القيمة الاستعمالية لما باع وذلك بإعطاء عمله . ومنفذ اللحظة التى يدخل فيه ورشة الرأسمالى تصير القيمة الاستعمالية

== كشف أصل رأس المال فى الحجارة التى يرميها المتوحش ، فى الحجر الأول الذى يلقيه على ما يطارده من الحيوان ، وفى العصى التى يسك بها ليسقط الثمرة التى تبعد عن متناول يده ، ترى تخصيص أداة ما بقصد المساعدة فى الاستحواذ على أخرى ، وهكذا نكشف عن نشأة وأصل رأس المال ،،

لقوته على العمل أى استعمالها ملكاً للأسمالى . وهذا الأخير إذ يشتري قوة العمل يدج العمل كحميرة حية بعناصر المنتج العدمية الحياة (والى هى ملك له كذلك) . وليست عملية العمل من وجهة نظره إلا استهلاك لقوة العمل التى اشتراها والتى لا يستطيع استهلاكها إلا إذا أمدتها بأدوات إنتاج . إن عملية العمل تحدث بين أشياء اشتراها الأسمالى وصارت متاعاً له ، وبذا يصير منتجها ملكاً له شأنه فى ذلك شأن الثريد الذى تنتجه عملية تخمير تم فى قبو الرجل^(١) .

(٢) إنتاج فائض القيمة

والمنتج الذى يملكه الأسمالى قيمة استعمالية كالغزل والأحذية الخ . ولكن برغم أن الأحذية من أساس التقدم الاجتماعى وبرغم أن صديقنا الأسمالى يعمل من أجل التقدم ، إلا أنه لا يصنع الأحذية لذاتها لأن المرء ينتج السلع لأنها مستودعات للقيمة التبادلية . إن لصديقنا الأسمالى هدفين أولهما إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية ، أى أداة معدة للبيع وبعبارة أخرى سلعة . وثانيهما إنتاج سلعة تفوق قيمتها المجموع السكى لقيم ما استهلك فى إنتاجها من السلع أى القيمة الكلية لأدوات الإنتاج وقوة العمل بما دفع ثمنه فى سوق السلع . إنه يريد أن ينتج سلعة لقيمة استعمالية فحسب ، وقيمة إلى جانب القيمة الاستعمالية ، وفائض قيمة علاوة على القيمة .

ويتجه اهتمامنا الحالى إلى إنتاج السلع ، وواضح أننا لم نبحث حتى الآن سوى جانب واحد من العملية . وكما أن السلعة وحدة مكونة من القيمة الاستعمالية والقيمة كذلك يجب أن

(١) ،، يحدث الاستحواذ على المنتجات قبل نحوها الى رأس مال ، وهذا التحول لا يخرجها عن مجال الاستحواذ عليها،، 54—53 pp, Riche ou Pauvre, Paris 1841, Cherbuliez : «ان العامل اذ يبيع عمله مقابل كمية محدودة من ضروريات الحياة يتنازل عن كافة الحقوق فى نصيب من المنتج . وتظل طريقة امتلاك المنتجات كما كانت من قبل ولا تتغير عن طريق المساومة التى اشرنا اليها فالمنتج ملك خاص للأسمالى الذى يقدم المادة الخام وضروريات الحياة وهى نتيجة عنيفة من نتائج قانون الامتلاك ذلك القانون الذى مبداه الأساس العكس تماماً وهو — العكس — الذى يقول ان لكل عامل الحق الوحيد له فى ملكية ما ينتج ،، شرحه ص ٥٨ — ،، حينما يأخذ العامل اجوراً عن عملهم . . . يصير الراسمالى المالك للعمل ايضاً لارأس المال وحده (ويراد بالأخير ادوات الإنتاج) . ،، فاذا كانت كلمة رأس المال تشمل الأجور التى تدفع — كما هى العادة الشائعة — فن السخف ان نتحدث عن العمل منفصلاً عن رأس المال . ان كلمة رأس المال على هذا النحو الذى تستخدم به تشمل كلا العمل ورأس المال،،

James Mill ; Elements of Political Economy, 1821, p.p.. 70—71.

تكون عملية إنتاج السلعة وحدة من عملية العمل وعملية خلق القيمة. وعلى ذلك لتنظر إلى عملية الإنتاج كعملية لإنتاج القيمة .

نعلم أن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال اجتماعية معينة . وتصدق هذه القاعدة على ما يحصل عليه الرأسمالي من منتج نتيجة لعملية العمل ، وسنبدأ الآن بحساب العمل الذي صار ذا شكل موضوعي في المنتج .

لتفرض أن المنتج غزل . وكان أول شيء لازم لعمل الغزل المادة الأولية ولتسكن ١٠ أرطال من القطن ، ولتسكن قيمة القطن في السوق الحرة ١٠ شلنات . وفي ثمن القطن يتمثل مقدار متوسط العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجه ، ولنفرض كذلك أن استهلاك المغزل (وسنستعمل هذه الكلمة للدلالة على أدوات العمل) يمثل قيمة قدرها شلنتان . فإذا تطلب إنتاج كمية من الذهب ثمنها ١٢ شلنا ٤ ساعة عمل أو يومي عمل ، فإننا نبدأ إذن بافتراض وجود عمل يوميين في الغزل .

ويجب ألا تضلنا حقيقة كون القطن قد اتخذ شكلا جديداً وأن بعض مادة الغزل ضاعت دون علمنا بسبب الاستهلاك . فحسب قانون القيمة العام إذا كانت قيمة ٤ رطلا من الغزل مساوية لقيمة ٤ رطلا من القطن زائداً قيمة المغزل كله ، وبعبارة أخرى إذا كان نفس مقدار وقت العمل لازماً لإنتاج السلع في كل طرف من طرفي هذه المعادلة ، فإن ١٠ أرطال من الغزل تكون معادلاً لعشرة أرطال من القطن زائداً المغزل . وفي الحالة التي نحن بصددنا نفس مقدار وقت العمل الذي كان موجوداً من قبل في القطن والمغزل نجده داخلنا في القيمة الاستيعابية وهي الغزل . فالقيمة كما هي وذلك سواء ظهرت على هيئة غزل أو مغزل أو قطن ، فالمغزل والقطن بدلا من وجودهما جنباً إلى جنب اتحدتا في عملية الغزل . لقد تغيرت أشكالها الاستيعابية ، ولكن قيمتهما لم تتأثر بهذا أكثر مما لو تأثرت في حالة ما إذا تحولت إلى معادل للغزل بواسطة تبادل بسيط بدلا من عملية العمل .

إن وقت العمل اللازم لإنتاج القطن وهو المادة الخام للغزل جزء من وقت العمل اللازم لإنتاج الغزل وبذلك يكون داخلنا في الغزل . وتنطبق نفس الملاحظة على وقت العمل اللازم لإنتاج ذلك الكسر من المغزل الذي لاغنى عن استهلاكه لعملية غزل القطن (١) .

(١) ان الذي يثير في قيمتها ليس فقط العمل الذي يبذل في الحال على السلع ، بل وذلك الذي يبذل على الأدوات واليد واليد التي تساعد مثل هذا العمل . . . Ricardo, op. cit., 16.

وعلى هذا حين نأخذ في تعيين قيمة الغزل (أى قيمة وقت العمل اللازم لإنتاجه) فإن كافة عمليات العمل المختلفة اللازمة لإنتاج القطن الخام والجزء المستهلك من المغزل والتي تمت على أوقات مختلفة وأماكن مختلفة ، وكذلك وقت العمل الضرورى من بعد ذلك لعمل الغزل من القطن الخام والمغزل — نقول إن هذه جميعها يجب أن نعدّها مظاهر مختلفة متتالية فى نفس عملية العمل الواحد .

إن جميع ما يحتوى عليه الغزل من عمل إنما هو عمل ماض ، ولا يهم مطلقاً أن العمل اللازم لآخر مرحلة فى العملية وهى الغزل الفعلى لم يتم أدائه إلا من وقت وجيز جداً . فإذا كان بناء بيت يحتاج إلى كمية محدودة من العمل ولتكن ثلاثين يوماً فإن المجموع الكلى لوقت العمل الذى يتجسم فى البيت لا يؤثر فيه أن اليوم الثلاثين من أيام العمل جاء بعد اليوم الأول بتسع وعشرين . وعلى ذلك يمكن أن ننظر إلى وقت العمل الذى تتضمنه المادة الخام وأدوات العمل على أنه مجرد وقت عمل بذل فى مرحلة متقدمة أو سابقة من عملية العمل الفعلى والنهائى للغزل .

وعلى ذلك فقيم أدوات الإنتاج والقطن والمغزل التى يعبر عنها فى الثمن البالغ ١٢ شلناً عبارة عن عناصر داخلية فى تكوين قيمة الغزل أى قيمة المنتج .

ولكن لا بد من تحقيق شرطين أولهما أن يكون القطن والغزل قد قاما بمهمتهما فعلاً فى إنتاج قيمة استعمالية . ففى الحالة التى ندرسها لا بد أن الغزل قد نشأ عنهما . إن القيمة يمكن أن تكون متجسمة فى أية قيمة استعمالية شئت ولكن يجب أن يكون ذلك فى قيمة استعمالية من نوع ما . وثانياً نفترض استهلاك ذلك المقدار فقط من وقت العمل الضرورى فى ظل أحوال الإنتاج الاجتماعية القائمة . وعلى ذلك إذا كان رطل من القطن لازماً لغزل رطل من الغزل فلا بد أن رطلاً من القطن فقط قد استهلك فى إنتاج رطل الغزل ، وينطبق نفس الأمر على المغزل .

فإذا تراءى لصاحبنا الرأسمالى أن يستخدم مغازل ذهبية بدلا من الحديدية فمع هذا ففى قيمة الغزل المصنوع فى منشأته لأهمية إلا لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، ومعنى هذا وقت العمل اللازم لإنتاج المغازل المصنوعة من الحديد .

إننا نعلم الآن أى جزء من قيمة الغزل يتكون من أدوات الإنتاج ومن القطن والمغازل ، وتبلغ هذه ١٢ شلناً أى قيمة عمل يومين . وعلينا بعد ذلك أن نبحث ذلك المقدار من القيمة الذى يضاف إلى القطن بواسطة عمل ذلك الذى يوضع الغزل ، وفيما يخص بأغراضنا الحالية

أن نبحت أمر هذا العمل من وجهة نظر جديدة تخالف تماماً نظرتنا حينما كنا ندرس مسألة عملية العمل إذ في تلك الحالة كان هيمنا موجهاً إلى ذلك النشاط الذى له هدف معين ويرمى إلى تحويل القطن إلى غزل ، ورأينا إذ ذاك أنه في حالة تساوى الأشياء الأخرى كلما زاد الغرض من العمل كلما حسن الغزل .

لقد كان عمل الغزال مختلفاً من حيث صفته عن الأنواع الأخرى من العمل الإبتاجى ووضع الفارق في كلا الناحيتين الذاتية والموضوعية من حيث الغرض المخصوص من الغزل ، وطريقة العمل المخصوصة ، والطبيعة الخاصة لأدوات الإنتاج ، والقيمة الاستعمالية الخاصة للنتج . فالقطن والمغازل أدوات للغزل ولكنها غير ذات فائدة أصلاً لصنع المدافع . وبرغم هذا فلما كان عمل الغزال منبعاً للقيمة فإنه لا يختلف من أى ناحية عن عمل الشخص الذى يصنع المدافع ، ولا يختلف عن عمل زارع القطن وصانع المغزل وهما العاملان اللذان تتضمنهما أدوات إنتاج الغزل . وبسبب هذا التماثل فقط يستطيع زرع القطن وصنع المغازل والغزل تكوين أجزاء مختلفة من نفس القيمة الكلية الواحدة وهى قيمة الغزل (وهذه الأجزاء تختلف فيما بينها من حيث الكم فقط) . ولا يعنينا بعد ذلك صفة العمل وماهيته وطابعه المخصوص ، وإنما الذى يعنينا هو كميته . وهذا مجرد عملية حساب ففرض أن عمل الغزل عمل عادى أى عمل اجتماعى متوسط . وسرى فيما بعد أن الغرض العكسى لايسبب أى اختلاف .

في خلال عملية العمل يتغير العمل باستمرار من حالة الحركة إلى شىء يتخذ شكل أو جسم مادة ، ففي نهاية الساعة الواحدة تصبح حركات الغزل ممثلة في كمية محدودة من الغزل أى كمية محدودة من العمل ، وبعبارة أخرى تندمج ساعة عمل في القطن . وحين نقول ساعة عمل نقصد ما يبذل الغزال من طاقة في هذه الساعة لأن عملية الغزل المخصوصة تحسب هنا كبذل لقوة العمل بوجه عام ، ولا تحسب كعمل مخصوص يؤديه الغزال .

وبما له أهمية حاسمة في بحثنا الحالى ألا يُبذل في تحويل القطن إلى غزل وقت أكثر مما يلزم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة . فإذا كان ١ رطل من القطن في ظل متوسط أحوال إنتاج اجتماعية يتحول خلال ساعة عمل إلى ١ ب من أرطال القطن فإن يوم عمل طوله ١٢ ساعة لا يحسب كيوم عمل ذى ١٢ ساعة إلا إذا تحولت ١٢ رطل قطن خلال ذلك اليوم إلى ١٢ ب رطل غزل ، إذ في خاق القيمة لأهمية إلا لو وقت العمل الضرورى في ظل أحوال اجتماعية معينة .

ولا يقتصر الأمر على العمل بل إن المادة الخام والمنتج يتخذان مظهراً مختلفاً تماماً عن المظهر الذى كان لهما حينما كنا ننظر إليهما فقط فى عملية العمل . وفيما يختص بفرضنا الحالى، تنحصر أهمية المادة الخام فى أنها تمتص كمية محدودة من العمل وبذا يتغير القطن الخام إلى غزل ، وتضاف إلى القطن الخام قوة عمل على شكل غزل . ولكن المنتج أى الغزل ليس الآن أكثر من مقياس للعمل الذى امتصه القطن . فإذا غزلنا $\frac{1}{4}$ من أرطال القطن فى ساعة واحدة كانت ١٠ أرطال من الغزل تمثل امتصاص ٦ ساعات من العمل . إن المقادير المحدودة من المنتج (وهى مقادير تتحدد بالتجربة) لا تمثل أكثر من مقادير محدودة من العمل أو وقت العمل المتجمد ، وليست سوى الصورة التى تتجسم فيها ساعة أو ساعتان أو يوم الخ من العمل الاجتماعى .

فى المثال الذى ضربناه العمل هو عمل الغزال ، والمادة الخام هى القطن ، والمنتج هو الغزل ، ولكن هذه الحقائق لاتهمنا الآن أكثر مما يهمنا كون المادة التى يتناولها العمل منتجاً وبالتالي مادة أولية . فإذا كان معدّناً فى منتج فحم بدلاً من أن يكون غزالياً كانت المادة التى يتناولها بعمله وهى الفحم مما هيأته الطبيعة ، ودع ذلك فقذار محدود مما يستخرج من الفحم وليكن ذلك هندروديت مثلاً يمثل إذ ذاك كمية محدودة من عمل سبق امتصاصه .

حينما بيعت قوة العمل فرضنا أن قيمتها فى يوم واحد ٣ شلنات وأن ذلك المبلغ ينطوى على عمل ٦ ساعات ، ومعنى هذا أن ٦ ساعات من العمل لازمة لإنتاج متوسط كمية وسائل العيش التى يتطلبها العامل يومياً .

فإذا كان صاحبنا الغزال يحول فى الساعة $\frac{1}{4}$ رطل من القطن إلى $\frac{1}{3}$ رطل من الغزل أمكن تحويل ١٠ أرطال من القطن إلى ١٠ أرطال من الغزل فى ٦ ساعات ، وبهذا تكون عشرة أرطال القطن قد امتصت فى عملية العمل ٦ ساعات من العمل . ونفس هذا المقدار من وقت العمل تمثله قطعة ذهبية قيمتها ٣ شلنات ، وعلى ذلك سبب الغزل إضافة قيمة قدرها ٣ شلنات إلى القطن .

لننظر الآن إلى قيمة المنتج الكلية وهو عشرة أرطال من الغزل ، ففي هذه الكمية يتجسم $\frac{2}{3}$ من أيام العمل منها يومان فى القطن الخام والمغزل ونصف يوم امتصه القطن خلال عملية تحويله إلى غزل . وتحتوى قيمة ذهبية قدرها ١٥ شلن على هذا المقدار من وقت العمل ، وبهذا يكون مبلغ ١٥ شلناً ثمناً مناسباً للعشرة أرطال من الغزل ويكون ثمن رطل الغزل شلناً وست بنسات .

إن صديقنا الرأسمالى يعرف ما يفعل ، فقيمة المنتج مساوية بالضبط لقيمة رأس المال الذى قدمه من قبل ، ولم يطرأ أى تمدد فى القيمة التى دفعها . ولم ينتج فائض قيمة ، أى لم تتحول النقود إلى رأس مال .

فثمان عشرة أرتال من الغزل ١٥ شلن وهذا المبلغ أنفق فى سوق السلع على العناصر التى تكون المنتج أى على عوامل عملية العمل . هذا الرأسمالى أنفق ١٠ شلنات على القطن الخام ، شلن على مقدار ما يستهلك من المغزل ، ٣ شلنات على قوة العمل . وزيادة قيمة الغزل إذا ما قورنت بقيمة القطن لاتساعده بأى حال من الأحوال لأن الزيادة تمثل فقط استهلاك المغزل والمقدار الذى أنفق على قوة العمل .

إن فائض القيمة لا يمكن أن ينشأ من مثل عملية الجمع البسيطة هذه للقيم الموجودة من قبل (١) هذه القيم متركرة الآن جميعاً فى شىء واحد ، ولكنها كانت بالمثل مركزة فى مبلغ ١٥ شلن قبل تقسيمه أجزاء لشراء ثلاث سلع مختلفة .

فى الحقيقة ليس فى هذه النتيجة أمر غريب . إن قيمة رطل الغزل شان وست بنسات ، وعلى ذلك كان على الرأسمالى أن يدفع فى سوق السلع ١٠ شلنات ، فسواء اشترى المرء منزلاً جاهزاً أو أمر ببناء منزل له فإن طريقه الحصول على المنزل لا تؤثر فى مبلغ النقود الذى خصص للاستيلاء على البيت .

ولما كان ذلك الرأسمالى مشجعاً بمثل الاقتصاد العامى قد يحدثنا أنه دفع نقوده لكى يحصل بذلك على قدر أكبر ، وجوابنا على ذلك أن طريق الجحيم قد يكون مهاداً بالنوايا الحسنة وأنه يستطيع أن « ينوى » الحصول على قدر أكبر من النقود بدون الدخول فى ميدان الإنتاج (٢)

(١) هنا لدينا الأساس الذى يقوم عليه مذهب الفيزيوكرات وهو المذهب الذى يقول ان العمل الزراعى وحده هو الانتاجى أو المنتج . وفصلاً عن هذا فحجة الطبيعيين ثابتة بالنسبة للاقتصاديين الارثوذكس (وهى طريقة إضافة قيمة أشياء أخرى الى شىء واحد ومثال ذلك أن نضيف الى الكنان نفقة المحافظة على الغزال) ومعنى ذلك وضع طبقة على أخرى وفرض قيم عدة على قيمة واحدة — تقول ان هذه ترتب عليها زيادة متناسبة مع الأخيرة ... وكلمة « إضافة » ، صالحة جداً بالنسبة الى الطريقة التى يتكون منها ثمن منتجات العمل اليدوى لأن هذا الثمن ليس سوى المجموع الكلى لعدة قيم استهلك وأضيفت ... والإضافة ليس هى المضاعفة ،

Mercier de la Rivière, op. cit. p. 599

(٢) ومثال ذلك أنه فى السنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٧ كان يحسب بعض رأس ماله من مشروع منتج لكى يضارب فى أسهم السكك الحديدية . وكذلك فى أيام الحرب الأهلية الأمريكية كان يملأ مصنعهم وياتى بهامه فى عرض الطريق. لكى يقامر فى بورصة القطن بليفربول .

وهو يشتري في المستقبل سلعاً جاهزة من السوق بدلاً من أن يصنعها ، ولكن أين يجد السلع إذا هذا إخوانه الرأسماليون حذوه ؟ إنه لن يأكل النقود ، وحين نذكره بهذا يقول : « انظروا إلى مدى الحرمان الذي تعرضت له ، فقد كان في استطاعتي أن أقضى وقتاً طيباً بالسلطات الخمس عشرة ، ولكنني عمدت إلى استهلاك النقود بطريقة إنتاجية فاستخدمتها لعمل الغزل . حسناً هذا ! وجزاؤه الغزل بدلاً من وخز الضمير . أما عن تمثيله دور البخيل فعليه ألا يفعل ذلك إذ رأينا مثل هذا التصرف لا يؤدي إلى أية نهاية .

وهما كان ذلك الحرمان داعياً للثناء فالرأسمالي لا ينال أجراً على هذا مادامت قيمة المنتج الناتجة من عملية العمل مساوية للجموع الكلي من قيم السلع التي استهلكك في عمل ذلك المنتج . يجب عليه أن يقنع بما يعرفه من أن للفضيلة جزاءها ، ولكنكته يغضب فيقول « ليس الغزل بذى نفع لي ، ولم أنتج إلا كي أبيع » — « حسناً ! إذن بعه . أو هناك سبيل أبسط من هذا وهو أن تعمل في المستقبل على إنتاج الأشياء التي تقضى حاجاتك ، وهذا هو الدواء الذي أشار به عليك طبيبك ماك كولوخ Mc Culloch علاجاً للافراط في الإنتاج ، — هنا يشتد عناد صاحبنا فيتساءل : « أيستطيع العامل أن ينتج سلعاً من لا شيء ؟ ألم أزرده بالمواد التي بها وحدها يمكن أن يتخذ عمله صورة محسوسة ؟ بما أن الجانب الأكبر من المجتمع يتكون من أمثال هؤلاء المسرفين ، ألم أسد للمجتمع خدمة لا تقدر بما لدى من أدوات إنتاج وقطن ومغازل ؟ ألم أخدم العامل في الوقت نفسه إذ زودته بضروريات الحياة ؟ ألا جزاء لي على هذه الخدمات ؟ حسناً ! ، وماذا عن العامل « ألم يؤدي لك خدمة مقابل أخرى بأن حوّل قطنك ومغازلك إلى غزل ؟ ، » .

وفضلاً عن هذا ليست المسألة هنا مسألة خدمات^(١) . إن الخدمة هي مجرد النتيجة المباشرة

(١) عليك بالانتفاع من ذلك على أحسن ما تستطيع وأبرز ما تمتاز به ... ولكن من يأخذ أكثر أو أفضل مما يعطى مراب ولا يؤدي خدمة لجاره وإنما يسرّ إليه كما يفعل حين يسرق . ليس كل ما يقال له خدمة ومنفعة بخدمة ومنفعة حقيقة لجار المرء . فالزانية وتلواني بخدم كل منهما الآخر ومنح كل منهما لذة للآخر . والفارس يسدى إلى المجرم خدمة عظيمة إذ يساعده على ارتكاب السرقات في الطريق الرئيسية لامة وعلى التهرب يرتكبه بصدد الأراضي والبيوت . وانصار البابا يخدمون قوماً كثيراً من حيث أنهم لا يفرقونهم ولا يحرقونهم ولا يقتلونهم مرة واحدة أو يتركونهم في السجون حتى يهلكوا بل يسمحون للبعض منهم بالبقاء ويكتفون بطردهم والاستيلاء على ما يمكن . ان الشيطان نفسه يسدى إلى خدامه خدمة عظيمة يتعذر تقديرها ... وبعبارة واحدة ، ان العالم مليء بالخدمات والمنافع

العظيمة الرامة يرمياً .. Martin Luther An die Pfarrherm wider den Wucher .

zu predigen, etc., Wittenberg, 1540.

لقيمة استعمالية سواء سلعة أو عمل^(١). ولكن هنا علينا أن نعني بالقيمة التبادلية . لقد دفع الرأسمالي للعامل قيمة قدرها ٣ شنات ، فأعطاه العامل معادلاً مضبوطاً أى قيمة بقيمة بأن أضاف قيمة قدرها ٣ شنات إلى القطن . هنا يتخذ صاحبنا موقف الهالك فيقول « ألم أشتغل ؟ ألم أقم بمهمة الإشراف ؟ ألم أشرف علي الغزال ؟ أليس هذا العمل كذلك ذا قيمة ؟ وهنا يحاول مقدم العمال والمدير إخفاء ابتساماتهما إزاء هذا ينفجر صديقنا ضاحكاً معلناً أنه يدع كل هذه الأقوال لأساتذة الاقتصاد السياسي الذين يؤجرهم لمثل هذا « أما من جهتي فأنا رجل عملي ، وبرغم أني خارج ساعات العمل قد أتكلم أحياناً بدون تفكير ، إلا أنني في العمل أدرك مايجب معرفته .

لننظر النظر في المسألة ، كانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شنات إذ كان يتجسم فيها عمل نصف يوم وبعبارة أخرى لأن وسائل العيش اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل كانت تساوي نصف يوم عمل . ولكن العمل الماضي المنخفض في قوة العمل ، والعمل الحى الذى تقوم به هذه القوة ، شيان مختلفان تماماً والنفقة اليومية للمحافظة على قوة العمل وكذلك الإنتاج اليومى لقوة العمل أمران مختلفان تماماً . فالأولى تحدد القيمة التبادلية لقوة العمل ، والثانى يمين قيمتها الاستعمالية . وبرغم أن عمل نصف يوم يلزم للبقاء على العامل خلال الأربعة وعشرين ساعة التى يتكون منها اليوم فإن هذا لا يحول دون قيامه بالعمل خلال يوم العمل كله وطوله ١٢ ساعة . وعلى ذلك فقيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل فى عملية العمل حجبان مختلفان اختلافاً تاماً ، وهذا الفارق فى القيم هو ما كان فى ذهن الرأسمالى حين اشترى قوة العمل . كان من الضروري بطبيعة الحال أن تكون لقوة العمل صفة نافعة بأن تستطيع عمل غزل أو أحذية الخ لأن العمل يجب أن يبذل بشكل نافع إذا أريد أن ينتج قيمة ولكن النقطة الحاسمة حقيقة أن هذه السلعة أى قوة العمل ذات قيم استعمالية من نوع خاص وهى كونها مصدر قيمة أو كونها قادرة أن تنتج قيمة أكثر مما لها ، وهذه هى الخدمة ذات الطابع الخاص التى يتوقعها الرأسمالى من قوة العمل . فى علاقاته مع قوة العمل تراه يتصرف وفقاً للقوانين الأيديّة الخاصة بتبادل السلع . الحقيقة إن بائع قوة العمل - كأى بائع سلعة أخرى - يحقق قيمتها التبادلية ويتنازل عن ملكية قيمتها الاستعمالية ، وليس فى استطاعته الحصول على الأولى دون التصرف فى الثانية . إن القيمة الاستعمالية لقوة العمل أى العمل نفسه لا تصير ملكاً لمن ياعها شأنها فى

(١) نقد ما بلى فى كتابي Zur Kritik der palitischen Oekonomie, p. 14

، ليس من الصعب ان تفهم أى خدمة ،، يجب ان تؤديها عبارات ،، للاتصادين من طراز ج . ب . سائى

ن . باستيا .

ذلك شأن القيمة الاستعمالية للزيت بالنسبة إلى الزياد الذى باعه ، ولكن صاحب النقود الذى يدفع قيمة قوة العمل فى يوم يصير مالكا للقيمة الاستعمالية لهذه القوة أى للعمل نفسه خلال ذلك اليوم . حقيقة يتكلف الإبقاء على قوة العمل كل يوم عمل نصف يوم ولكن برغم هذا تستطيع قوة العمل أن تعمل طيلة يوم العمل ما يترتب عليه أن تنتج من القيمة فى يوم العمل ضعف قوة قيمة العمل فى اليوم ، وهذا أمر حسن بالنسبة إلى المشتري ولكنه ظلم للبائع .

لقد توقع صاحبنا الرأسمالى هذا كله ولذلك بدأ عليه السرور والابتهاج . ففى الورشة يجد العامل أدوات الإنتاج اللازمة لا لعملية عمل قدرها ٦ ساعات فحسب ولكن لعملية طولها ١٣ ساعة . فإذا امتصت ١٠ أرطال من القطن ٦ ساعات عمل وبذلك تحولت إلى ١٠ أرطال من الغزل ، فإن ٢٠ رطلا من القطن تمتص ١٢ ساعة عمل وبذا تتحول إلى ٢٠ رطلا من الغزل . لفحص منتج عملية العمل هذه التى أظننا مدتها فى ٢٠ رطلا من الغزل نجد ٥ أيام عمل منها ٤ فى استهلاك من القطن وجانب من المغزل ويوم واحد اعتصه القطن خلال عملية الغزل ، والتعبير بالذهب عن هذه الأيام الخمسة هو ٣٠ شلناً أى جنيه واحد وعشر شلنات وهذا هو ثمن ٢٠ رطلا من الغزل . وهنا يساوى الرطل من الغزل كما كان الأمر من قبل شلناً وست بنسات ، ولكن مجموع القيم التى استهلكك فى عمالية الإنتاج يبلغ ٢٧ شلناً بينما قيمة الغزل ٣٠ ، فكان قيمة المنتج تزيد بمقدار ١/٣ عن القيمة التى كان لابد منها لإنتاجه ، ونتيجة لهذا تحولت ٢٧ شلناً إلى ٣٠ أى أضيف فائض قيمة قدره ٣ شلنات . هكذا نجحت الحيلة أخيراً وتحولت النقود إلى رأس مال .

لقد حُلت كافة شروط المسألة ولم يحدث أى خرق لقوانين تبادل السلع . فقد تم التبادل بين المعادلات ، فالرأسمالى بوصفه مشترياً دفع القيمة الكاملة لكل سلعة من القطن والمغازل وقوة العمل ، ثم استهلك قيمتها الإستهالية . وعملية استهلاك قوة العمل وهى عملية إنتاج السلعة فى الوقت ذاته ، أعطتنا منتجاً من ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً . والرأسمالى الذى غادر السوق مشترياً يعود إليه بائعاً فيبيع ما معه من الغزل بسعر شان ونصف للرطل أى بقيمته تماما ، ولكنه برغم ذلك يخرج من التبادل ومعه ثلاث شلنات أكثر مما كان معه حين دخل نطاقه . هذا التحول من نقود إلى رأس مال يحدث داخل نطاق التبادل وخارجه ويتم فى التداول وبواسطته لأنه يتحدد بشراء قوة العمل فى سوق السلع ، وهو يتم خارج التداول لأن التداول لا يهيء سوى الدافع الأولى لعملية إنتاج فائض القيمة وهى عملية تؤتى ثمارها فى ميدان الإنتاج .

وبتحويل النقود إلى سلع هي العناصر المادية لمنتج جديد في عملية العمل ، وإدماج قوة العمل الحية بالمادة الميتة ، يحول الرأسمالي القيمة (العمل الماضي ، العمل الميت) إلى رأس مال . إلى قيمة تتمدد بذاتها ، إلى وحش سريع الحياة يبدأ في « العمل » كما بما يتغذى جسمه على الحب .

وإذا كنا نقارن الآن بين عملية خلق القيمة وعملية خلق فائض القيمة لرأينا أن الثانية إن هي إلا الأولى قد أطلناها بعد نقطة معينة . وإذا استمرت عملية خلق القيمة إلى اللحظة التي يحل فيها معادل جديد لما دفعه الرأسمالي من قيمة قوة العمل فلن يكن لدينا سوى عملية بسيطة لخلق القيمة ، ولكن بمجرد أن نمد عملية خلق القيمة إلى ما بعد هذه اللحظة فإنها تصبح عملية لخلق فائض القيمة .

ولنأخذ الآن في مقارنة عملية خلق القيمة بعملية العمل . إن الأخيرة عمل نافع ينتج قيا استعمالية ومن هذه الوجهة ننظر إلى الحركة من ناحية الكيف أي النوع ، والذي يعيننا إنما هو النوع الخاص للعمل وغايته وفواه . أما إذا كان الأمر متعلقاً بعملية خلق القيمة فاننا لا ننظر إلى عملية العمل إلا من ناحية مظهرها الكمي ، ولا يعيننا سوى وقت العمل أو مدى البذل المفيد لقوة العمل . وفضلاً عن هذا فالسلع التي تدخل عملية العمل ترجع أهميتها إلى مجرد كونها مقادير محدودة من العمل المتجسم ، ولا يهمنا سواء كان هذا العمل متجسماً في أدوات الإنتاج أو أن قوة العمل أضافته . فالعمل يقدر حسب مدته ويتكون من كذا ساعات وأيام وما إلى ذلك .

ولكنه مهم نظراً لأنه العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية السائدة لإنتاج القيمة الاستعمالية ، وهذا يتضمن أشياء كثيرة ، فقوة العمل يجب أن تؤدي وظيفتها في ظل أحوال عادية . فإذا حدث في ظل أحوال العمل السائدة في المجتمع الذي ندرسه إن كانت أداة غزل بخارية هي الآلة السائد استعمالها في العمل وجب علينا ألا نعطي العامل عجلة غزل قديمة الطراز مما يدار باليد ، كما لا ينبغي لنا أن نعطي قطعاً من صنف رديء يتقطع باستمرار بدلاً من قطع ذي جودة متوسطة ، لأنه لو فعلنا أي الأمرين لاحتاج العامل في إنتاج رطل من الغزل وقتاً أطول مما يتطلبه المتوسط الاجتماعي ، ولكنه لن يحول هذا الوقت الزائد عن الحد اللازم إلى قيمة أو نقود . وعلينا أن نذكر أن الخواص العادية التي تتميز بها العوامل المادية لعملية العمل تتوقف على الرأسمالي لاعلي العامل . وثمت شرط ضروري آخر وهو أن تكون لقوة العمل نفسها هذه الصفة العادية فيكون لنا في كل حرفة خاصة المتوسط السائد من المهارة والدقة

والسرعة ، وقد اشترى صديقنا الرأسمالى فى سوق العمل قوة عمل متوسطة النوع . وأكثرت من هذا يجب أن تشتغل قوة العمل بالحد المتوسط من الحدة أو الكشافة intensity فى ذلك المجتمع الخاص الذى نبحث أمره .

ويحرص الرأسمالى على ألا يحدث إبطاء فى العمل ولا تبديد للحظات . لقد اشترى استعمال قوة العمل لمدة محدودة ولا يريد أن يسلبه أحد حقوقه . وأخيراً (وهذه مسألة للرأسمالى فيها قانونه الجنائى الخاص به) يجب ألا يحصل ببديد فى المواد الخام ولا استهلاك لا مبرر له فى أدوات العمل ، لأن أى الأمرين ينطوى على بذل مقادير من العمل المتجسم أكثر من اللازم أى بذل لمقادير لا تدخل فى المنتج أو قيمته (١) .

حينما حللنا الساعة كشفنا الفرق بين العمل الذى ينتج قيمة استعمالية وذلك الذى ينتج قيمة ، والآن نرى أن هذا الفرق يتحول إلى تمييز بين مظهرين لعملية الإنتاج . إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج على أنها وحدة من عمليتى العمل وخلق القيمة فكانت عملية

(١) هذا أحد الظروف التى تجعل الإنتاج بواسطة عمل العبيد كثير الكلفة ، وللقدماء صيغة حسنة التعبير عن العارق بين العبد وغيره فقالوا انه أداة ناطقة تميزاً له عن الحيوان الذى هو أداة شبه ناطقة وعن الجماد الذى هو أصم . ولكن العبد حريص أن يجعل الحيوان والآلة يدركان أنه من طبقة تخالفهما أى أنه انسان ، وهو يشعر برضاء ذاتى حين يقنع نفسه أنه مختلف ، وذلك باسائة استعمال الحيوان وافساد الآلة . ولهذا من المبادئ العامة فى الإنتاج بواسطة عمل العبيد أن أبسط الأدوات وأقلها اتقاناً هو الذى يستعمل اذ من الصعب افسادها مجرد فساد تركيبها ووضئها . ففى بعض ولايات العبيد بالآسعاد الأمريكى والمتاخمة لخليج المكسيك ظل القوم حتى نشوب الحرب الأهلية يستخدمون عريت مقبسة من طراز صينى وهى معاريت تحفر فى الأرض كما يفعل الخنزير والحشرة ، ولكنها لاتعمل شقوقاً أو تغلب التربة . وبهذه المناسبة عليك بكتاب The Slave Power تأليف J.E. Cairnes (لندن ١٨٦٢ ص ٤٦ - ٤٩) وكذلك كتب A Journey in the Seaboard States Olmsted يقول : " لقد أرونى هنا أدوات لا يمكن لرجل عاقل أن يرهق بها عمالاً يدفع لهم أجورهم ، وان ثملها المفرط وسوء صنعها مما يجعل العمل أشق بمقدار ١٠ ٪ . عنه فى حالة الأدوات العادية . وأسمع تأكيداً أنه نظراً لاهمال العبيد فان تزويدهم بأدوات أخف وأحسن ليس من حق الاقتصاد والوفر ، وأن الآلات الخفيفة الخالية من الحجارة والى تزودها عمالنا دائماً ونجدها تدر علينا الريح لا تدمم أكثر من يوم واحد فى أحد حقول القمح فى فرجينيا . وكذلك حين تاملت عن سبب استخدام البغال مكان الخيول فى المزرعة كان السبب الأول واتقاطع الذى فكروه لى أن الخيل لا تحتمل سوء معاملة العود لها فتصاب بالعجز بينما تحتمل البغال الضرب والحمران من بعض وجبات غذائها دون أن تصاب بأذى حقيقى ماضى ، فضلاً عن أنها لا تصاب بالبرد أو المرض اذا أهملت أو حلت من العمل أكثر من طاقتها . ولكن لا حاجة لى الى السير أكثر منه الى ثائفة عرفتى حيث أشاهد معاملة للباشية لو وقعت من جانب عامل فى الشمال لما تردد الفلاح صاحب الماشية فى ظرده فى الحال ، ، .

إنتاج سلع ، وإذا اعتبرناها وحدة من عمليتي العمل وخلق فائض القيمة وكانت عملية إنتاج رأسمالي أو كانت الشكل الرأسمالي لإنتاج السلع . وأوضحنا أنه فيما يتعلق بعملية إنتاج فائض القيمة فلا أهمية لكون العمل الذي يختص به الرأسمالي عملاً اجتماعياً متوسطاً أو عملاً ماركياً أى عملاً حادقاً أعلى كثافة من العمل غير الحادق . إن العمل الأعلى درجة والاشد حذقاً والذي يساوي أكثر من العمل الاجتماعي المتوسط إن هو إلا مظهر قوة العمل التي تشمل نفقات أعلى في التدريب أى مظهر قوة العمل التي تكلف إنتاجها قدرأ أكبر من وقت العمل وهذا هو السبب الذي من أجله تكون قيمتها أعلى من قيمة قوة العمل البسيطة . وإذا تكون قيمة قوة العمل هذه أعلى فإن قوة العمل تبدو بمظهر عمل من نوع أسمي وبالتالي تصير خلال فترة معلومة من الزمن مجسمة في قيم أكبر بما يتناسب مع ذلك . ومع ذلك فهما كانت درجة الاختلاف بين عمل كل من الفزال والجواهرجي مثلاً ، فإن الجزء الذي بواسطته يخلق الأخير ما يحل محل قيمة قوته على العمل لا يتميز من حيث الكيف عن ذلك الجزء الإضافي من العمل الذي تتخاق بواسطته القيمة الفائضة . ففي عمل الجواهر كما في الفزال لا يحدث إنتاج فائض القيمة إلا بفائض عمل كمي أى بإطالة نفس عملية العمل — والتي هي عملية صنع الفزال كما أنها عملية لعمل الجواهر (١) .

(١) الفارق بين العمل الأعلى من جهة والأبسط من جهة أخرى أى بين العمل ، الحادق ، ، و ، غير الحادق ، ، يرجع جانب منه الى الأوهام أو الى اختلافات لم تعد حقيقة وانما تعيش في التقاليد والعرف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالسبب أيضاً راجع الى عجز طوائف معينة من الطبقة العاملة عن اقتراح قيمة ما يملكون من قوة العمل . وتلعب الصدق دوراً عظيماً هنا بحيث ان شكل العمل احياناً يحل كل منهما محل الآخر . ومثل ذلك انه اذا انحطت صحة الطبقة العاملة بحيث ان قوتهم الجثمانية تخور (وهو الأمر الذي نجده ، في كافة البلدان التي بلغ فيها الانتاج الرأسمالي مبلغاً عالياً من التطور) ، فان الأشكال الدنيا من العمل والتي تتطلب بذلاً كثيراً للعضلات تعد كائنات عمل حادق وذلك عند موازتها بالأشكال الأخرى من العمل والأعظم دقة ورقة والتي تيسر الى مستوى العمل غير الحادق . فخذ مثلاً ضارب الطوب في إنجلترا وهو الذي يشغل مستوى عالياً بالنسبة الى غزال الحرير الدهشقي . ومن جهة أخرى فبرغم ان عمل قاطع القماش القطني يتطلب مجهوداً جثائياً عظيماً كما انه غير صحي في الوقت ذاته الا انه ينظر اليه كعمل غير حادق . وكذلك ينبغي ان لا ننسى ان ما يقال له عمل حادق لا يشغل مكاناً كبيراً في ميدان العمل القومي ، فحسب تقدير لايح Laing يبلغ عدد الذين يكسبون عيشهم من العمل غير الحادق في إنجلترا وويلز ١١١٣٠٠٠٠٠٠ . فاذا نظرنا من عدد السكان البالغ ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ اذا ذاك مليوناً بمثل الفريق انهدب من الشعب ، ، مليوناً ونصف من الفقراء المساكين وابناء السليل والجرمين والمهاترات الخ ، ، ١٦٥٠٠٠٠٠٠٠ . تشمل الحلقة الوسطى لتبت لنا الأحد عشر مليوناً المسافة الذكر . ولاكنه يجعل من اهل الطبقة الوسطى استخفاً

ومن جهة أخرى ففي كل عملية لخلق القيمة يجب أن يرد العمل الخاذاق إلى عبارات من توسط العمل الإجتماعى ، أى يرد يوم من العمل الخاذاق إلى سه يوم من العمل غير الخاذاق (١) . وبذا نوفر على أنفسنا مشقة عملية لا حاجة بنا إليها ونبسط تحليلنا بأن نفترض أن العمل الذى يستخدمه الرأسمالى عمل اجتماعى غير خاذاق ذو حد متوسط .

== يعيدون على فائدة استثمارات صغيرة ، والى جانب هؤلاء الموظفين ورجال الأدب والفن والمعلمون والعمال . ولكى يزيد من عدد العريق العامل من الطبقة الوسطى تراء يدخل عمال المصانع الأحسن اجرا الى جانب ارباب المصارف الخ كما ان ضاربه الطوب من هذه الصفوف . انظر

S. Laing, National Distrees etc., London, 1844

.. ان العريق الغالب فى الشعب عبارة عن الطبقة العظيمة التى ليس لديها سوى العمل العادى تعطيه لقاء الغداء ..

James Mill in the article «Colony» Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831.

(١) .. حيثما تشير الى العمل كقياس للقيمة فانه يتضمن بالضرورة العمل من نوع معين ... ومن السهل التأكد من نسبة الأنواع الأخرى اليه ..

Outlines of Political Economy, 1832 p.p. 22.32.

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

تساهم العوامل المختلفة التي تتكون منها عملية العمل بدرجات متفاوتة في تكوين قيمة المنتج ،
والعامل حين يصوغ مادة يضفي عليها قيمة جديدة وذلك يبذل مقدار محدود من العمل الإضافي
بفض النظر عن الطبيعة الخاصة لعمله وهدفه وطابعه الفني . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى
تعود قيم وسائل الإنتاج المستهلكة أثناء عملية العمل إلى الظهور على هيئة العناصر التي تتكون
منها قيمة المنتج فقيمة القطن الخام والمغازل تظهر من جديد في قيمة الغزل . فدأ أن الاحتفاظ
بقيمة وسائل الإنتاج يتم عن طريق نقلها إلى المنتج ويحدث هذا النقل أثناء تحويل وسائل
الإنتاج إلى المنتج أى خلال عملية العمل فهذا النقل يسببه العمل ولكن بأية طريقة يتم هذا ؟
إن العامل لا يعمل شيئين مرة واحدة . أحدهما لكي يضيف بواسطة عمله قيمة إلى
القطن ، وآخر لكي يحافظ على قيمة القطن القديمة أو بعبارة أخرى لينقل قيمة القطن
(والمغزل الذى يشتغل به) إلى المنتج أى الغزل . وبدلاً من هذا فإنه يحافظ على القيمة
القديمة بنفس العمل الذى يضيف به قيمة جديدة . ولكن لما كانت إضافة قيمة جديدة
إلى المادة التي يتناولها بعمله والمحافظة على القيمة القديمة في المنتج نتيجتين متميزتين يحققهما
العامل في وقت واحد وإن اشتغل مرة واحدة لا مرتين بينما يؤدي العمل ، فإن الطبيعة
المزدوجة للنتيجة يجب أن تكون مترتبة على ماهية عمله المزدوجة . ففي نفس الفترة الواحدة
من الزمن عليه أن يخلق قيمة كما يتمين عليه كذلك أن يحفظ القيمة أو ينقلها . ذبأى وسيلة
يضيف العامل إلى الشيء الذى يتناوله بعمله وقت عمل وبالتالي قيمة ؟ من الواضح أنه
لا يستطيع ذلك إلا عن طريق العمل بطريقة إنتاجية وبشكل مخصوص ، فالغزال بالغزل
والنساج بالنسج والحداد بالحدادة . فإذا أمكن إضافة عمل وبالتالي قيمة جديدة بطريقة
مقصودة كأن يكون ذلك بالغزل والنسج والحدادة فإن وسائل الإنتاج كالقطن والمغازل
والغزل والنول والحديد والسندان تصبح العناصر التي تكوّن منتجاً أو قيمة استعمالية

جديدة (١) ويختفي الشكل القديم لقيمتها الاستعمالية لكي يتجسم في شكل جديد من القيمة الاستعمالية . ولكن حينما كنا نبحث عملية خلق القيمة رأينا أنه من حيث أن القيمة الاستعمالية تستهلك بقصد إنتاج قيمة استعمالية جديدة فإن وقت العمل الذي كان لازماً في الأصل لإنتاج القيمة الاستعمالية المستهلكة يصبح جزءاً من وقت العمل اللازم لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة . بمعنى أن وقت العمل هذا ينقل من وسائل الإنتاج المستهلكة الى المنتج الجديد وهكذا يحفظ العامل قيم وسائل الإنتاج المستهلكة أو ينقلها إلى المنتج الجديد كأجزاء تتكون منها قيمة لا على أن هذا عبارة عن إضافة عمل ينظر إليه من وجهة مجردة ولكن على أنه عمل ذو صفة نافعة أي ، من حيث الشكل المخصوص الذي يتصف به هذا العمل الإضافي . ويستطيع العمل بوصفه مجهوداً إنتاجياً مقصوداً (كالغزل والنسيج أو الحدادة) وبمجرد احتكاكه بوسائل الإنتاج ، أن يرفعها من صفوف الأشياء الميئة بحيث تصير عوامل حية في عملية العمل وأن يتحد بها لتكوين منتجات . إن العامل لا يستطيع أن يحول القطن إلى غزل إلا إذا كان نوع عمله الإنتاجي هو الغزل . إذ في هذه الحالة فقط يستطيع أن ينقل قيم القطن والمغازل إلى الغزل أما إذا تصادف أن غير هذا العامل مهنته فصار نجاراً مثلاً فإنه يظل يضيف بواسطة عمله اليومي قيمة إلى المادة التي كان يشتغل عليها ، وعلى ذلك فهو يضيف قيمة عن طريق عمله فقط لا لأن هذا العمل عمل غزال أو نجار ، بل لأنه عمل اجتماعي ينظر إليه من الوجهة المجردة المطلقة . وهو يضيف مقداراً مخصوصاً من القيمة لا لأن لعمله غرضاً نافعاً من نوع مخصوص ولكن لأنه استمر وقتاً مخصوصاً . وهكذا يتضح أن عمل الغزال يضيف قيمة جديدة إلى قيم القطن والمغازل بصفته بدلاً لقوة عمل إنسانية في شكلها العام المطلق ، بينما ينقل عمله هذا قيم وسائل الإنتاج هذه إلى المنتج ويحافظ بذلك على قيمتها فيه وذلك من حيث شكله المادي النافع ذي الصفة المخصوصة . وهذا هو السبب الذي من أجله تتحقق نتيجة مزدوجة في نفس الفترة الواحدة من الزمن . عن طريق إضافة مقدار من العمل تضاف قيمة جديدة فوق ذلك ، ولكن يحافظ على القيم القديمة لوسائل الإنتاج في المنتج وذلك بحكم نوع العمل الذي يضاف زيادة عن ذلك . هذا التأثير المزدوج لنفس العمل الواحد والمترب على صفة العمل المزدوجة ، تبرزه مظاهر مختلفة .

(١) « يخلق العمل شيئاً جديداً مكان ما استهلك أو انتهى » .

لنفرض أن اختراعاً جديداً يمكن غزال القطن من أن يغزل في ٦ ساعات ما كان يغزله قبل ذلك في ٣٦ ساعة فلكأن عمله من حيث أنه مجهود نافع مقصود وإنتاجي قد زاد ستة أمثال ما كان عليه وبذا يصير المنتج أكبر ست مرات مما كان قبلاً أى يصبح ٣٦ رطلاً بدلاً من ٦ أرطال . ولكن الأبطال الست وثلاثين تستنفد من وقت العمل نفس القدر الذى كانت تتطلبه الأبطال الست ، بمعنى أنه في ظل الأحوال الجديدة يستوعب كل رطل من القطن سدس العمل وبذلك تكون القيمة التى يضيفها العمل إلى كل رطل سدس ما كانت عليه قبلاً . ومن جهة أخرى نرى أن القيمة المنقولة من القطن إلى المنتج الكلى الجديد ستة أمثال ما كانت عليه من قبل ، فبغزل ست ساعات تكون قيمة المادة الأولية التى تنقل ستة أمثال ما كانت عليه برغم أن ما يضاف من القيمة الجديدة إلى كل رطل من المادة الأولية عبارة عن السدس وذلك بممارتها بما كان يضاف في ظل الأحوال القديمة . وهذا يرينا الاختلاف الأساسى بين صفتى العمل اللتين تجعلانه في نفس العملية الواحدة المتصلة يحفظ قيمة من جهة ويخلق قيمة من جهة أخرى . فكلما طال الوقت اللازم لغزل وزن معلوم من القطن ، زاد مقدار القيمة الجديدة التى تضاف إلى القطن ، ولكن كلما عظم وزن القطن المغزول في فترة معلومة من وقت العمل زاد مقدار القيمة الجديدة المحتفظ بها في المنتج الجديد .

لنفرض الآن ثبات إنتاجية الغزل بمعنى أن غزل رطل من القطن يتطلب نفس القدر من وقت العمل الذى كان يتطلبه من قبل . وسنفرض مع هذا أن قيمة القطن التبادلية تغيرت بحيث يساوى الرطل سدس أو ستة أمثال ما كان يساويه قبلاً . ففى أى الحالتين يضيف الغزال في فترة معلومة نفس المقدار من وقت العمل أى يضيف نفس القيمة بمعنى آخر إلى ذات المقدار من القطن ، وفى أى الحالتين كذلك سينتج في نفس الوقت نفس الكمية من الغزل . وبرغم هذا فالقيمة التى يتقلها من القطن إلى الغزل تكون في إحدى الحالتين سدس ما كانت عليه قبلاً وفى الحالة الأخرى ستة أمثالها . وبالمثل يحدث ذلك إذا ما صارت أدوات العمل أعلى أو أرخص بينما تظل تؤدى نفس القدر من الخدمات في عملية العمل .

وكذلك إذا لم تتغير الأحوال الفنية لعملية العمل وقيمة وسائل الإنتاج فإن الغزل يستهلك في فترة معلومة من الغزل نفس الكمية من المواد الأولية والآلات كما كان يفعل من قبل . وبهذا لا تتغير قيمة وسائل الإنتاج التى تستهلك ، وتناسب القيمة التى يحتفظ بها في المنتج تناسباً مباشراً مع القيمة الجديدة التى يضيفها بمعنى أنها في أسبوعين ضعفاً في أسبوع . وبعبارة أخرى نقول إنه يضيف ضعف القيمة كما يستخدم في الوقت ذاته ضعف المادة الأولية

التي لها ضعف القيمة الأولى ويبيى من الآلات ضعف ما كان يحدث من قبل مع كون قيمة هذه الآلات الضعف الآن . وهكذا إذا ظلت أحوال الإنتاج دون تغيير نلاحظ أنه كلما أضاف العامل عن طريق عمل جديد مقداراً أكبر من القيمة ، كلما احتفظ بمقدار أكبر من القيمة غير أنه لا يحتفظ بقيمة أكبر بسبب أنه يضيف قيمة أكثر ، وإنما يرجع ذلك إلى أنه يضيف القيمة الجديدة في أحوال ثابتة لم تتغير ومستقلة عن عمله .

ويجوز القول إن العامل يحتفظ دائماً بالقيم القديمة بنفس النسبة التي يضيف بها قيماً جديدة . فسواء ارتفع ثمن القطن من شان إلى اثنين أو هبط من شلن إلى شلن فالعامل يحتفظ في المنتج في الساعة الواحدة نصف قيمة القطن التي يحتفظ بها في ساعتين مهما كان مدى تغير قيمة القطن . وفضلاً عن هذا إذا طرأ على إنتاجية عمله تغير بالزيادة أو النقص فإنه يغزل في ساعة واحدة مقداراً من القطن يزيد أو يقل عما كان يغزله من قبل وبذلك يحتفظ في منتج ساعة واحدة بمقدار أكبر أو أصغر من قيمة القطن حسبما تكون عليه الحال . وكذلك القيمة التي يحتفظ بها في ساعتى عمل تظل ضعف ما يحفظه منها في ساعة عمل واحدة . وبغض النظر عن الصور الرمزية البحتة التي تمثل القيمة فليس للقيمة وجود إلا في قيمة استعمالية أى في شيء (والإنسان نفسه إذا اعتبرناه مجردة الصورة التي تتجسم فيها قوة العمل عبارة عن جسم طبيعي أى شيء ولو أنه شيء حي واع ، ويكون العمل نفسه المظهر الخارجى الذى ينم عن قوة العمل) . لهذا إذا فقدت أداة عمل منفعتها فقدت قيمتها . أما السبب الذى من أجله لا تفقد وسائل الإنتاج قيمتها حين تفقد قيمتها الاستعمالية ، فراجع إلى أن قيمتها الاستعمالية تنتقل بحكم عملية العمل إلى المنتج حيث تظهر فيه على هيئة قيمة استعمالية جديدة ، ومعنى هذا أن القيمة الاستعمالية لا تنعدم وإنما تفقد شكلها الأسمى . وبينما يكون من الضرورى وجود القيمة على هيئة قيمة استعمالية أو أخرى فليس من المهم مطلقاً نوع القيمة الاستعمالية التي توجد فيها ، وهذا واضح من دراسة تحولات السلع . ويترتب على هذا أنه خلال عملية العمل تنتقل وسائل الإنتاج قيمتها إلى المنتج وذلك فقط إلى جانب قيمتها الاستعمالية المستقلة ، بالقدر الذى تفقد به قيمتها التبادلية فكأن كل ما تتنازل عنه للمنتج إنما هو القيمة التي تفقدها بصفتها أدوات إنتاج . غير أنه من هذه الوجهة يختلف سلوك مختلف العوامل الموضوعية في عملية العمل .

يختم الفحيم في توليد البخار ، والزيت في تشحيم الآلات ، والصبغات وسواها من المواد الإضافية ولكنها تبدو على هيئة صفات للمنتج . فالمادة الأولية والإضافية هي الجوهر الأساسى

للمنتج ولكنها تغير شكلها ، وعلى هذا تفقد المواد الأولية والاضافية أشكالها المستقلة التي دخلت بها في نطاق عملية العمل على هيئة قيم استعمالية . ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى أدوات العمل . فالعدد والآلات والمباني والأدوات وما إليها تظل ذات شأن في عملية العمل طالما احتفظت بأشكالها الأصلية بمعنى أنها تدخل اليوم عملية العمل بنفس الشكل الذي كان لها بالأمس . وكما أن أدوات العمل تحتفظ خلال عملية العمل بالشكل المستقل الذي تبدو به وهي تواجه المنتج ، فإنها تظل كذلك محتفظة بهذا الشكل بعد فنائها . فحُث الآلات والعدد والمصانع والورش الخ . تظل موجودة ومنفصلة عما تساعد على خلقه من المنتجات فإذا تدبرنا حالة إحدى أدوات العمل منذ دخولها نطاق الإنتاج إلى اليوم الذي تخرج منه ، لا يفينا أن العمل خلال هذه الفترة يستهلك قيمتها الاستعمالية تماماً ، وأن قيمتها التبادلية تنتقل تباهها إلى المنتج . فلو كانت آلة غزل مثلاً تدوم ١٠ سنوات ثم تبلى بعدئذ فإنها تنقل إلى المنتج جميع قيمتها خلال عملية العمل التي تدوم ١٠ سنوات ، وبناء على هذا تنقضى حياة أداة عمل معلومة في التكرار المتصل لعدد أكبر أو أصغر من عمليات العمل فكأن في الإمكان أن نشبه حياتها بحياة الإنسان .

ففي ختام كل يوم يدنو المرء ٢٤ ساعة من نهايته ولكنها لا نستطيع بمجرد النظر إليه أن نعلم عدد الأيام التي أفتاها من حياته . وبرغم هذه الصعوبة تستطيع شركات التأمين إدراك متوسط الأعمار ويدر عليها هذا الاستنتاج أرباحاً طيبة . وبالمثل نستطيع أن نعلم عن طريق التجربة متوسط حياة أداة عمل ما ، ولتكن نوعاً مخصوصاً من الآلات . لنفرض إذن أن قيمتها الاستعمالية أثناء عملية العمل تدوم ٦ أيام فقط ، فعنى هذا أن تفقد في المتوسط سدس قيمتها الاستعمالية كل يوم من أيام العمل وبذا تنقل إلى المنتج اليومي سدس قيمتها . هذه هي الوسيلة التي يحسب الناس بها بلى الآلات ، ومقدار ما تفقده أدوات العمل من القيسة الاستعمالية وما تنقله من القيمة إلى المنتج يوماً بعد يوم .

يتضح إذن أن ما تنقله أداة العمل من القيمة إلى المنتج لا يمكن أن يزيد عما تفقده منها خلال عملية العمل عن طريق إيفاء قيمتها الاستعمالية . فلو لم تكن لها قيمة تفقدها ولو لم تكن وليدة العمل الإنسانى لما كان في وسعها أن تنقل أية قيمة إلى المنتج . إنها تساعد على خلق القيمة الاستعمالية دون خلق القيمة التبادلية ، ومن هذا النوع كافة أدوات الإنتاج التي تهيئها الطبيعة دون معونة الإنسان ، ومن أمثلة ذلك الأرض والهواء والماء وخامات الحديد التي لم تستخرج والحشب الكائن في الغابات البكر وغير ذلك .

وتمت ظاهرة طريقة أخرى تترامى لنا . لنفرض أن لدينا آلة تساوى ١٠٠٠ جنيهه وتبلى .

في ١٠٠٠ يوم ، ففي هذه الحالة تنقل الآلة كل يوم $\frac{1}{1000}$ من قيمتها إلى المنتج اليومي .
وبرغم تناقص حيوية الآلة يوماً بعد يوم فإن الآلة بكليةها تظل مشتركة في عملية العمل وحينئذ
نرى أن عاملاً واحداً في عملية العمل أي أداة معينة من أدوات الإنتاج يدخل كله في هذه
العملية بينما يدخل بصفة جزئية في عملية خلق القيمة . والفارق بين عمليتي العمل وخلق
القيمة تمكنه هنا العوامل المادية في كل منهما على اعتبار أن نفس وسائل الإنتاج في نفس
عملية الإنتاج تحسب بكتبتها كأحد عناصر عملية العمل ، بينما تحسب من جهة أخرى وإلى
حد جزئي كعامل في خلق القيمة (١) .

ومن جهة أخرى قد تشترك إحدى أدوات الإنتاج بأكملها في خلق القيمة وإن كانت
تدخل تدريجياً في عملية العمل . لنفرض أنه في غزل القطن يتبدد ١٥ رطلاً في كل ١١٥ رطل
فبرغم أن هذه النسبة وهي ١٥ / ١١٥ عادية ولا تنفصل عن متوسط غزل القطن فإن قيمة هذه
الأرطال الخمسة عشرة تدخل في تكوين قيمة الغزل شأنها في ذلك شأن قيمة الأرطال المائة التي
هي الجوهر الفعلي للغزل . إن قيمة الأرطال الخمسة عشرة الاستيعابية لا بد من اختلافها قبل
إمكان صنع المائة رطل من الغزل ، وعلى ذلك ففناء هذا القدر من القطن شرط لازم
لإنتاج الغزل ، ولهذا السبب ذاته يضاف قيمته على الغزل . وينطبق نفس الأمر على كافة
مخلفات عملية العمل على الأقل من حيث أن هذه المخلفات لا تستخدم لتكوين منتجات
جديدة لكي تصبح بذلك قيماً استيعابية جديدة ومستقلة . والانتفاع بهذه الفضلات التي
لولا ذلك لصارَت منتجات مبددة . من الأمور التي نشاهدها في المصانع الضخمة المشتغلة
بعمل الآلات في منشآت حيث نجد أن مقادير كبيرة من المتخاف من الحديد المستعمل في
صنع الآلات الهائلة الحجم يؤخذ في المساء إلى مسبك الحديد ليعود ثانية على هيئة سبيكة
من هذا المعدن .

إن وسائل الإنتاج تفقد قيمتها على هيئة قيمتها الاستيعابية القديمة خلال عملية العمل
وبهذا القدر وحده تنقل قيمتها إلى الشكل الجديد للنتج . وواضح أن الحد الأقصى لما تفقده
من القيمة في عملية العمل يتحدد بواسطة القيمة الأصلية التي كانت لها حين دخلت في عملية
العمل . وبعبارة أخرى يحدده مقدار وقت العمل الذي استخدم في إنتاج هذه الأدوات .
وتبعاً لهذه لا تستطيع أدوات الإنتاج (مهما كانت منفعة نوع معلوم من المادة الأولية

(١) يمكن الآن أن نفعل أمر الإصلاحات التي نجريها في أدوات العمل والآلات والمياني الخ ، لأن الآلة =